جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

مذكرة ماستر مقدمة وفق القرار الوزاري 1275

بعنـــــــوان:

تطبيق تحليل وتقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبتين:

- شافية بن شطاح
- سمية بهلول

تحت إشـــــــراف:

د. رضوان باصور

لجـــــــــنة المناقشـــــــة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة
لمين علـــوطي	أستاذ التعليم العالي	رئيس اللجنة	جامعة المدية
رضوان باصور	أستاذ محاضر "ب"	مشـــرف	جامعة المدية
نبيل حمـــادي	أستاذ التعليم العالي	ممتحـــــن	جامعة المدية
محمد بولصنـــام	أستاذ التعليم العالي	ممثل الحاضنة	حاضنة جامعة مدية
فؤاد غيبـــوش	-	ممثل الشريك الاقتصادي	الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

الحمد لله وكفي والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله من وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه بفضله تعالي وها أنا اليوم أرتدي ثوب تخرجي أرفع قبعتي لأقول نعم فعلتها من أجل رمش عين أمي وكد يد أبي

إلى صاحب الكلمات التي سارت بي نحو النجاح، إلى من ساند خطاي المبعثرة، إلى من أمن بي عندما خذلني الجميع، إلى من أراد أن يسطع نجمي في سماء

" أبي الغالي"

إلى هديتي من الله، إلى من لا يضاهيها أحد في الكون، إلى من سعيت دوما لنيل رضاها، إلى من شقت وسعت لتري دوما بسمتي

"أمي الغالية"

إلى كل من تطيب الحياة بهم، إلى من حبهم يملأ قلبي أخواتي: "سمية،" و "هبة"، دمتم لقبي أحبة إلى توئم روحي،إلى نصفي الثاني،إلى سندي الذي لا يميل،إلى أختي **"نجوى"**دمتي بلسما إلى قلبي

إلى من تعلقت بها روحي إلى أرق شخص في وجود **"جدتي"** أطال الله في عمرها

إلى أيادي الصغير التي تعطيك دفعة من أمل إلى براعم العائلة: **"سيف الدين، أمين، ندى، وزكرياء"**

إلى رفيقات المشور اللاتي قاسمنني لحظاتها، إلى من تحلو الحياة بصحبتهن:**"مريم، إلهام، ورميساء"**

إلى من قاسمت معي عبئ هذا الدرب، إلى من ساندت خطاي، إلى من شجعتني دائما و دفعتني نحوى أمام رفيقتي **"سمية"**

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحي، إلى كل من كان لهم أثر في حياتي

شافية

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و اهله ومن وفى أما بعد:

عظم المراد فهان ا لطريق فجاءت لذة الوصول لتمحي مشقة السنين، جميل أن يضع الإنسان هدفا في حياته ، و الأجمل ان يثمر هذا الهدف نجاحه يساوي طموحه، ويوم ها أنا ذا أرتدي ثوب تخرجي أرفع قبعتي توديعا لسنوات مضت معلنة بأنني أول خريجة لعائلتي

أما عن إهداء تخرجي فهو بداية إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ، إلى من أحمل إسمه بافتخار أرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار ،إلى

"أبي الغالي"

إلى من رهنت حياتها لفرحي و نجاحي، إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى منبع الحنان

" أمي الغالية"

إلى من أشد بهم عضدي ،إلى الملجأ الآمن و السند الدائم، إلى إخوتي و أخواتي كل باسمه دمتم لي سندا لا يميل

إلى من تزهو بهم الحياة وتطيب إلى براعم العائلة

إلى منزلي الثاني ومن أحاطوني بحبهم زوجي و عائلتي ثانية كل باسمه

إلى من شاركتني الحلم و كانت بجانبي بكل لحضات تعبي وحزني و سهري قبل فرحي صديقتي و رفيقة الدرب **"شافية"**

إلى من أحبهم قلبي و ساندوني ولو بكلمة

آخر دعوانا الحمدلله ما ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله

سمية

الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

قبل كل شيئ نشكر **الله عز وجل** ونحمده الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نلعم ووهبنا من القوة والصبر ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى وإتمام دراستنا وعملنا المتواضع هذا

كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذ المشرف

الدكتور :**"رضوان باصور"**

لما بذله معنا من وقت وجهد من خلال تقديم الدعم لنا من نصائح وتوجيهات قيمة وقبوله إشراف على هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة وأستاذ دكتور عمر هارون وأعضاء حاضنة الأعمال لما قدموه لنا من توجيهات لإتمام هذا العمل

لكل من دعمنا ولو بكلمة..... شكرا

شافية و سمية

الملخــص:

يهدف هذا العمل إلى تقديم مشروع مؤسسة ناشئة ب بعنوان FIN. Analyse ، وهي عبارة على تطبيق لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛

تطرقنا إلى جانب نظري يصف كيفية استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والجانب الثاني كان التزاما بدليل مشروع للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275.

توصلنا إلى إعداد نموذج أولي للتطبيق تحت تسمية FIN. Analyse.

الكلمات المفتاحية: مشروع مؤسسة ناشئة، تطبيق لتقييم الأداء المالي، FIN. Analyse.

Abstract:

This work aimed to present a STARTUP Project presented as FIN. Analyse, wich it is a software for evaluating the financial performance of a company .

We touched on a conceptual part thats described how to use financial analysis in the evaliuation of the fianacial performance, and the second part was excution of project guide for getting a diploma « project - startup- implemating the decision 1275.

We got to prepare a prototype the software under the name of «FIN. Analyse».

Key words : startup project ; financial evaluation software, FIN. Analyse.

Abstract :

Ce travail visait à présenter un projet STARTUP présenté comme FIN. Analyse, qui est un logiciel d'évaluation de la performance financière d'une entreprise.

Nous avons abordé une partie conceptuelle qui décrivait comment utiliser l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière, et la deuxième partie était l'exécution d'un guide de projet pour l'obtention d'un diplôme « projet - startup- mise en œuvre de la décision 1275.

Nous avons dû préparer un prototype du logiciel sous le nom de « FIN. Analyser».

Mots clés : projet startup, logiciel d'évaluation financière, FIN. Analyse.

الفهرس

الفهرس

إهـــداء

الشكـــر

الملخـص

الفهـــرس

فهرس الأشكال و الجداول

المقدمـة العامـة ..... I.

الجانب النظري: استخدام التحليل المالي لقياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل..... 2

المبحث الأول: مفاهيم التحليل المالي..... 3

المطلب الأول: مفاهيم التحليل المالي..... 3

المطلب الثاني: أغراض التحليل المالي الحديث..... 4

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار..... 6

المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي..... 7

المبحث الثاني : مناهج وأساليب التحليل المالي..... 11

المطلب الأول: أنواع ومداخل التحليل المالي..... 11
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي..... 13
المطلب الثالث: التحديثات في مناهج البحث والتحليل المالي..... 16
المطلب الرابع: مصادر بيانات التحليل المالي..... 18
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي..... 30
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي..... 30
المطلب الثاني: أهمية أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء المالي..... 32
المطلب الثالث: تصنيفات النسب المالية..... 33
المطلب الرابع: أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي..... 34
المبحث الرابع : مؤشرات تقييم الأداء المالي..... 36
المطلب الأول: نسب الهيكل المالي..... 36
المطلب الثاني: نسب السيولة..... 38
المطلب الثالث: نسب النشاط..... 41
المطلب الرابع: نسب الربحية..... 45
المطلب الخامس: تقييم الأداء النقدي..... 52
خلاصـــــة..... 59
قائمة المراجع..... 60

دليل المشروع للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275

تمهيد 67

المحور الأول: تقديم المشروع 68

1. فكرة المشروع (الحل المقترح) 69

2. القيم المقترحة 70

3. فريق العمل 71

4. أهداف المشروع 72

5. جدول زمني لتحقيق المشروع 73

المحور الثاني: الجوانب الابتكارية 74

1. طبيعة الابتكارات 75

2. مجالات الابتكارات 75

المحور الثالث: التحليل الاستراتيجي للسوق 76

1. عرض القطاع السوقي 77

2. قياس شدة المنافسة 77

3. الإستراتيجية التسويقية 78

المحور الرابع: خطة الإنتاج والتنظيم 79

1. عملية الإنتاج 80

2 .التموين..... 80
3 .اليد العاملة..... 81
4 .الشراكات الرئيسية..... 81
المحور الخامس : الخطة المالية..... 82
1. التكاليف والأعباء..... 83
2. رقم الأعمال..... 84
3. جدول حسابات النتائج المتوقع..... 85
4. خطة الخزينة..... 86
المحور السادس : النموذج الأولي التجريبي..... 87
1- نموذج Excel:..... 88
2- البرمجية :..... 98
خلاصة 103
قائمة الملاحق..... 104
خطط العمل التجاري..... 108
خاتمة عامة..... **109**

فهرس الجداول و الأشكال

الجـــــداول	
الجدول رقم (1 -1): مختلف الكشوف المالية المحاسبية	19
الجدول رقم (1-2): ميزانيـــة (الأصـــول)	21
الجدول رقم (1-3): ميزانيـــة (الخصوم)	22
الجدول رقم (1-4): حساب النتائج حسب الطبيعة	23
الجدول رقم (1-5): حساب النتائج حسب الوظيفة	24
الجدول رقم (1-6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	26
الجدول رقم (1-7): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	27
الجدول رقم (1-8): جدول تغير الأموال الخاصة	28
الجدول رقم(2-1): الجدول الزمني لإنجاز المشروع	73
الجدول رقم (2-2): الميزانية المتوقعة لبداية عمل المشروع	83
الجدول رقم (2-3): الإيرادات المتوقعة	84
الجدول رقم(2-4): رقم الأعمال المتوقع	84
جدول رقم(2-5): جدول حساب النتائج المتوقع	85
الجدول رقم(2-6):حركة تدفقات الخزينة	86
الأشـــكال	
الشكل رقم(2-1): طبيعة الابتكارات	75
الشكل رقم (2-2): مدخلات البرنامج من القوائم المالية	89
الشكل رقم (2-3): المؤشرات والعلاقات باللغة عربية والفرنسية	91
الشكل رقم (2-4): تحديد العلاقة النسب باللغة العربية والفرنسية بشكل أوضح	92
الشكل رقم(2-5): تحليل نسب تقييم الأداء المالي بلغتين العربية والفرنسية	94
الشكل رقم (2-6): شرح تفصيلي للعلاقة لشرطية Si باللغتين العربية والفرنسية	96
الشكل رقم(2-7): واجهة تطبيق FIN.Analyse	98
الشكل رقم (2-8): في حالة التسجيل أول مرة في البرنامج	98
الشكل رقم (2-9): واجهة الخيارات الأساسية للتطبيق	99
الشكل رقم(2-10): صفحة اختيار سنة التحليل	100
الشكل رقم(2-11): إدخال المعلومات الإضافية التي لا توجد في القوائم المالية	100
الشكل رقم(2_12): مختلف مجموعات نسب التحليل المالي المقترحة	101
الشكل رقم (2-13):نموذج لتحليل مؤشرات نسب النشاط	102

مقدمة عامة

قد اخترنا الانخراط في القرار الوزاري رقم1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 المتضمن مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة –مؤسسة ناشئة/وشهادة –براءة اختراع، الذي يهدف إلى الحصول إلى شهادة جامعية مؤسسة ناشئة، وذلك من خلال خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة و الرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية، وتأسيس مؤسسات ناشئة كمصدر للثروة و مناصب الشغل، وهذا ما زاد من طموحنا نحو إنجاز مشروعنا الخاص مشروع مؤسسة ناشئة، المتمثل في تطبيق حديث في مجال تخصصنا ماستر مالية ومحاسبة، الذي يخدم حاجة الأطراف القائمة بعملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

حيث واجهت العديد من المؤسسات الاقتصادية مشاكل في القيام بعملية التحليل المالي وكذا عملية اتخاذ القرارات المالية وما يخدم المؤسسة، ما يؤدي إلى ضياع فرص وبدائل بسبب عدم قدرتهم على التنبؤ الصحيح للمستقبل، وذلك لأن القيام به يتم بطريقة تقليدية غير مضمونة قد لا تسمح بمعرفة حقيقة المركز المالي من جهة، ومن جهة أخرى كثرة المعلومات المحاسبية المكونة للعملية التحليل المالي، ووجوب توفر معرفة معمقة بالقراءات المالية والتحليل المالي للقائم بعملية التحليل.

أسباب اختيار المشروع:

من الأسباب: الرئيسية لاختيارنا **FIN.Analyse** هي :

1 _ أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في إنشاء مؤسستنا الناشئة؛
- الرغبة الشخصية في تقديم قيمة مضافة تتوج سنوات الدراسة؛
- الرغبة الشخصية في الدخول في تحدي START UP.

2 _ أسباب موضوعية:

- حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى طرق حديثة لمعرفة حقيقة مركزها المالي؛
- التكلفة الكبيرة التي تتحملها المؤسسات الاقتصادية للقيام بالتحليل، فبعض المؤسسات تقوم بالاستعانة بمحللين خارجيين بتكاليف باهظة؛
- بعض المؤسسات الاقتصادية لا تقوم بالتحليل بعملية التحليل المالي لتكلفتها رغم أهميتها؛
- المعلومات المقدمة غير حقيقية ولا تعبر عن حقيقة المركز المالي؛

أهمية المشروع:

يتميز تطبيق **FIN.Analyse** بأهمية كبيرة كونه أداة للتحليل المالي المتعلق بالوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الموجه للاستخدام من طرف مستخدمي البيانات المالية ، حيث تكمن أهميته في:

1. تلبية احتياجات مؤسسات من التحليل المالي لمساعدتها في عملية اتخاذ القرارات؛
2. إعطاء رؤية مستقبلية واضحة، دقيقة وشاملة، للحالة مالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك للاستقطاب المستثمرين المحتملين؛
3. تأطير عملية القراءات المالية للقوائم المالية؛
4. الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات المدروسة و المعمول بها في التحليل المالي؛
5. تسهيل عملية المقارنة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يخدم حالة مؤسسة.

أهداف المشروع :

الهدف من وجود **FIN.Analyse** تكوين برمجية لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و ذلك من خلال:

- تمكن مستخدمه من الحصول على قراءة للمؤشرات المالية؛
- تسهيل عملية التحليل المالي وإعادة الاعتبار لها؛
- تقويم عملية اتخاذ القرارات، وبنائها على أساس صادق؛
- الحرص على وصول التطبيق إلى زبائننا بأسهل طريقة ممكنة؛
- الحصول على وسم مؤسسة ناشئة، قابلة لتطبيق على أرض الواقع؛
- الحصول على براءة اختراع و الملكية الفكرية لهذا التطبيق ؛
- الدخول في السوق الوطني و العالمي لتسويق لتطبيقنا **FIN.Analyse**.

المنهج المستخدم:

تطلب هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي و ذلك للإلمام بجانب النظري للتحليل و الأساليب التقليدية المستخدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية في التحليل المالي و كذا الإلمام بجميع المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

معوقات الدراسة:

من المعوقات التي واجهتنا هي:

1. ضيق الوقت نظرا للموافقة المتأخرة للمشروع على مستوى الكلية؛
2. صعوبة في إيجاد مختص في الأعلام الآلي لإنجاز الجزء خاص بالبرمجة؛
3. بإعتبار أن هذه أول تجربة في القرار1275 عدم وضوح المراحل إعداد و تنفيذ مثل هذا المشروع خصوصا على مستوى الهيئات القائمة لإعداد الشروع ؛
4. عدم وضوح طريقة الانتقال من المنهجية الكلاسيكية في إعداد المذكرة التخرج إلى منهجية جديدة في إعداد مذكرة مؤسسة ناشئة؛
5. غموض دليل المشروع للحصول على مؤسسة ناشئة، وكيفية تكيفه مع طبيعة المشروع.

منهجية الدراسة :

تنقسم دراسة المشروع الخاص بنا إلى شقين، الشق الأول يدرس الجانب النظري للمشروع وشق الثاني "الدليل" يدرس الجانب الاقتصادي، ملخص فيما يلي:

1. **الجانب النظري: إستخدام التحليل المالي لقياس الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية:**

- المبحث الأول: مفاهيم التحليل المالي: نظرة عامة حول التحليل المالي أغراضه و أهميته؛
- المبحث الثاني: مناهج وأساليب التحليل المالي: تعرف على أهم أنواع وأساليب التحليل المالي؛
- المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي: تطرقنا فيه إلى أهمية النسب المالية وتصنيفاتها؛
- المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي: دراسة مختلف النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

2. **دليل المشروع للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة وفق قرار الوزاري 1275:**

في الفصل الثاني تقيدنا بدليل المشروع المحتوي على خمسة محاور بحيث :

- المحور الأول: قدمنا التطبيق **FIN.Analyse** و القيم المقترحة و فريق العمل و أهداف المشروع و الجدول الزمني لتحقيق المشروع.
- المحور الثاني الجوانب الإبتكارية : تطرقنا في هذا المحور إلى طبيعة تطبيقنا و مجال ابتكاره ؛

- المحور الثالث التحليل الاستراتيجي للسوق : عرضنا في هذا المحور القطاع السوقي و شدة المنافسة و الاستراتيجيات التسويقية ؛
- المحور الرابع خطة الإنتاج و التنظيم : ذكرنا عملية الإنتاج و التموين و اليد لعاملة و الشراكات الرئيسية؛
- المحور الخامس الخطة المالية: ذكرنا التكاليف و الأعباء و رقم الأعمال و جدول حساب النتائج المتوقعة و خطة الخزينة؛
- المحور السادس يحتوي على النموذج الأولي التجريبي لتطبيقنا.

الجانب النظري:

إستخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية

تمهيد:

تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى معرفة حقيقة مركزها المالي ومصيرها في المستقبل وكذا العديد من الأطراف الخارجية كملاك أو المقرضون ،وذلك من طريق البيانات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية و تفسيرها بطريقة تسمح لهم بفهم الحالة المالية للمؤسسة، وكذا اتخاذ القرارات المناسبة بما يخدم أهدافهم، لذلك لابد لهم من استخدام التحليل المالي الذي يوفر لهم أساليب و أدوات مالية ، تمكنهم من التعامل بشكل مرن مع مختلف مصادر البيانات المالية بطريق سلسة وعملية للوصول إلى مختلف الأهداف المنشودة .

و قصد الإحاطة بمختلف النقاط المذكورة في التمهيد و المكونة لموضوع الدراسة في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم التحليل المالي

المبحث الثاني: مناهج و أساليب التحليل المالي

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم التحليل المالي

تمهيد:

يوفر التحليل المالي معلومة سهلة ودقيقة تخدم مستخدمي المعلومة المالية حسب حالة كل مؤسسة وكل مستخدم لذا يوفر التحليل المالي معلومة تأخذ بعين الإعتبار جميع مستخدمي هذه المعلومة .
لذا سنبين في هذا البحث الأبعاد و الأطراف المستفيدة من هذه المعلومة .

المطلب الأول: مفاهيم التحليل المالي

تستخدم الإدارة المالية التحليل المالي للوظائف التي يقدمها، حيث نجد أن التحليل المالي هو أداة لتفسير القوائم المالية، ومعرفة للعلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، والعلاقات بينها.[1]فهو أحد مجالات العلوم الاجتماعية الذي يُعنى بدراسة القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقادي وتفسيرها وفهمها وبمساعدة بيانات أخرى إضافية، في ضوء اعتبارات وأغراض معينة، قد تكون لأغراض تقييم فرص استثمارية أو تقرير منح ائتمان أو تقييم الأداء للمؤسسة لأحد أنشطتها، ويتضمن ذلك إبراز علاقات الارتباطات القائمة بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على تلك العناصر على مدى فترة أو فترات زمنية عديدة، وحجم ذلك التغير على الهيكل المالي للمؤسسة وآثاره.[2]

ويُعَرَّف التحليل المالي عموما بأنَّه:

- عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقييم أداءه من زوايا عديدة بغرض تحديد جوانب الفترة والضعف، ومن ثَمَّ استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم[3].
- فن التعامل مع الكليات المالية المجمعة بتحويلها إلى عناصرها وأجزائها ودراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة ما بين الكل والجزء وما بين الجزء والجزء الآخر، وتحديد نوع ومدى ارتباط واتجاهات ومضمون تلك التأثيرات حاضرا أو مستقبلا وفقا لما تقتضيه وتستهدفه عملية التحليل المالي ذاتها، فالتحليل المالي ببساطة هو فحص و دراسة بيانات القوائم المالية بشكل تفصيلي ودقيق مع استقراء العلاقات القائمة بين عناصرها وأجزائها والتوصل إلى مجموعة المؤشرات ذات الدلالة التي يمكن بها الحكم على أداء المشروع بشكل لا ينصرف إلى الماضي فقط، وإنّما أيضا يرتبط بالأوضاع الحاضرة بالإضافة إلى استشراف المستقبل، ومن ثَمَّ إصدار حكم موضوعي على حقيقة الوضع المالي للمشروع من مختلف جوانبه.[4]

---

[1] محمود عبد الحليم الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، الطبعة السابعة، دار وائل، الأردن، 2014، ص:03.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:40.

[3] المرجع السابق، ص: 41.

[4] المرجع السابق، نفس الصفحة.

- عملية معالجة للبيانات المتاحة عن المؤسسة لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقُع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[1]

يمكننا أن نلاحظ من تعاريف التحليل المالي أن له الخصائص التالية:

- أن النظرة إلى طبيعة التحليل المالي قد تختلف وفق عدة أوجه من حيث أنه علم أو فن أو عملية.
- مجال دراسة التحليل المالي هو القوائم المالية وذلك من خلال القراءة التفصيلية لعناصر هذه القوائم سواء في شكل كليات ومجاميع أو في شكل أجزاء، ومن ثَمَّ دراسة العلاقات بينها في مختلف الاتجاهات، هذا دون إغفال إمكانية اللّجوء إلى معلومات إضافية أخرى.
- يمَّكِن التحليل المالي من التعبير عن العلاقات بين العناصر وصياغتها في شكل مؤشرات كمية أو نوعية يسهل استقراؤها.
- يتضِح أن نطاق أغراض التحليل المالي واسع إذ أنه يمكن أن يشخص المشكلة كما أنَّه يسعى إلى الحكم على الأداء بما يغطي الماضي والحاضر وإمكانية استشراف المستقبل.
- تحظى الأحكام التي يقدمها التحليل المالي بمكانة هامة عند اتخاذ القرار وقد تكون في كثير من الحالات هي أساس القرار.

وعلى ما سبق يمكن أن نقول أنَّ التحليل المالي يعبر عن قراءة عناصر القوائم المالية إجمالا وتفصيلا قصد استخراج العلاقات بين عناصرها في مختلف الاتجاهات، ومن ثَّمَ صياغة تلك العلاقات في شكل مؤشرات كمية والاستعانة بأخرى نوعية ليتم استقراؤها بالشكل الذي يسمح بإعطاء حكم على أداء المؤسسة الناجم عن نشاطها الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمواقف المالية الممكنة في المستقبل بما يخدم أغراض اتخاذ القرار.[2]

المطلب الثاني: أغراض التحليل المالي الحديث

يخضع التحليل المالي إلى عوامل تتعلق بالمؤسسة والأطراف التي تتعامل معها حيث يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثَمَّ الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة[3]، مهام التحليل المالي وفق المنظور الحديث هي:[4]

- يعتبر وسيلة الإدارة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل علم والموقف النقدي منه بشكل خاص.

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص :141.

[2] رضوان باصور، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية -حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2018، ص ص: 03-04.

[3] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 03.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 23-24.

- يضمن تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية.
- يساعد في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.
- يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.
- يساعد في تمكين إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وسياستها التشغيلية وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة، وعلى المستوى القومي، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.
- يمكن من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.
- يساعد في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يتناول مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات، من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر متوقعة.
- يساعد في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة وفيما إذا كانت هذه العوامل تتسم بالديمومة والاستقرار أو إنها حالة مؤقتة، حيث يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التحليل المالي باعتبار أن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف الاستراتيجي الذي تدور حول كل قرارات الإدارة الرشيدة.

ويعمل على ذلك بإثارة التساؤلات حول النقاط الحساسة ويستكشف تلك التي تظهر أنها غير متماشية مع ما هو متوقع أو سائد أو متعارف عليه، وإثارة هذه التساؤلات تفيد كثيرا المطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمؤسسة، وبالتالي يمَكِّنه من استشراف المستقبل في ضوء انجازات الماضي ولهذا فإن عملية التحليل توفر الإجابات الواضحة والكافية على مجموعة الأسئلة التي تطرح على النحو التالي:[1]

- ما مكونات الأصول وما العلاقة بين عناصر الأصول ببعضها البعض؟
- ما مكونات الخصوم والالتزامات التي على المؤسسة، وما العلاقة بينها وبين بعضها البعض؟
- ما هو مقدار الاستثمارات القائمة بالمؤسسة؟ وما العلاقة بينها وبين رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة كاحتياطات؟
- ما مدى مناسبة الربح الذي حققته المؤسسة لتلك الأرباح الممكنة في الفرص البديلة للاستثمار؟

[1] محسن أحمد الخضيري، **كيف تقرأ الميزانية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 22.

- ما تكلفة المنتجات التي تنتجها المؤسسة؟ وما مدى مناسبة هذه التكلفة؟
- ما مدى كفاية رأس المال العامل في المؤسسة؟ وما مدى تأثُّره بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين؟
- ما مقدار العائد على صافي الأصول؟ وما مدى تناسب العائد مع ذات العائد في الأعوام الماضية؟

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار

تكمن أهمية التحليل المالي الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية. فهذه القرارات تعتمد بشكل أو بآخر على البيانات الواردة في القوائم المالية، ومعلوم أن الحصول على معلومات ملائمة قبل اتخاذ قرار معين يساعد في ترشيد هذا القرار.[1]

إن الأغراض التي يخدمها التحليل المالي تُكسبه أهمية بالغة لدى الأطراف التي تستخدم المعلومات التي يقدمها لهم، ويمكن القول أنَّ أهمية التحليل المالي تظهر في النقاط التالية:[2]

- توفير الوقت والجهد والتكلفة التي تستغرقها عملية صنع القرارات المالية والإدارية سواء الجيدة بالارتقاء بجودتها، أو لتأمين المؤسسات من تكلفة جهد ووقت تضيع في قرارات غير جيدة أو رديئة أو خاطئة، وبالتالي المساهمة في اتخاذ قرارات رشيدة، وبصفة خاصة مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين في تقييم قيمة الاستثمار وعائده المتوقع الحصول عليه منه مستقبلا ودرجة التأكد من تحققه، ومدى تناسب قيمة وتقييم الأسعار السوقية واتجاهاتها المحتملة في السوق مستقبلا.
- زيادة درجات الثقة والطمأنينة سواء الداخلية لدى العاملين في المؤسسة، أو الخارجية لدى أجهزة الرقابة والمتابعة الخارجية أو من قبل جمهور المتعاملين في المؤسسة والمهتمين بها، وربط ذلك بالقدرة الداخلية التي تملكها المؤسسة أو بالإيرادات التي تحققها ومدى تناسب تدفقاتها، ويتم ذلك من خلال تقارير الانجاز والأداء وقوائم التدفقات النقدية وتقديراتها المتعلقة بقيمة ووقت واحتمالات هذه التدفقات.
- تقليل الفاقد والعادم والمهدر والعاطل والضائع إلى أدنى درجة ممكنة من خلال المتابعة الحثيثة والدقيقة لتطورات الإنتاج والتسويق ومن ثَمَّ القيام بالآتي:
  - تقديم التحذيرات مبكرا من أي أخطار قد تهدد المؤسسة، ومعالجة أوجه القصور والانحراف مبكرا قبل أن تحدث أو من قبل أن تستفحل ومن ثم وقاية المؤسسة من الأخطار الجسيمة التي تهددها باستمرار.
  - تحقيق اليقظة الدائمة والإحاطة الفورية بتطورات عملية التشغيل والتسويق في المؤسسة والإبلاغ عن المستجدات والمتغيرات التي ترصدها عملية التحليل المالي الذكية.

[1] محمود عبد الحليم الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

[2] محسن أحمد الخضيري،المرجع السابق، ص ص:19 -20.

– تتبع الأحداث والإحداثيات الموجودة ومعرفة تأثيراتها الإيجابية والسلبية، ومعدل نموها، وقياس حجم تطورها واتجاهات هذا التطور.

– تحقيق الإحاطة والمعرفة الفورية لمتخذ القرار من خلال تقديم المعلومات الصادقة، الواضحة والحديثة والمنتظمة، والمناسبة للعرض، وسهلة الاستيعاب والفهم ومتابعة قرارات متخذ القرار لتتأكد من سلامتها وكذا فعاليتها واتساقها وعدم تعارضها واقتصادياتها.

- تحقيق الفعالية الديناميكية لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق أو تظهر من خلال التحليل المالي.
- يعتبر أحد أهم مهام المدير المالي في المؤسسة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- تستخدمه الجهات المسؤولية في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة عن التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- كما يعتبر التحليل المالي أيضا مهما كون أنه:
- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهُّمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.[1]
- يمَكِّن التحليل المالي من خلال نتائجه من التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.[2]

المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تستخدم التحليل المالي عدة أطراف من داخل المؤسسة ومن خارجها، حيث أن كل جهة تسعى إلى القيام بعملية التحليل المالي حسب أغراضها وحسب الكفاءات التي تتطلبها قراءة نتائج التحليل المالي وحسب المعلومات التي تتوفر لها، وموقعها بالنسبة للمؤسسة، فإذا كان المحلل المالي داخليا فيمكنه الحصول على المعلومات الأساسية التي تساعده في تحقيق أهدافه، بينما يجمع المحلل الخارجي المعلومات من مصادر متعددة، وقد تكون هذه أقل دقة من تلك التي يحصل عليها المحلل الداخلي ولكنهما يتساويان فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالصناعة أو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة ويمكننا التعريف بالأطراف المستفيدة من التحليل المالي كما يلي :

أولا: إدارة المؤسسة.

تتمثل إدارة المؤسسة في مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة ومرورا بمجلس الإدارة والمدير العام، ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام ...الخ، والجدير بالذكر أن اهتمام كل مستوى من المستويات الإدارية

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار حزين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص ص:21-22.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

يختلف من مستوى إلى آخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، والمهم أن الإدارة تهتم بكل جوانب المركز المالي فهي تعمل على ضمان مصلحة المؤسسة ومصلحة كل الأطراف الأخرى ذات العلاقة. و الإدارة ممثلة في الإدارة المالية يمكنها القيام بتحليل أشمل وأدق من الفئات الخارجية وذلك لتوفر معلومات دقيقة غير منشورة في متناول يدها عن المؤسسة لا تستطيع الفئات الأخرى الحصول عليها. ويهدف المدير المالي من قيامه بالتحليل المالي إلى:[1]

- التأكد من مدى نجاح المؤسسة في مجال تحقيق السيولة.
- التأكد من مدى نجاح المؤسسة في مجال تحقيق الربحية.
- تقييم المؤسسة بشكل عام واكتشاف موضوع ومدى انحراف المؤسسة عن مثيلاتها عن طريق الدراسات المقارنة.
- تقييم استثمارات المؤسسة في أصولها المختلفة.
- تقييم انجازات المؤسسة في مجال النشاطات الإنتاجية والتسويقية و البيعية.
- تقييم انجازات المؤسسة في مجال إدارة الخصوم والفائض.
- التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالأمور المالية في المؤسسة.
- القيام بالتخطيط المالي بما فيه إعداد الميزانيات التقديرية.
- القيام بالرقابة المالية.

والتحليل المالي عموما يظهر مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها كما يمكن من تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية، ويساعد في التخطيط السليم للمستقبل.

ثانيا: المساهمون.

يُعَبَّر عن المساهمين كذلك بالشركاء أو الملاك أو المستثمرين، هؤلاء ترتبط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة، حيث أنهم يهتمون بنتائج التحليل المالي الذي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي (الذاتي) أو الخارجي والربحية، والأهم من ذلك بالنسبة للمساهم هو العائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، هذا الأخير الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، فكل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل وكذلك مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.[2]

[1] رمضان زياد، **أساسيات التحليل المالي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص: 18.

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 57.

ثالثا: الدائنون.

يتم التفريق بين نوعين من الدائنين:

أ-الدائنون لآجال قصيرة: وهم مُجَهّزوا المؤسسات بالأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها المؤقتة والقصيرة، ومنهم الدائنون التجاريون والمصارف، وهذه الجهات تهتم خاصة بالسيولة المالية في المؤسسة، ويركزون على التأكد من قدرتها على السداد في المدى القصير من خلال التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة، وبالتالي إمكانية قيام المؤسسة بتسديد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق، ومن اهتماماتهم أيضا تحليل الربحية في الأجل القصير ضمانا لحقوقهم.[1]

ب-**أصحاب الديون الطويلة الأجل**: ونجد منهم حملة السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض طويلة الأجل والبنوك المتخصصة فيركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها الرأسمالي والاستخدامات الرئيسية للأموال في الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى القصير والطويل على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من الفوائد، وسداد الأقساط أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد وفعال إذ أن الدائنين بغض النظر عن نوعهم يركزون على تحليل رغبة المؤسسة في السداد و قدرتها عليه.[2]

رابعا: بيوت الخبرة المالية.

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة، أو بناءً على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الجهة المشترية لتلك الخدمات.[3]

خامسا: العمـلاء.

إن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين4، حيث يهتم العميل بالبيانات والمعلومات التي تقدمها مختلف المؤسسات التي يعتمد عليها في تجهيزه، وذلك بمقارنة البيانات التي ينشرها المورد بتلك التي ينشرها المنافسون، حتى يتمكن من المفاضلة بين الشروط التي يحصل عليها مثل فترة الائتمان ومعاملة أولئك الموردين لمؤسسات أخرى و كيفية منح الشروط، كما يسمح التحليل أيضا للعميل بوضع شروطه هو بدوره لعملائه بالشكل الذي لا يضيع مصلحته، ومن جهة أخرى يهتم العميل بمتابعة المراكز المالية لمورديه خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام تموينه بالمواد الأولية والسلع، وطرق تخفيض تكلفتها.

---

[1] حمزة الشمّخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 46.

[2] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19-20.

[3] المرجع السابق، ص: 20.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص:55.

سادسا: العاملين.[1]

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة هما المالكون والعاملون؛ ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص:55.

المبحث الثاني : مناهج وأساليب التحليل المالي

تمهيد:

ينتج عن نشاط المؤسسة كم كبير من البيانات المالية التي يجمعها و يصنفها و يلخصها النظام المحاسبي ثم يتم عرضها في قوائم مالية و بذلك تصبح مصدرا رئيسيا للمعلومة التي يستخدمها المحلل المالي.

تلك المعلومة المالية يقوم التحليل بدراستها بإتباع تحليل الأفقي الذي يتبع العنصر نفسه عبر الزمن، كما يمكن أن يعتمد التحليل على دراسة العلاقات بين عنصر و عنصر أو مجموعة عناصر وهذا ما يعرف بالتحليل الرأسي و هذا ما سنبينه في هذا المبحث .

المطلب الأول: أنواع ومداخل التحليل المالي

إن تعدد الأطراف المستفيدة المستعملة للتحليل المالي وتعدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها أدى إلى التمييز بين عدة أنواع وفق عدة أسس، ومع ذلك فإن تلك الأنواع يمكن أن تكمل بعضها وليس بالضرورة أنها منفصلة عن بعضها البعض.

أولا:الجهة القائمة بالتحليل.

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:[1]

أ. التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة (أجهزة مختصة داخل المؤسسة) وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، فهذا يعتبر تحليلا داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها.

ب.التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية وغيرها.

ثانيا: البعد الزمني في التحليل.

قد يأخذ التحليل المالي بعدا زمنيا في تتبع العناصر بالدراسة، إذ يمكن أن يهتم بالعنصر كجزء أو مجموعة عناصر في وقت محدد، أو يقوم بتتبع التطورات عليها خلال فترة من الزمن.

1- التحليل الرأسي (الثابت):

يسمى أيضا بالتحليل العمودي[2]، وينطوي على تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها وذلك بدراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، لذلك يتصف بالسكون والثبات، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، بحيث يهدف إلى إيجاد علاقة عنصر من العناصر مع المجموع الإجمالي لهذه

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004، ص ص: 28-29.

[2] - حمزة الشمّخي، إبراهيم الجزرواي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، ويساعد هذا التحليل على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة.

2- التحليل الأفقي(المتغير):

يركز هذا التحليل على دراسة التغير الذي يحدث على سلوك العنصر مع مرور الزمن سواء كانت زيادة أو نقصانا، وتوضيح التغيرات التي تحدث على العنصر أو حتى على النسبة التي يتم تشكيلها في بالتحليل الرأسي، كما يسمح بتقييم إنجازات ونشاط المؤسسة على ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

3- المركز النسبي:

يسميه البعض قياسا بالمكان، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عمّا هو سائد في الصناعة وعندها يمكن للإدارة أن تقوم بالتالي:[1]

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة إلى مثيلاتها.
- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة على مثيلاتها.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها وخاصة حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

ثالثا:وقت وقوع التحليل.

يمكن إجراء التحليل المالي من حيث الوقت (الزمن) الذي يهتم ببياناته على النحو التالي:[2]

1- التحليل التاريخي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة ...الخ.

2- التحليل المستقبلي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية مستقبلية كأن يكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة، أو خمس سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمؤسسة.

رابعا: الفترة التي يغطيها التحليل.

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي:[3]

1- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويُستَفاد منه قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويُعتَبر أداة التخطيط المالي قصير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

---

[1] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص :11.

[2] حمزة الشمّخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص:50.

[3] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35- 36.

2- التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسيا أو أفقيا، ولكنه يختلف عنه في الفترة التي يغطيها والتي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يُستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل الطويل.

ويركّز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، وكذا القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسهم الشركة في السوق المالية،كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم الشركة، والمستثمرون في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويلة الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة.

خامسا: المدى الذي يغطيه التحليل.[1]

يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى:

1- التحليل الشامل:

قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

2- التحليل الجزئي:

هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة.

كما يمكن تمييز أنواع التحليل المالي بناء على الأهداف التي تعرفنا عليها.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي

يدرس التحليل المالي القوائم المالية بإتباع التحليل الأفقي الذي يتبع العنصر نفسه عبر الزمن بمقارنة التطورات التي حصلت له من خلال قيمته في كل فترة، كما يمكن أن يعتمد التحليل على دراسة العلاقات بين العنصر وعنصر أو مجموعة عناصر أخرى في نفس الفترة وهذا ما يعرف بالتحليل الرأسي، وعموما يتم استخدام أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي نذكر منها:

أولا: أسلوب التحليل الرأسي.[2]

ويسمى أيضا بالتحليل العمودي ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء المؤسسة من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية أو جدول حساب النتائج، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية أو جدول حساب النتائج، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35- 36.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

ثانيا: أسلوب التحليل الأفقي.[1]

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية) أو بنود أو فقرات قائمة جدول حساب النتائج، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصانا.

ثالثا:التحليل المقارن للقوائم المالية.

يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة كل منها معدة عن فترة زمنية مختلفة عن الأخرى، وذلك قصد التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية الواقعة بين القائمتين، وغالبا ما تكون القائمتين عبارة عن ميزانيتين عامتين لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين تبعا لهدف المحلل وتؤخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا لتتم مقارنة أرقام البيانات في الميزانية الثانية به، والهدف هو اكتشاف التغيرات سلبا أو إيجابا وإظهار هذا التغير إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية واستقراء التغيرات للتوصل إلى الاستنتاجات المناسبة منها، ثم البحث عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات وتحديد آثارها على كفاءة المؤسسة وعلى مركزها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات المترتبة عليها، ومستوى النشاط فيها، ويُعتَبر هذا الأسلوب من أبسط أشكال التحليل، إضافة إلى ما سبق فهذا الأسلوب يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة موضع الدراسة، وهو تحليل أفقي في جوهره.[2]

رابعا:أسلوب النسب المالية.

يُستَخدم هذا الأسلوب في الحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدراتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها، فالقوائم المالية بشكلها الرقمي المجرد لا تعني للمحلل المالي شيئا سوى أنها مادة خام لإجراء التحليلات عليها، ولذا فهو يقوم بربط أرقامها بعضها ببعض عن طريق استخراج بعض النسب منها، والنسب كثيرة فبمجرد قسمة أي رقم في الميزانية على أي رقم آخر فيها يمكن الحصول على نسبة، وهي تكون قد تكون عادية أو مئوية حسب الرغبة ولكن المهم أن تكون ذات معنى أي يمكن تفسيرها[3]؛ وبهذا يسهل على المحلل المالي قراءة الأرقام بالشكل المفيد، ولأجل أن يحقق التحليل المالي هدفه لابد من استخدام أدوات أخرى برفقة النسب المالية للوصول إلى تفسيرات مقنعة، كأن يُجري مقارنة النسب بالمعايير المتاحة داخل المؤسسة أو خارجها نظرا لوجود عدة معايير لكل منها هدف معين، مثل المعايير الشخصية للمحلل التي تكون لديه نتيجة خبرته ودرايته في هذا المجال، أو النسب التاريخية للمؤسسة نفسها الناجمة عن البيانات الفعلية للسنوات السابقة، أو النسب المعيارية للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أو النسب المالية للمؤسسات المماثلة، وخصوصا الناجمة عنها، وأخيرا يمكن الاعتماد على المعايير المحددة في الميزانية التخطيطية للمؤسسة كأهداف تسعى إلى تحقيقها.[4]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[2] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[3] المرجع السابق، ص: 13.

[4] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

كما يعتبر أسلوب النسب من أساليب التحليل المالي (رغم محددات استخدامه) الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في أسلوب تقييم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة وكفاءة إدارة الأصول والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بالفشل المالي للشركات.[1]

خامسا: أسلوب التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي.

يقوم هذا الأسلوب على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة الأساس وأن يعتبر كل عنصر فيها أساسا يمثل 100% ، ومن الأفضل اختيار سنة الأساس بحيث تكون سنة عادية بدون زيادة أو انخفاض غير عاديين، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين[2]، وهي حالة يكون هنالك أكثر من رقم واحد يعبر عن حقيقة واحدة في أزمنة متغيرة. يُؤْخَذ الرقم الأقدم كأساس ويُنسب إليه الرقم الأحدث ويُضْرَب الناتج في مائة فيكون الجواب هو رقم قياسي لهذه الحقيقة، ويُسْتَخدم هذا الأسلوب كل من الدراسة المقارنة للقوائم المالية والنسب، كما أن هذا الأسلوب قد يستخدم التغير بين رقم ورقم آخر بدلا من رقم الأساس بحد ذاته حيث يجعل من الرقم الأحدث رقم الأساس ويضرب في مائة ويكون الجواب هو معدل التغير النسبي، وقد يكون الجواب سالبا أو موجبا فالجواب الموجب يدل على الزيادة بينما يدل الجواب السالب على أن التغير كان باتجاه النقص، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يُطلَق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية ، تعبيرا عن المقارنات لعدد من السنوات تزيد عن السنتين، إلا أنه يُفَضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات لضمان الدقة في التعبير عن الواقعة أو عملية في المؤسسة، بمعنى آخر كلما زادت الفترة الزمنية عن خمس سنوات تصبح أقل نتيجة لكثرة العوامل المتدخلة.[3]

سادسا: أسلوب تحليل المكونات (مقاييس المعلومات).[4]

يُعتَبر من أحدث أساليب التحليل المالي، بحيث يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات، وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة عنصر في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي تنتمي إليه لتظهر في صورة كسر، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغارتمية ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة ذلك العنصر على مدار الفترة المحاسبية.

تحليل المكونات هو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية التي سبقت الإشارة إليه، لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في المنشآت المالية، ومع أنه بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية العامة هي الأكثر مجالا لاستخداماته، إذ أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليها عن فعالية واضحة في توفيرها لمؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل. ويعبَّر عن المؤشرات في شكل "مقاييس للمعلومات" يتم بموجبها تقييم اتجاهات

---

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2002، ص: 169.

[3] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

[4] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 79-80.

عناصر القائمة المالية وذلك من زاويتين، قيمتها النسبية من زاوية وخاصية ثباتها على مدار الفترة الزمنية من زاوية أخرى، إذ يمكن لمقاييس معلومات الميزانية أن تشمل:

- مقاييس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الباب الذي ينتمي إليه.
- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الميزانية.
- مقياس لمعلومات كل باب على مستوى الميزانية.
- مقياس لمعلومات الميزانية جميعها كوحدة واحدة.

تزداد قيم مقاييس المعلومات بالنسبة للقائمة المالية كلما ازدادت قيم بنودها تقلبا، ومن هنا بيّنت معظم الدراسات في هذا المجال على أن مقاييس المعلومات الأربعة أنفة الذكر كانت أكبر حجما وأكثر تقلبا (أقل ثبات) في المؤسسات التي تعاني مصاعب مالية عن حالها في المؤسسات التي تعاني مثل هذه المصاعب.

وتختلف طريقة استخدام هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي حسب أغراض مستخدم البيانات المالية المنشورة، فمثلا إذا كان تقييم سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يكون التحليل حينئذ جزئيا فقط فيشمل مفردات كلا من بابي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، لكن إذا كان غرضه تقييم ملاءة المؤسسة أو هيكلها المالي لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، حينئذ يتبع أسلوب التحليل الشامل لمفردات جميع الأصول والخصوم لتكون حصيلة التحليل حينئذ قياس معلومات الميزانية.[1]

المطلب الثالث: التحديثات في مناهج البحث والتحليل المالي

هناك عدة مناهج أو مداخل تستخدم في التحليل المالي، لكلّ منها هدف، ولكلّ منها منظور وإطار تتم في نطاقه ويلتزم الباحث والمحلل المالي بضوابطها وأحكامها حتى يتحقق الهدف من استخدامها، وأهم هذه المناهج ما يلي:

أولا: منهج التتبع التاريخي.[2]

هو منهج يقوم على رصد وتتبع الظاهرة والحدث المالي منذ نشأتها كقيد من القيود المحاسبية، ثم ما تم من حيث ترجمتها إلى رصيد أو تجمعها وتحولها إلى رصيدها وتطور هذا الرصيد زيادة أو نقصانا في الحسابات والقوائم المالية، ومعرفة ما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك والعوامل التي ساعدت على نمو أو عدم نمو أو تراجع هذا الرصيد، ومن ثم يعد هذا المنهج من المناهج التي تقوم على تتبع الجذور التاريخية للقيد المحاسبي وللرصيد النقدي الظاهر بالقائمة المالية لمعرفة العوامل التاريخية التي ساعدت على نشأة هذا الرصيد وما أدى إلى وصوله إلى هذا الشكل وتلك الصورة التي ظهر عليها بالقائمة المالية.

ثانيا: منهج التحليل الوصفي:[3]

هو منهج يهتم فقط بما وصلت إليه الظاهرة المالية أو الحدث المالي في الوقت الحاضر وشكلها وعناصرها الحاضرة وعلاقتها بالأحداث الأخرى وأجزاؤها ومكوناتها بالشكل الذي يعطي وصفا تفصيليا وتحليليا للظاهرة المحاسبية وهو منهج

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 79-80.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص: 25.

[3] المرجع السابق، ص: 26.

وصفي حاضر ذو طابع إيضاحي يقوم على شرح وتوضيح القوائم أو الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى ما هو قائم فيها، وإن كان يتطرق بالطبع إلى العلاقات التحليلية للعناصر والبنود القائمة بالقائمة المالية.

ثالثا:منهج دراسة الحالة:[1]

هو منهج شمولي ملتصق بحالة معينة يقوم بدراستها بتوسع وإسهاب وتفصيل كامل لا يغفل جزيئات أو مكونات، أو عناصر، بل أنه يقوم بتعريض الحالة إلى مجموعة مؤثرات خارجية وداخلية لمعرفة ردود الفعل، وقياس التأثير والأثر المتبادل بينها وبين الحالة موضع الدراسة.

منهج دراسة الحالة يتناسب مع دراسة ظاهرة محددة تواجهها المؤسسة مثل ظاهرة نقص السيولة أو تعثر الشركة في سداد التزاماتها، أو رداءة المدينين، أو جود فائض مستمر غير موظف، أو تراجع حجم المبيعات... وقد يتسع هذا المنهج لتصبح المؤسسة هي الحالة الدراسية، ويستخدم في ذلك كل الأدوات والطرق التي تساعد على تحقيق كل من التشخيص الجيد للمؤسسة ووضع الحلول والتصورات المناسبة للتعامل مع المشاكل و الأوضاع ورسم السيناريوهات والخطط اللازمة للنهوض بالمؤسسة، أو بمعنى آخر إعطاء وصف دقيق وشامل و كامل للوضع والحالة التي عليه لكل مهتم بها.

رابعا: منهج النظم المتكاملة.[2]

حيث ينظر هذا المنهج التحليلي إلى القوائم المالية على أنها نظام متكامل في ذاته، فالقائمة لها مدخلات، ولها مخرجات، وأن من المهم تحليل هذه المدخلات والمخرجات للوقوف على كفاءة النظام التشغيل ذاته فعناصر القائمة المالية لم توجد فجأة وإنّما وُجدت نتيجة عمليات محاسبية تمت في وقت سابق، ثم رصدها، ثم متابعة تطورها حتى تم قيدها في القائمة، وبعد هذا القيد يتم استخدام القائمة المالية في عمليات تحليلية أخرى، وبالتالي فإن هناك مدخلات وهناك نظام تشغيل، وهناك مخرجات.

خامسا: منهج الدراسات المقارنة.

هو منهج يقوم على تحديد أوجه التماثل والتشابه وكذا أوجه التباين والاختلاف ما بين قوائم مالية معينة بذاته للآتي:[3]

- شركات مختلفة تمارس نفس النشاط أو أنشطة مختلفة.
- ذات الشركات لفترات زمنية مختلفة.
- ما بين الشركة ذاتها وما بين الفروع والوحدات التابعة لها في أماكن مختلفة (مقارنة مكانية).

يحاول هذا المنهج الإجابة على عدة تساؤلات هي:

لماذا حدث؟ كيف حدث؟ وما هي العوامل المشتركة التي أدت إليه؟، وأين مواقع الاختلاف؟، أين مواقع التماثل والتشابه؟

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] المرجع السابق، ص: 27.

[3] المرجع السابق، ص :28.

سادسا: المنهج المتكامل للدراسات التطبيقية.[1]

وهو أخطر المناهج الحيوية، وأكثرها استخداما في عمليات التحليل المالي لما يتصف به من شمول وتكامل وتوافق مع الاحتياجات والاعتبارات الخاصة بالمؤسسة التي سيتم تحلل قوائمها المالية.

فالمنهج المتكامل يتفوق على المناهج الأخرى السابقة له، لكونه يشملها جميعا ويحولها من مناهج إلى أدوات بحثية ويوظفها جميعا لخدمته، بحيث يقوم باستخدام جميع أدوات البحث والتحليل والدراسة وفقا للحجة والهدف، فهو يرصد ويتتبع الظاهرة المالية منذ نشأتها تاريخيا، ويحللها إلى أجزائها وعناصرها وفقا لما بلغته ووصلت إليه في الوقت الراهن ويقارن بينها وبين تأثير الظواهر المماثلة في المؤسسات المنافسة، ويبحث أماكنها المختلفة لتحديد العوامل المشتركة والاختلافات القائمة بينها والتأثير والأثر المتبادل لكل منها، وفي الوقت ذاته لا يغفَل عن مدخلاتها ومخرجاتها والعوامل التي أدت إليها أو ساعدت على وصولها لما هي عليه الآن.

ويهمنا هنا أن نؤكد أن مناهج البحث والتحليل يتم اختيارها وفقا للمنظور الذي ستتم به الدراسة وفي ضوء اعتبارات كل من الوقت المتاح والجهد المتعين بذله والتكلفة المرصودة.

بالإضافة إلى عدة اعتبارات أخرى أهمها:

- الغرض من التحليل والدراسة.
- مدى إلمام وإجادة القائم بعملية التحليل لأدوات وطرق بحثية وتفضيله لها من غيرها.

المطلب الرابع: مصادر بيانات التحليل المالي

يمكن أن يستخدم التحليل المالي كل البيانات التي تعبر عن نشاط المؤسسة، نقسمها كما يلي:

أولا: المصادر الداخلية للبيانات.

إن المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات التي يستعملها التحليل المالي هو القوائم المالية الرئيسية الصادرة عن العملية المحاسبية أو نظام التقرير (الإعلام المالي) الذي يزود المعلومات المالية للأطراف داخل وخارج المؤسسة يتكون من القوائم المالية المتمثلة في:

- قائمة المركز المالي أو الميزانية.
- قائمة الدخل أو حساب النتائج.
- قائمة التدفقات النقدية أو جدول سيولة الخزينة.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو جدول تغير الأموال الخاصة.

وهذه القوائم كمجموعة تعطي معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة وموثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات التثبيت والائتمان وما يشابههما من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير – الإعلام-المالي[2].

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28-29.

[2] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص: 29.

يستخدم التحليل بالإضافة إلى القوائم السابقة ملحق الكشوف المالية الذي يعتبره النظام المحاسبي المالي من الكشوف المالية التي تتولى المؤسسة إعدادها سنويا[1]، وجداول أخرى تفصيلية للحالة المحاسبية للمؤسسة منها:[2]

الجدول رقم (1 -1): مختلف الكشوف المالية المحاسبية

• جدول حركات الأموال؛	• جدول الاستثمارات؛
• جدول الاستهلاكات؛	• جدول المؤونات؛
• جدول الحسابات الدائنة؛	• جدول الأموال الخاصة؛
• جدول الديون؛	• جدول المخزونات؛
• جدول استهلاك البضائع والمواد واللوازم؛	• جدول تفصيلي لمصاريف التسيير؛
• جدول البيوع وأداء الخدمات؛	• جدول المنتجات الأخرى؛
• جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات؛	• جدول الالتزامات؛
• جدول المعلومات المتنوعة.	

المصدر: من إعداد فريق العمل

أما المصادر الأخرى للبيانات نذكر منها:[3]

- تقرير محافظ الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.
- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.
- الموازنات التقديرية.

يعتمد التحليل المالي على القوائم السابقة لعدة اعتبارات منها أنها داخلية وتحتوي على أرصدة الحسابات بالإضافة إلى أنها القوائم الأكثر عرضة لأشكال الرقابة، ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد مصادر أخرى للبيانات يستفيد منها التحليل في أداء مهامه.

ثانيا:المصادر الخارجية:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، يمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي[4]:

- بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.

---

[1] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 22.

[2] بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:345.

[3] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[4] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنين.
- المكاتب الاستشارية.

✧ أسباب تعديل عناصر القوائم المالية

بنص القانون على أن كل مؤسسة تتولى سنويا إعداد الكشوف المالية التالية:[1]

- ميزانية
- حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

يجب تهيئة القوائم المالية السابقة الذكر باعتبارها المصدر الرئيسي للبيانات التي يستخدمها التحليل المالي بطريقة تتناسب مع عملية التحليل نظرا لتفاوت مستوى المستخدمين كما رأينا سابقا وكذا اختلاف الأغراض من عملية التحليل كما سبق. حيث أنه بالرغم من أننا اعتبرنا أن القوائم المالية الرئيسية وما يتعلق بهما من جداول تفسيرية هي مصادر البيانات التي يستعملها التحليل إلا أن إعداد تلك القوائم يخضع لحدود يمكن أن تعيق أداء التحليل المالي في أداء أدواره، لذا كان لزاما على المحلل المالي أن يعتمد إلى تعديل كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج خدمة لأغراض التحليل، فالقوائم المالية ما هي إلا عرض للبيانات المالية الفعلية وفق مبادئ وفروض حتى تخدم أهداف منها تحديد النتيجة أرصدة موجودات المؤسسة والتزاماتها. وهذه الأهداف غالبا تبقى غير كافية للوصول إلى استقراء تلك الأرقام بالشكل المناسب. هنا نحاول أن نجمل بعض أسباب إعادة ترتيب عناصر القوائم المالية:[1]

- أن الميزانية بشكلها التقليدي تحوي على مجموعة من البنود الفرعية، في حين أن المحلل المالي يرى ضرورة إظهار ما بداخلها في شكل مجموعات رئيسية.
- أن الميزانية العامة عند إعدادها لا تخلو من الآراء الشخصية، وذلك فيما يتعلق بطرق تقويم بعض الأصول، وكذلك فيما يتعلق ببعض المعالجات المحاسبية بهدف وضع أرصدة الحسابات بشكل معين وإظهار نتيجة المؤسسة بشكل معين، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ التحليل.
- اهتمام المحلل المالي بما هو دائم وما هو غير دائم (طويل وقصير الأجل) بالنسبة لأصول المؤسسة وخصومها، الأمر الذي لا توضحه الميزانية العامة بشكلها العادي.

---

[1] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ26 يوليو سنة 2008،مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[1] نبيل عبد السلام شاكر، **الأساليب الحديثة في: التحليل المالي وكتابة التقارير المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1998، ص: 21.

- في حين أن المحلل المالي يعتمد المحلل المالي مقاييس أخرى في الترتيب لعناصر الأصول نذكر منها أن تكون ملموسة أو غير ملموسة، وأن تكون مستغلة فعلا أم مازالت لم تعد للاستغلال وكذا دوران بعض الأصول، ومدى تأكيد الحصول عليه أم لا من طرف المؤسسة، أما بالنسبة للخصوم نذكر منها مدة الالتزام بسدادها من قبل المؤسسة والتفرقة ما بين ما هو مملوك وما هو مقترض.
- يظهر جدول حساب النتائج بشكله العادي النتيجة بناء على مقارنة التكاليف بالإيرادات، غير أن التحليل المالي يدخل أبعادا أخرى في ذلك نذكر منها التطرق إلى النتائج حسب الأقسام والوظائف وكذا تمييز التكاليف المباشرة عن غير المباشرة.

✧ الميزانية وحساب النتائج

يُعتَبَر إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على مستوى أدائها من أهم أهداف المحاسبة التي تناسب مستعملي المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي والتي تلخص في الكشوف المالية والتي من أهمها الميزانية وحساب النتائج.

أولا: الميزانية. يتم عرضها في جدولين:

الجدول رقم (1-2): ميزانيـــة (الأصـــول).

السنة المالية المقفلة في: .....

الأصـــــل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصـول غير جاريـة					
فارق بين الاقتناء– المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجر بإنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصـول جاريـة					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					

الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

نلاحظ من خلال جدول ميزانية الأصول أنه تم تقسيم موجودات المؤسسة إلى أصول غير جارية وأصول جارية، على أساس درجة سيولتها، وهذا مهم للتحليل المالي لأخذ فكرة عن ممتلكات المؤسسة.

الجدول رقم (1-3): ميزانيـــة (الخصوم).

السنة المالية المقفلة في: .....

الخصـــوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصـة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع الخصوم غير الجارية 1			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

نلاحظ ترتيب عناصر الخصوم على أساس آجال استحقاقها، وبذلك يقدم للمحلل المالي صورة عن محتوى موارد المؤسسة. وبالنسبة للمحلل المالي فإن الميزانية هي عبارة عن تقرير عن الحالة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، فهي قائمة تظهر ما للمؤسسة وما عليها في تاريخ معين[1] وهو ما يعبر عنه أيضا بالذمة المالية، وللإشارة تُسمَّى أيضا قائمة المركز المالي. هي الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخارجية = الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان (المؤسسة) عند تاريخ إقفال الحسابات[2].

وقد اعتمد النظام المحاسبي المالي على نموذج لعرض الميزانية يتوافق مع المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 (IAS1) – عرض القوائم المالية-حيث فصل بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية وفي جانب فصل بين رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم الجارية.

ثانيا: حساب النتائج. ويقدم من خلال نموذجين، حسب الطبيعة، وحسب الوظيفة، يأخذان الجدولين التاليين:

الجدول رقم (1-4): حساب النتائج حسب الطبيعة. الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات الاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			

[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني،**محاسبة**، بدون دار وتاريخ نشر، المملكة العربية السعودية، ص: 71.

[2] تعريف رقم 10، الملحق رقم 3 من القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

8 - النتيجة الصافية الأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع(1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

يسمح حساب النتائج حسب الطبيعة الموضح في الجدول (1-3) بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة إلى إظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة)، وكل هذه المستويات من النتائج كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى الأرصدة الوسيطة للتسيير.[1]

الجدول رقم (1-5): حساب النتائج حسب الوظيفة.

الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات الاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

[1] بن ربيع حنيفة، حساييني عبد الحميد، صالحي بوعلام، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص:431.

الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع(1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

من خلال هذا الجدول يتم توزيع الأعباء حسب الوظيفة، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة.[1]

إذن فإن جدول حساب النتائج هو عبارة عن كشف إجمالي للأعباء و المنتوجات التي أنجزها الكيان أثناء المدة المعنية وعلى سبيل الاختلاف، يُبرِز النتيجة الصافية لهذه المدة[2]، كما تسمح قراءة المحلل المالي لحساب النتيجة بأخذ صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث يمكنه قياس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية ومعرفة ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات (المنتوجات) بالتكاليف (الأعباء)[3].

✧ جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق

يتضمن كل من جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة مضافا إليها الملحق معلومات مهمة حول وضعية المؤسسة نفصلها كما يلي:

أولا: جدول سيولة الخزينة.

هو جدول يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):[4]

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية الى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة وغير المباشرة نوضحهما على الترتيب كما يلي:

---

[1] بن ربيع حنيفة، حسايني عبد الحميد، صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص: 432.

[2] تعريف رقم 17، الملحق رقم 03 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[3] عبد الوهاب رميدي، علي سماي،مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[4] القرار المؤرخ في 26 يوليو2008،مرجع سبق ذكره، ص:26.

الجدول رقم (1-6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة).

الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة فيا لفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

يأخذ الجدول السابق تسجيل التدفقات بطريقة مباشرة، يعني المقبوضات المباشرة والتسديدات المباشرة فيما يتعلق بالأنشطة العملياتية، كما هو الحال للمقبوضات من الزبائن والمدفوعات للموردين، أما الجدول رقم (1-6) التالي فيعتمد الطريقة غير المباشرة لاستخراج صافي التدفقات من الأنشطة العملياتية.

الجدول رقم (1-7): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الزبائن والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثيرات تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة لمرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عرض العناصر المتعلقة بتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية تأخذ تعديل النتيجة الصافية من خلال آثار العمليات التي لا تؤثر مباشرة على الخزينة كالتغير في قيمة الزبائن، و الاهتلاكات وغيرها.

وتأتي أهمية جدول سيولة الخزينة في أنها تبيّن الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه التدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد، وهو العنصر الذي يُستَخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل[1].

ثانيا: جدول تغير الأموال الخاصة.

هو جدول يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتمثل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[2]، وقد قدم له النظام المحاسبي المالي النموذج التالي:

الجدول رقم (1-8): جدول تغير الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباحأوالخسائرغيرالمدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباحأوالخسائرغيرالمدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

وتُعرَف أيضا بأنها قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ومن خلالها يمكن للمحلل المالي ملاحظة وقراءة أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح

[1] رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.

[2] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات، وهي توضح أيضا هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال؟ هل قامت بتوزيع أسهم مجانية؟ وهل الأرباح المحتجزة ارتفعت أو انخفضت وبأي مقدار؟[1]

ثالثا: ملحق الكشوف المالية.

عرّفه النظام المحاسبي المالي بأنّه وثيقة تلخيص يُعَد جزء من الكشوف المالية وهو يوفِّر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات[2]. إذن فالأهمية التي يكتسبها وجود ملحق الكشوف المالية تتمثل خصوصا في تقديم المعلومات ذات الأهمية البالغة التي لم تظهر في القوائم والكشوف السابقة وكذا المعلومات التي تساعد في فهم العمليات الواردة فيها، والتي تؤثر في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي تُرسَل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها، والذين على رأسهم المحلل المالي. وهذه المعلومات التي يجب أن يشتمل عليها الملحق تندرج تحت العناوين التالية:[3]

1- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية.
2- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
3- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها.
4- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص:44.
[2] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 38.
[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

ينتج عن نشاط المؤسسة كم كبير من البيانات المالية التي يجمعها و يصنفها و يلخصها النظام المحاسبي ثم يتم عرضها في قوائم مالية و بذلك تصبح مصدرا رئيسيا للمعلومة التي يستخدمها المحلل المالي.

تلك المعلومة المالية يقوم التحليل بدراستها بإتباع تحليل الأفقي الذي يتبع العنصر نفسه عبر الزمن، كما يمكن أن يعتمد التحليل على دراسة العلاقات بين عنصر و عنصر أو مجموعة عناصر وهذا ما يعرف بالتحليل الرأسي و هذا ما سنبينه في هذا المبحث .

المطلب الأول:مفهوم الأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن الأداء العام للمؤسسة، فهذا الأخير مهما كان جيدا لا يتم الاعتراف به إلا إذا تم التحقق من سلامة الأداء المالي، فالمعروف لدى الأطراف المهتمة بحالة المؤسسة، أن أداء المؤسسة في الناحية المالية غالبا ما يعتبر من الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتحقق حياة المؤسسة، حيث أنه تهتم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بالحالة المالية لها، لذا فإنها تسعى إلى البحث في طبيعة الموارد المالية لها، وطبيعة استخدامات تلك الموارد، بما يسمح بتوفير معلومات مهمة لها تستغلها في اتخاذ قراراتها، ويشار إلى أن الأداء المالي هو أحد مجالات تقييم الأداء المهمة ويمثل نتاج هذا المنظور مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المتحققة الإستراتيجية المؤسسة بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة؛[1] وهذا ما يتم ربطه بتقييم الأداء المالي الذي تُقَدم له عدة تعاريف حيث يعتبر بأنه الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة، ويتضمن مجموعة من الجوانب الرئيسية وهي [2]:

- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول اللازمة للمؤسسة ويتضمن ما يلي:

أ -إقرار حجم ونوع الاستثمار في الأصول.

ب-تحديد الحجم المناسب من رأس المال ومكوناته.

- اختبار أفضل مصادر لتمويل تلك الأصول ويتضمن ذلك:

أ-اتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر تمويل قصيرة الأجل.

ب-اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل طويلة الأجل.

ج – تحديد هيكل التمويل المناسب والذي يتفق مع هيكل الأصول ويجعل التكلفة في أقل مستوى لها.

- الاستخدام الأمثل لهذه الأموال وذلك من خلال التخطيط والرقابة على الأموال المستثمرة، فالخطط المالية المبنية على دراسات علمية مسبقة تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها المالية بأعلى كفاءة ممكنة، كما أن وضع برنامج فعال

[1] جليل كاظم العارضي، حيدر ناصر حسين، **إعادة هندسة العمليات وعلاقته في الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية**، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، المجلد:الجزء الأول، العدد 40، 2016،كلية الإسلامية الجامعة، النجف، العراق، ص: 416.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص:42.

لمراجعة الأداء سوف يساعد الإدارة على معرفة الموقف الحقيقي للمركز المالي بالمؤسسة والحكم على مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها بالفعل.

ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه استخدام المؤشرات المالية، والتي يُفترَض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ومن هذه المؤشرات التي يتضمنها هذا المفهوم هي: نمو المبيعات، الربحية (معكوسة بالنسب) مثل العائد على الاستثمار، والعائد على المبيعات، والعائد على حق الملكية، والأرباح لكل حصة ..الخ.[1]

ويعبر عنه أيضا بأنه تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لرغبات أطرافها المختلفة.[2]وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا. ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:[3]

1- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

2- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن تقييم الأداء المالي يعبر على طرق تحليل الكشوفات المحاسبية للمؤسسة قصد الوقوف على نقاط القوة والضعف في الحالة المالية للمؤسسة، وتلك الطرق علمية تقوم على أساس مؤشرات ونسب وفق منهج علمي مدروس.

وقد عرف التحليل المالي عدة تطورات كانت مصاحبة لتطور الإدارة المالية عموما، ومنها إلى كل العمليات التي كانت تتعلق بالقرارات المالية، والأمر الذي يهمُّنا هو أن أشكال التقييم المالي كانت تتميز في الفترة نهاية القرن التاسع عشر بالاهتمام بجانب من مجموع العناصر ذات الأثر المالي، مثلا الاهتمام بالديون من جهة، والاهتمام برقم المبيعات من جهة أخرى، غير أنَّه لم تظهر فكرة الربط بين الأرباح وبين الأموال المستثمرة إلى الوجود إلا في السنوات الأولى للقرن العشرين عند بداية استخدام مقياس العائد على الاستثمار كأساس لتقييم الأداء، فقد اعتادت المؤسسات خلال القرن التاسع عشر استخدام صافي الأرباح كمقياس للأداء، وكان يتم تقييم الأداء من خلال نسبة هذه الأرباح إلى الإيرادات من المبيعات أو إلى تكاليف العمليات. ولم يكن هناك مقياسا لهذه الأرباح من خلال الربط بينها وبين الأموال المستثمرة في الأصول المستخدمة في تحقيق هذه الأرباح. ويرجع السبب في ذلك إلى تخصص المؤسسات في نوع واحد فقط من النشاط خلال تلك الفترة. لذلك كان التركيز في الأجل القصير على التحكم في تكاليف التشغيل في نشاط واحد فقط. ولم تكن هناك مشكلة للاختيار بين بدائل متاحة لأنواع مختلفة من النشاط يمكن أن توضع فيها الأموال المتاحة للاستثمار، وكانت المشكلة الوحيدة هي تحديد حجم المناسب من النشاط للمنتج الرئيسي للمؤسسة، لذلك كان استخدام العائد على الإيرادات من المبيعات أو نسبة التكلفة إلى الإيرادات ملائما لتحديد الاستثمارات المربحة.[4]

---

[1] كاظم نزار الركابي، **الإدارة الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص:319.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص:38.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] أحمد حسين على حسين، **المحاسبة الإدارية المتقدمة**، الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص:217.

المطلب الثاني: استخدام أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء المالي

تتمتع النسب المالية بعدة مميزات، ما يجعل مجال استعمالها واسعا، كما هو الحال في تقييم الأداء المالي، فقد عرفت الأدوار التي تقوم بها عدة تطورات، حيث يُنظَر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات التي تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.[1] وتظهر أهمية أسلوب النسب المالية في النقاط التالية:

- عرّف البعض تحليل النسب بصورة عامة بأنه عملية استخدام المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بينما عرفه آخرون بأنه أسلوب لتحليل العلاقات بين القوائم المالية وعليه يمكن القول بأن تحليل النسب يشير إلى عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال إيجاد العلاقات بين بنود قوائمها المالية[2].
- يعتمد على أسلوب النسب في تحديد أداء نشاط أو عنصر معين، عن طريق إيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، مما ينتج عنه أرقاما معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين، والهدف من تحليل النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة، وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات متعلقة بمختلف العمليات تساعد في تقوية عملية التقييم والتعرف على مدى انعكاسها على جوانب القوة والضعف في المؤسسة[3].
- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة في أن يختار النسب التي تناسب وجهة نظره ويعتبرها كمعايير للقياس.
- يفتح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبرة وكفاءة المحلل المالي في تفسير المؤشرات التي يشكلها، كما أنه يسهل التعامل مع هذا الأسلوب رياضيا وإحصائيا، إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.
- تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار، والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسات وتوقع الأداء في المستقبل، مع العلم بأن الأهم من حساب هذه النسب هو تفسير وتعليل هذه النسب، إضافة إلى ذلك فإن تقييم النسب المالية إنما يسمح للمحلل المالي (والذي اعتبرناه القائم بتقييم الأداء المالي) بتحديد أي من أجزاء النشاط يحتاج إلى مزيد من التحليل[4].

يمكن تقديم عدد كبير من النسب المالية، ذلك أنه طالما أن النسب المالية عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بنود جدول حسابات النتائج فيما بينها فإنه يمكن للمحلل المالي – الملم بمختلف البنود المذكورة – أن يتصور عدد العلاقات أو النسب الممكن تركيبها، وعلى ذلك فنجد بعض أساتذة التحليل يعرضون 12 نسبة في الوقت الذي يعرض

---

[1] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:51.

[2] طارق طه، **إدارة الأعمال: منهج حديث معاصر**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:783.

[3] زكريا مطلك الدوري، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية**، الطبعة العربية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص:142.

[4] سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص:305.

فيه آخرون ما يزيد عن 50 نسبة[1]. ومع ذلك يبقي التمييز بينها واختيار المناسب منها إلى مستعمل تلك النسب، وإلى خبراته وإلى حدود إمكانية توظيفها، ونجد اتفاقا عاما على تقسيم النسب المالية على اعتبارات أن تكون مجموعة نسب خاصة بالتحليل قصير الأجل أو تحليل رأس المال العامل ومجموعة خاصة بالتحليل طويل الأجل. فالمحلل للأجل القصير يهتم بمدى ملائمة رأس المال العامل لمقابلة الالتزامات المستحقة في ظرف سنة فهو يهتم بالسيولة كما يهتم أيضا بتقييم كفاءة رأس المال العامل، أما المحلل للأجل الطويل فهو يهتم بمدى الحماية التي تقدمها لمؤسسة للمقرضين وللملاك وهو في مجال حماية المقرضين يهتم بمدى الحماية التي تقدمها الأصول كما يهتم بمدى الحماية التي تقدمها القدرة الربحية للمؤسسة، وفي مجال حماية الملاك فإنه يهتم بالأرباح المتاحة بعد مقابلة كل الالتزامات.[2]

المطلب الثالث: تصنيفات النسب المالية

التصنيف الشائع لمختلف النسب المالية هو:[3]

أولا: نسب السيولة.

تهتم المؤسسة بالسيولة بهدف أداء التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول مواعيد استحقاقها لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يعني عدم قدرة المؤسسة ماليا ويؤدي إلى الإضرار بمصلحة المساهمين، وتستخدم نسب السيولة لقياس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها، وأهم نسب السيولة: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، صافي رأس المال العامل، القدرة على خدمة الديون.

ثانيا:نسب النشاط.

تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد مبيعات من خلال أصولها وتسمى أحيانا هذه النسب بمعدلات الدوران وتقاس بعدد المرات في الزمن، وتعتبر معدلات الدوران قياسا لسرعة تحرك الأصول وتحولها إلى مبيعات نقدية، كما تعتبر معيارا للحكم على كفاءة سياسة البيع في المؤسسة وإدارة المؤسسة بشكل عام، وأهم نسب النشاط: معدل دوران المخزون السلعي، معدل دوران الذمم المدينة وأوراق القبض، فترة السداد، فترة التحصيل، معدل دوران الأصول، معدل دوران الذمم الدائنة وأوراق الدفع.

ثالثا: نسب الربحية.

يهتم أصحاب المؤسسة بالتعرف على العائد المتوقع من أموالهم المستثمرة في المؤسسة لذلك يجب على المحلل قياس العائد وعدم الاكتفاء بذلك إذ يجب عليه أيضا مقارنة هذا العائد بمعدل العائد الذي يتوقعه المستثمر. والربحية هدف أساسي لغالبية المؤسسات، مما يستوجب على المدير المالي الاجتهاد في استثمار الأموال مما يحقق أكبر عائد وبأقل المخاطر ويمكن قياس الربحية من خلال مجموعة النسب التالية: القوة الإيرادية، معدل العائد على الاستثمار، العائد على حقوق حملة الأسهم العادية، هامش الربح، معدل التوزيع النقدي للأرباح.

---

[1] سيد الهواري، **الإدارة المالية منهج اتخاذ قرارات**، الطبعة السادسة، مكتب عين شمس، مصر، 1996، ص:365.

[2] المرجع السابق، ص: 367.

[3] عبد الناصر إبراهيم نور، و ليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص ص: 323- 324.

رابعا: **نسب الرفع المالي**.

الرفع المالي هو عبارة عن بيان مدى أو نسبة استخدام التمويل بالأموال المقترضة لجزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية كالفوائد لابد من سدادها في مواعيد استحقاقها قبل دفع أي أرباح للملاك، والعجز عن دفع هذه الأعباء يلحق الضرر بالسمعة الائتمانية للمؤسسة، لذلك تحرص إدارة المؤسسة وملاكها دائما على معرفة درجة التمويل بالديون والمخاطر المرتبة على ذلك، ولعل أكثر نسب الرفع المالي شيوعا نسبة الرافعة المالية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية.

خامسا: نسب الاستثماروالسوق المالي.

وهي النسب التي تقيس خصائص الأسهم العادية، ويهتم عادة بهذه النسب المدير المالي إذ انه يبحث عن تنمية ثروة أصحاب المؤسسة لاسيما منهم حملة الأسهم العادية وذلك من خلال زيادة القيمة السوقية للأسهم قدر الإمكان. ويسترشد المحلل عادة في هذا المجال بمجموعة من النسب أهمها: القيمة الدفترية للسهم العادي، نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة، نصيب السهم العادي من الأرباح لموزعة، ربع السهم، نسبة سعر السهم السوقي إلى ربحه، العائد لفترة الاقتناء.

المطلب الرابع:أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي

يعتبر أسلوب النسب المالية الأكثر استخداما في بناء المؤشرات المالية، وهو بذلك أكثر أهمية لتقييم الأداء المالي.

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية وقائمة الدخل-القوائم المالية-شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له[1]. ويُنظَر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات التي تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل[2]، والتحليل المالي أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في تقييم الأداء، بل أن ممارسته تعد وسيلة مهمة لتقييم الأداء وبالذات الأداء المالي في المؤسسة[3]، بحيث أننا سبق وأن لاحظنا أن التحليل المالي يعمل على تقديم الحكم السليم على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة البيانات المتوفرة في القوائم المالية، هذه الأخيرة التي تعبر على مختلف العمليات التي تمت في المؤسسة، فهي تعكس الآثار المتجمعة والمتراكمة لأنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية، إذن فتحليل هذه البيانات يقود إلى تقييم جوانب القوة وتحديد مناطق الضعف في المؤسسة وهي الأطر الخاصة بتقييم الأداء المالي.

كما أن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي كما تظهره النقاط التالية:

- عرّف البعض تحليل النسب بصورة عامة بأنه عملية استخدام المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بينما عرفه آخرون بأنه أسلوب لتحليل العلاقات بين القوائم المالية وعليه يمكن القول بأن تحليل النسب يشير إلى

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:54.

[2] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، مرجع سبق ذكره، ص:51.

[3] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص:81.

عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال إيجاد العلاقات بين بنود قوائمها المالية.[1]

- يعتمد على أسلوب النسب في تحديد أداء نشاط أو عنصر معين، عن طريق إيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، مما ينتج عنه أرقاما معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين، والهدف من تحليل النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة، وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات متعلقة بمختلف العمليات تساعد في تقوية عملية التقييم والتعرف على مدى انعكاسها على جوانب القوة والضعف في المؤسسة.[2]
- يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة في أن يختار النسب التي تناسب وجهة نظره ويعتبرها كمعايير للقياس.
- يفتح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبرة وكفاءة المحلل المالي في تفسير المؤشرات التي يشكلها، كما أنه يسهل التعامل مع هذا الأسلوب رياضيا وإحصائيا، إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.
- تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار، والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسات وتوقع الأداء في المستقبل، مع العلم بأن الأهم من حساب هذه النسب هو تفسير وتعليل هذه النسب، إضافة إلى ذلك فإن تقييم النسب المالية إنما يسمح للمحلل المالي (والذي اعتبرناه القائم بتقييم الأداء المالي) بتحديد أي من أجزاء النشاط يحتاج إلى مزيد من التحليل.[3]

وتحظى المرحلة المعاصرة بالتطور الكبير في استخدام النسب المالية في مجالات عدة أهمها:[4]

- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره أداة لخدمة الإدارة، وبناء عليه أعطي الاهتمام إلى استخدام العائد على رأس المال ودوره في تقييم أداء الشركات، وتفسير نشاطها بدراسة النسب التي تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستثمر.
- ظهرت مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى توقع للعائد على رأس المال المستثمر وكيفية استخدامه باعتباره أداة لترشيد الأداء المستقبلي للمؤسسة، اعتمادا على التخطيط ورسم السياسات الإدارية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق عائد محدد على رأس المال المستثمر في هذه المؤسسة.
- تم استخدام الحاسوب، والأساليب الإحصائية في اختبار قدرة النسب المالية على التنبؤ، كما تعرضت النسب المالية لاختيارات إحصائية، للتعرف على الاختلافات بين النسب المالية المستخرجة من جهات مختلفة تنتمي لصناعة

---

[1] طارق طه، **إدارة الأعمال: منهج حديث معاصر**، مرجع سبق ذكر، ص:783.

[2] زكريا مطلك الدوري، **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية**،مرجع سبق ذكره، ص:142.

[3] سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، مرجع سبق ذكره، ص:305.

[4] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007،ص:124، عنوان التحميل:
https://ao-academy.org/2007/03/1136.html

تاريخ التحميل: 2023/05/17.

واحدة، أو خلال فترة زمنية محددة، بهدف الوصول إلى أثر الصناعة المحددة أو الفترة الزمنية المحددة موضوع الدراسة على النسب المالية.

- تجاوزت النسب المالية تلك المستخرجة من قائمة الميزانية، وقائمة الدخل، إلى نسب مالية مستخرجة من قوائم التدفق النقدي، وأخرى مستخرجة من البيانات المتوفرة في سوق الأوراق المالية.
- تم في هذه المرحلة، دراسة تأثير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على النسب المالية فقد تبين على سبيل المثال أن النسب المالية المتعلقة بمعدلات دوران المخزون تختلف علميا باختلاف طريقة تقييم المخزون، وذلك اعتمادا على السياسات المحاسبية المستخدمة.

المبحث الرابع : مؤشرات تقييم الأداء المالي

يمكن تقديم عدد كبير من النسب المالية، ذلك أنه طالما أن النسب المالية عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بنود جدول حسابات النتائج فيما بينها فإنه يمكن للمحلل المالي – الملم بمختلف البنود المذكورة – أن يتصور عدد العلاقات أو النسب الممكن تركيبها، وعلى ذلك فنجد بعض أساتذة التحليل يعرضون 12 نسبة في الوقت الذي يعرض فيه آخرون ما يزيد عن 50 نسبة.[1] ومع ذلك يبقي التمييز بينها واختيار المناسب منها إلى مستعمل تلك النسب، وإلى خبراته وإلى حدود إمكانية توظيفها، ونجد اتفاقا عاما على تقسيم النسب المالية على اعتبارات أن تكون مجموعة نسب خاصة بالتحليل قصير الأجل أو تحليل رأس المال العامل ومجموعة خاصة بالتحليل طويل الأجل. فالمحلل للأجل القصير يهتم بمدى ملائمة رأس المال العامل لمقابلة الالتزامات المستحقة في ظرف سنة فهو يهتم بالسيولة كما يهتم أيضا بتقييم كفاءة رأس المال العامل، أما المحلل للأجل الطويل فهو يهتم بمدى الحماية التي تقدمها لمؤسسة للمقرضين وللملاك وهو في مجال حماية المقرضين يهتم بمدى الحماية التي تقدمها الأصول كما يهتم بمدى الحماية التي تقدمها القدرة الربحية للمؤسسة، وفي مجال حماية الملاك فإنه يهتم بالأرباح المتاحة بعد مقابلة كل الالتزامات.[2] وفيما يلي أهم النسب التي نستخدمها للتحليل:

المطلب الأول: نسب الهيكل المالي

- **القدرة على الوفاء(capacité de remboursement) :**

يتم احتساب النسبة من خلال العلاقة التالية:[3]

الخصوم الغير جارية+الخصوم الجارية / قدرة التمويل الذاتي	**TOTAL PASSIFS NON COURANTS + TOTAL PASSIFS COURANT / capacité d'autofinancement**
التحليل:	**Interprétations :**

[1] سيد الهواري،مرجع سبق ذكره، ص:365.

[2] سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص:367.

[3] Beatrice et Francis Grandguillot, **analyse financière**, 14e édition, Gualino lextenso édition, 2010, Paris, P 148.

L'endettement ne doit pas excéder 3 ou 4 fois la capacité d'autofinancement. X<4 : L'organisation a la capacité de rembourser ses dettes financières, en fonction de sa capacité d'autofinancement ; X>=4 : L'organisation a n'a pas la capacité de rembourser ses dettes financières, en fonction de sa capacité d'autofinancement, cet indicateur négatif expose l'établissement au risque de ne pas pouvoir tenir son engagement à long terme.	يكون المؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة إذا كانت المؤسسة لديها القدرة على تسديد ديونها المالية تجاه الغير باعتماد على قدرتها التمويلية الذاتية؛ X<4:المؤسسة لديها القدرة على تسديد ديونها المالية تجاه الغير باعتماد على قدرتها التمويلية الذاتية؛ X>=4 : المؤسسة ليست لديها القدرة على سداد ديونها باعتماد على قدرتها التمويلية الذاتية وهذا المؤشر سلبي يعرض المؤسسة إلى خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها على مدى الطويل.

- **الاستقلالية المالية(Autonomie financière):**

$\frac{\text{Capitaux propres}}{\text{Total des dettes}}$	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{موارد الخزينة+المالية الديون}}$
Interprétations : Il mesure la capacité de l'entreprise à s'endetter. X>=1 : L'entreprise jouit d'une indépendance financière, elle peut rembourser ses dettes, et elle peut emprunter s'il le souhaite ; X<1 : n'est pas en mesure de s'acquitter de ses obligations envers les créanciers, ni d'indépendance financière et peut affecter ses décisions.	**التحليل:** هذه النسبة يتعين ألا تتجاوز 1 وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة التعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الإقراض أو عند سداد الديون، والعكس صحيح. X>=1: تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها المؤسسة قادرة ععلى التعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الإقراض أو عند سداد الديون؛ X<1: المؤسسة لا تستطيع أن تخدم ديونها وغير قادرة التعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الإقراض أو عند سداد الديون.

المطلب الثاني: نسب السيولة

تهتم المؤسسة بالسيولة بهدف أداء التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول مواعيد استحقاقها لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يعني عدم قدرة المؤسسة ماليا ويؤدي إلى الإضرار بمصلحة المساهمين، وتستخدم نسب السيولة لقياس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها، وأهم نسب السيولة: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة صافي رأس المال العامل، القدرة على خدمة الديون.[1]

- **نسبة السيولة العامة (Liquidité générale):**

تسمى أيضا نسبة التداول، وتعتبر المعيار الشائع لقياس السيولة قصيرة الأجل طالما أنّها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض (الديون)[2]، إذ أن قراءة هذه النسبة تدلنا على حجم الأصول المتداولة المتوفر بمعنى إمكانية توفير السيولة عن طريق الأصول المتداولة وكم يغطي من الديون قصيرة الأجل. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

الأصول الجارية / الخصوم الجارية	Actif réel net à moins d'un an / Passif à moins d'un an
التحليل: يتم تفسير نسبة السيولة العامة بمقارنتها بالمعيار الأمثل لها وهو أن تكون قيمتها محصورة في المجال [1-2]، بحيث أن ارتفاع قيمتها عن المعيار التاريخي أو الصناعي يشير إلى أن الإدارة المالية سوف لا تتعرض إلى صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة في الديون قصيرة الأجل. وفي المقابل انخفاضها عنه أي عن قيمة 1 يشير إلى وجود خلل يتمثل في أن الأصول المتداولة لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل، غير أننا لا نكتفي بهذه النتيجة لبناء حكم قطعي، إذ لابد من تأكيد ذلك من خلال دراسة بعض العوامل المؤثرة في هذه النسبة لكي نجعل منها أداة مهمة في تقدير كفاءة السيولة مثل : أ- تركيب الأصول المتداولة من حيث الأهمية النسبية لها.	**Interprétations :** Il mesure la capacité de l'entreprise à payer ses dettes à court terme en utilisant ses actifs à court terme. X<=0,5 : Ce pourcentage indique que la direction financière ne sera pas confrontée à des difficultés pour rembourser ses obligations dues, représentées par la dette à court terme ; X>0,5 : Ce pourcentage indique un défaut de liquidité de L'entreprise, à savoir due les utilisations en cours ne couvrent pas toutes les dettes à court terme.

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، **أصول المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 323–ص 324.
[2] سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص:371.

ب- تركيب الديون قصيرة الأجل من حيث تواريخ استحقاقها. ت- عمر المؤسسة وسمعتها في السوق. ث- شروط منح الائتمان والتحصيل ومقدار التسهيلات المصرفية المقدمة للمؤسسة. ج- الاحتمالات الناشئة عن العوامل الموسمية وتقلبات الأسعار والتقلبات في حجم الطلب وأثرها على قيمة الأصول. X<0,5: تشير هذه النسبة إلى أن الإدارة المالية لن تواجه صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة في الديون قصيرة الأجل؛ X>=0,5: تشير هذه النسبة إلى وجود خلل في سيولة المؤسسة يتمثل في أن الاستخدامات الجارية لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل.س	

- **نسبة السيولة المختصرة Liquidité restreinte:**

تبين نسبة السيولة المختصرة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)[1]، هذا من جهة ، كما أن هذه النسبة تستبعد المخزونات التي " تحقق أكبر قدرة من الخسارة بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية ، و تنبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الالتجاء إلى بيع المخزون، وذلك بافتراض أنه يمكن بيع الأوراق المالية بقيمتها الاسمية وإنه يمكن تحصيل الحقوق بالكامل[2]. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$\frac{\text{Créances à mois d'un an + Disponibilités}}{\text{passif réel à moins d'un an}}$	$\frac{\text{الأصول الجارية – المحزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$
Interprétations : Il mesure la capacité de l'entreprise à payer ses dettes à court terme en utilisant les créances et les	**التحليل:** يعتبر المعيار الأمثل لنسبة السيولة المختصرة (1 :1) الذي يشير إلى أنه على المؤسسة أن تعمل على

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.، ص:47.

[2] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:70.

أن تساوي مجموع كل من القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة بمجموع الديون قصيرة الأجل، وأيضا يتم تقييم هذه النسبة مع المجال [0.5:0.3]إذ لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة و قد حدد لها الحد الأدنى بـ 0.3 و الحد الأقصى وهو حد الضمان 0.5 أي أن تكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة (في المؤسسات ذات دوران المخزون السريع أو العادي) تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل. X<0,3: يشير إلى وجود خلل يتمثل في أن الاستخدامات الجارية لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل؛ X<=0,5:يشير إلى أن المؤسسة في أريحية ولن تواجه صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة الديون قصيرة الأجل؛ X>0,5: يشير إلى وجود أموال معطلة و على المؤسسة استغلالها من أجل أن لا تقع في تكلفة الفرصة البديلة.	disponibilités. X<0,3 : Il indique un défaut selon lequel les utilisations en cours ne couvrent pas toutes les dettes à court terme X<=0,5 : Il souligne que L'entreprise est en termes financier et n'aura pas de difficulté à rembourser ses obligations à court terme X>0,5 : Il indique l'existence de fonds défectueux et L'entreprise doit l'exploiter afin de ne pas tomber dans le cout de l'opportunité alternative

- **نسبة السيولة الحالية Liquidité immédiate :**

تسمى أيضا بنسبة السيولة الفورية أو الآنية أو الخزينة الحالية ونجد أيضا بأنها تسمى بنسبة السيولة السريعة أو المطلقة، وتعتبر أكثر تشددا من النسبتين السابقتين (نسبة السيولة العامة و المختصرة) حيث لا تأخذ في الاعتبار القيم غير الجاهزة و قيم الاستغلال و تقتصر على القيم الجاهزة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية، ويلاحظ أنَّه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الحقوق أو بيع بعض المخزون السلعي حتى تتمكن المؤسسة من سداد كل التزاماتها الجارية . في هذه الحالة تكون المؤسسة قد احتمت من مشكلتين الأولى صعوبة ضمان تحول المخزونات إلى سيولة جاهزة في الوقت المناسب، والثانية تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون حدوث ضغط في الأخير يؤثر سلبا على مكانة وسمعة المؤسسة في السوق كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة[1]. ويُعَبَّر عن نسبة السيولة الحالية بالعلاقة:

المتاحات الموارد الجارية	Disponibilités passif réel à moins d'un an
التحليل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل من خلال النقدية المتوفرة لديها دون اللجوء إلى باقي الذمم، كلما زادت هذه النسبة عن الواحد	**Interprétations :** Il mesure la capacité de l'entreprise à payer ses dettes à court terme en utilisant les disponibilités. X<0,2 : l'entreprise n'a pas de

[1] مبارك لسلوس، المرجع السابق، ص:48.

الصحيح كلما كان ذلك دليلا على أن المؤسسة تفرط في توفير السيولة مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك. X <0,2: المؤسسة لا تملك سيولة فورية من أجل وفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما قد يعرضها إلى عسر مالي؛ X<=0,3: المؤسسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل من خلال النقدية المتوفرة لديها دون اللجوء إلى باقي الذمم؛ X>0,3: المؤسسة تفرط في توفير السيولة مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك.	liquidités immédiates afin de remplir ses obligations à court terme, ce qui peut les exposer à des difficultés financières X<=0,3 : l'entreprise est en mesure de rembourser ses dettes à court terme grâce à la trésorerie dont elle dispose, sans recourir au reste des créances X>0,3 : Ce pourcentage indique que l'installation est une liquidité excessive, ce qui affecte négativement la richesse des propriétaires

المطلب الثالث: نسب النشاط

تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد مبيعات من خلال أصولها وتسمى أحيانا هذه النسب بمعدلات الدوران وتقاس بعدد المرات في الزمن، وتعتبر معدلات الدوران قياسا لسرعة تحرك الأصول وتحولها إلى مبيعات نقدية، كما تعتبر معيارا للحكم على كفاءة سياسة البيع في المؤسسة وإدارة المؤسسة بشكل عام، وأهم نسب النشاط: معدل دوران المخزون السلعي، معدل دوران الذمم المدينة وأوراق القبض، فترة السداد، فترة التحصيل، معدل دوران الأصول، معدل دوران الذمم الدائنة وأوراق الدفع.[1]

يعطى لها مفهوم آخر وهو تقييم الأداء بتحليل الإنتاجية، مجال هذا التحليل البحث في مدى قدرات المؤسسة على استغلال أصولها أو موجوداتها بالطريقة المناسبة قصد تحقيق المبيعات، لذلك تستخدم عدة نسب أو مؤشرات تعرف على العموم بنسب النشاط التي تقيس كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في إدارة أصولها ومدى استغلالها لمواردها، وتقاس فعالية استغلال الأصول بمستوى المبيعات، وتعرف نسب النشاط أيضا بنسب التدوير لأنها تبين السرعة التي يتم بها تحويل أو تدوير الأصول إلى مبيعات.[2]

وهي مؤشرات لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم أي أنها تعطي مقياسا لكفاءة المؤسسة باستخدام المصادر المالية المتاحة.[3]

- **مدة احتياج في رأس المال العامل للاستغلال Evolution du BFRE:**

$360 \times \frac{\text{احتياجات رأس مال العامل الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$	$\frac{\text{Besoin en fonds de roulement d'exploitation}}{\text{chiffre d'affaires hors taxes}} \times 360$
التحليل:	**Interprétations :**

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، مرجع سبق ذكره، ص ص : 323-324.

[2] محمد يونس خان، هشام صالح غرايبة، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردني، الطباعة العربية، عمان، الأردن، 1995، ص:62

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص:37.

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه : – زيادة مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن. – التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين. X<=30: يجب أن يكون هذه مدة مرتفعة مقابل الفترات المحققة من السنوات الماضية أو مع المؤسسات من نفس القطاع وهذه المدة منخفضة نوعا ما تدل على انخفاض مدة دوران المخزون و مدة تحصيل حقوق المؤسسة من عند الزبائن ورفع من مدة تسوية ديون الموردين X>30: يجب أن يكون هذه المدة مرتفعة مقابل الفترات المحققة من السنوات الماضية أو مع المؤسسات من نفس القطاع وهذه المدة مرتفعة نوعا ما يدل على ارتفاع مدة دوران المخزون و مدة تحصيل حقوق المؤسسة من عند الزبائن وتخفيض من مدة تسوية ديون الموردين .	Il mesure l'importance du besoin en fonds de roulement d'exploitation en nombre de jours de chiffre d'affaires. X<=30 : Ce période est quelque peu élevé, indiquant une diminution du délai de recouvrement des droits de l'entreprise auprès des clients, et une augmentation du délai de règlement des dettes des fournisseurs X>30 : Ce période est plutôt faible, ce qui indique le roulement élevé des stocks, le montant de la perception des droits des clients et la réduction la période des dettes des fournisseurs

- **مدة دوران المخزون**Rotation des stocks**:**

مؤسسة ذات طابع تجاري **Entreprise commerciale**	
$\left(\frac{\text{stock moyen de marchandises}}{\text{cout d'achat des marchandises vendues}}\right)\times 360$	$360\times\left[\frac{\text{تكلفة شراء بضاعة مخزنة}}{\frac{\text{مخزون أول مدة} - \text{مخزون ثاني المدة}}{2}}\right]$
مؤسسة ذات طابع صناعي **Entreprise industrielle**	
$\frac{\text{stock moyen de matières premières}}{\text{cout d'achat des matières premières consommées}} \times 360$ $\frac{\text{stock moyen de produits finis}}{\text{cout de production des produits vendus}} \times 360$	$360 \times \frac{\text{تكلفة شراء مواد أولية مستهلكة}}{\text{متوسط تكلفة شراء مواد أولية}}$ $360 \times \frac{\text{تكلفة إنتاج منتجات المباعة}}{\text{متوسط تكلفة إنتاج مخزن}}$

التحليـــل:	Interprétations :
تشير هذه المدة إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح. X<=30: تدل هذه المدة على مدي سرعة حركة دوران المخزون من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، و يؤدي هذا إلى توليد النقد وتحقيق الأرباح. x > 30:تدل هذه المدة على أن حركة دوران المخزون بطيئة وهذا قد يؤثر على توليد المؤسسة للنقد وتحقيق الأرباح، فعلى المؤسسة تحديث مستمر لمخازنها.	Il mesure la durée d'écoulement des stocks, Une augmentation de cette durée entraine une augmentation du BFRE. X<= 30 : Ce durée indique la vitesse à laquelle la production de la production du magasin doit être rapide . X>30 : Ce durée indique que la circulation des stocks est une institution produite par un magasin lent, ce qui indique un défaut dans le processus de vente, qui peut affecter le profit.

- **مدة دوران الزبائنDurée moyenne du crédit clients:**

$[\frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}}]*360$	$(\frac{\text{Créances clients et comptes rattachés+en−cours de production}}{\text{Chiffre d'affaires TTC}})*360$
التحليل: ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارة في التعامل مع زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصديها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة. X<=20,3: تدل هذه مدة على كفاءة سياسة تحصيل لدي المؤسسة في التعامل مع زبائنها، و ترصيدها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة X>20,3: تدل هذه مدة على عدم كفاءة سياسة تحصيل لدي المؤسسة في التعامل مع زبائنها، و تحصيلها البطيء لحقوقها من المبيعات الآجلة، فعلى المؤسسة تخفيض من هذه النسبة بتخفيض فترة	**Interprétations :** Il mesure la durée moyenne en joues du crédit consenti par l'entreprise à ses clients. <=20,3 : Ce durée indique l'efficacité de la politique de recouvrement de l'entreprise face à ses clients et son équilibre rapide de ses futurs droits de vente >20,3 : Ce durée indique l'efficacité de la politique de recouvrement de l'entreprise face à ses clients et la lenteur de la collecte de ses ventes de capitaux propres.

تسديد زبائنها.	

- **مدة دوران الموردين Durée moyenne du crédit fournisseurs:**

$(\frac{\text{الموردين +أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}})*360$	$(\frac{\text{Dettes fournisseurs et comptes rattachés}}{\text{consommations en provenance des tiers TTC}})*360$
التحليل : ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين ديون الموردين إلى تاريخ سديدا، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك تلك الديون باتجاه الدفع ،تتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع موردها وعموما كلما كانت أطول كان ذلك أفضل . جدير بالذكر كذلك أنه يجب على المؤسسة أن تمنح فترات سماح للزبائن أقل من تلك الممنوحة لها من طرف الموردين حتى لا تقع في خطر العسر المالي الفني، أي يجب عليها أن تحرص على جعل مدة دوران الزبائن أقل من مدة دوران الموردين أي أن تجعل معدل دوران الزبائن أكبر من معدل دوران الموردين. X >=45 :تدل هذه المدة على سرعة تحرك ديون باتجاه الدفع وهذه المدة طويلة تعطي المؤسسة أريحية في الدفع، ولكن يجب أن تكون اكبر من تلك الممنوحة للزبائن X <45:تدل هذه المدة على سرعة تحرك ديون باتجاه الدفع وهذه المدة قصير نوعا ما لا تعطي المؤسسة أريحية في الدفع فعليها تمديد هذه المدة قدر الإمكان حتى تتحصل على حقوقها من عن الزبائن.	**Interprétations :** Il mesure la durée moyenne en joues du crédit obtenu par l'entreprise de la part de ses fournisseurs, il doit être supérieur au ratio du crédit clients. X>=45 : Ce taux indique la rapidité du mouvement de la dette vers le paiement, et cette longue période donne une institution qui est assouplie dans le paiement, mais je dois être plus grand que ceux accordés aux clients ; **X<**45 : Cette période est plutôt courte, elle ne donne pas à payer d'institution à effet de levier, et elle doit être prolongée jusqu'à ce qu'elle obtienne ses droits auprès des clients.

المطلب الرابع: نسب الربحية

يهتم أصحاب المؤسسة بالتعرف على العائد المتوقع من أموالهم المستثمرة في المؤسسة لذلك يجب على المحلل قياس العائد وعدم الاكتفاء بذلك إذ يجب عليه أيضا مقارنة هذا العائد بمعدل العائد الذي يتوقعه المستثمر. والربحية هدف أساسي لغالبية المؤسسات، مما يستوجب على المدير المالي الاجتهاد في استثمار الأموال مما يحقق أكبر عائد وبأقل

المخاطر ويمكن قياس الربحية من خلال مجموعة النسب التالية: القوة الإرادية، معدل العائد على الاستثمار، العائد على حقوق حملة الأسهم العادية، هامش الربح، معدل التوزيع النقدي للأرباح.[1]

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي2؛ وتعكس الربحية قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ترضي المستثمرين في معرض تحقيق الهدف الأهم وهو تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم قيمة أسهمها3، والبحث عن الربحية عادة ما يكون في المؤسسة مرتبطا بهدف تعظيم الأرباح، حيث يتوجب على الإدارة المالية الكفاح من أجل تحقيق نسبة ربحية عالية على المدى الطويل أساسا وكذلك تحقيق هذه الربحية على المدى القصير[4]، إذ أن المستثمر يهتم بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمؤسسة، فإن كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحا، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وُجِد معدل مرجعي معين يقارن به وبذلك يتم مقارنة المعدل المتوقع للعائد بالمعيار الذي يحدده سوق المال[5].

ويحتل تحليل الربحية مكانة خاصة في تقييم الأداء المالي، ذلك أن ما يظهر فيه من مستويات الربح والعائد يعبر عن نتائج كل المستويات والسياسات الناجمة عن الأداء الماضي في المؤسسة، وعليه فإن التحكم في الربحية يشمل التحكم في مختلف الجوانب أو الوظائف الممكنة في المؤسسة والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:[6]

- السيطرة على التكلفة:

تقوم الإدارة المالية بإعداد التقارير والمعلومات المالية عن المجالات الوظيفية للمؤسسة كمصاريف الإنتاج والتسويق والتخزين وغيرها من المجالات، وبحكم اطلاعه المباشر على هذه النفقات، فإن المدير المالي أول من يلاحظ ارتفاع التكاليف المتصلة بالموردين (المشتريات والنقل والتخزين) وعمليات الإنتاج ومن واجبه إبداء الرأي حولها وتقديم التوصيات التي تمكن من تخفيضها والسيطرة عليها.

- التسعير:

من أهم القرارات التي تتخذ في المؤسسات ما يتصل منها بتسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها للعملاء، وسياسة التسعير عامل مؤثر في التسويق ومستويات المبيعات من ناحية، ومن ناحية أخرى على صورة المؤسسة لدى المتعاملين معها، لذلك كان لابد من محاولة التوفيق بين المعلومات المتعلقة بالتكلفة وهوامش الربح المتوقعة.

---

[1] عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، مرجع سبق ذكره، ص: 323- 324.

2 محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[3] على حسين على،حنا نصر الله، عيد عريفج، سعد غالب ياسين، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال البيئية -الوظائف، الاستراتيجيات-،دار حامد للنشر،عمان، الأردن،1999.، ص :275.

[4] المرجع السابق، ص:274.

[5] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:84.

[6] علي حسين علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 278-279.

- التنبؤ بالأرباح:

من مسؤوليات الإدارة المالية الرئيسية، جمع المعلومات وتحليلها بهدف التنبؤ بمستويات الأرباح المتوقعة في ظل المتغيرات ذات العلاقة المختلفة، وكي تستطيع الإدارة المالية التنبؤ بالأرباح من مبيعات المؤسسة، يجب أن تجمع المعلومات المتصلة بمستويات المبيعات ومستويات التكاليف لكل مستوى من المستويات، وتقدير نفقات البيع و الترويج والتسويق و النفقات الإدارية الأخرى، وتقوم الإدارة المالية بهذه العمليات من خلال النماذج والمعادلات المالية بهدف الوصول إلى الإجابة عن سؤال مهم وهو: هل تبرر الأرباح المتوقعة النفقات اللازمة لتحقيقها ؟.

- قياس العائد المطلوب:

إن العائد المطلوب هو الإيراد الذي نتوقعه ونقبل به قبل الموافقة على استثمار أموال المؤسسة في نشاط ما، ذلك أن أي استثمار تقوم به المؤسسة في أحد المجالات المختلفة لنشاطاتها يقابله مستوى معين من المخاطرة، ويتوجب أن يكون العائد المتوقع لهذا الاستثمار متناسبا مع مستوى المخاطرة المتصلة بالاستثمار، هذا ويعتبر تحديد العائد المتوقع وتكلفة رأس المال من الوظائف المتصلة بالربحية.

يتم تحليل الربحية من خلال دراسة عدة نسب نذكر أهمها كما يلي:

- **المردودية التجاريةTaux de marge brute:**

تبين النسبة السابقة قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات[1]؛ إضافة إلى الدلالات التي يمكن أن تقدمها النسبة هو أنَّه إذا كانت إيجابية بعد مقارنتها بالمعيار المناسب، تدل على قدرة للمؤسسة في تفعيل أهم مصدر للأرباح ممثلا في المبيعات، ومن جهة أخرى تكون المؤسسة بعيدة عن تأثيرات مختلف الاضطرابات التي يمكن أن تحصل لمبيعاتها. إضافة إلى ذلك فالنسبة تدل على مقدار المشاركة التي تساهم فيها الوحدة النقدية من المبيعات في تحقيق النتيجة.

وتكون العلاقة الممثلة لنسبة ربحية النشاط كما يلي:

$\frac{\text{فائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	$\frac{\text{Excédent brut d'exploitation}}{\text{Chiffre d'affaires hors taxes}}$
التحليل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة النشاط التجاري للمؤسسة ممثلا في رقم الأعمال على توليد الفائض الإجمالي للاستغلال، فإذا كانت هذه النتيجة تساوي X، فإن ذلك يعني أن زيادة رقم الأعمال بوحدة نقدية واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال بـ X وحدة نقدية.	**Interprétations :** Il mesure la capacité de l'entreprise à générer une rentabilité à partir de chiffre d'affaires. =0 : La richesse n'est pas créée ou détruite ; <0 : La richesse est détruite et l'entreprise est en situation de vente à

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص:62.

0=: يعني هذه النسبة أن رقم أعمال لا يحقق مردودية تجارية أي مساوي لعتبة المردودية ؛ 0>: أن المؤسسة لا تحقق مردودية تجارية من رقم أعمالها أي لديها خلل في هيكل مبيعاتها؛ 0< : تدل هذه النسبة على أن النشاط التجاري للمؤسسة ممثلا في رقم الأعمال قادر على توليد الفائض الإجمالي للاستغلال.	perte ; >0 : L'entreprise à gagneé sur la vente de ses précuits services .

- **المردودية المالية Taux de rentabilité financière:**

يتضح أنها تقيس "معدل العائد الذي تمكنت المؤسسة من تحققه على مجموع الأموال المستثمرة فيها أي على الأموال التي تمثل استثمارا دائما في المؤسسة أو استثمارا طويل الأجل، ومن الأفضل هنا إضافة الفائدة على تلك المطلوبات طويلة الأجل (الديون طويلة الأجل) حتى تكون النتيجة التي نصل إليها أكثر تعبيرا.[1] ويعبر عنها بالعلاقة:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	Résultat net / Capitaux propres
التحليل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة الأموال الخاصة على توليد الفائض النتائج الصافية، فإذا كانت هذه النتيجة تساوي X، فإن ذلك يعني أن زيادة الأموال الخاصة بوحدة نقدية واحدة سوف يؤدي إلى زيادة النتيجة الصافية بـ X وحدة نقدية. 0=: تعني هذه النسبة أن الأموال الخاصة لا تحقق مردودية مالية؛ 0>: أن المؤسسة لا تحقق مردودية من أموالها الخاصة؛ 0<: تدل هذه النسبة على أن الأموال الخاصة قادرة على توليد الفائض النتائج الصافية.	**Interprétations :** Il mesure l'aptitude de l'entreprise à rentabiliser les fonds apportés par les associés. >0 : Positive, l'entreprise à générée une rentabilité à partir de fonds apportés par les associés supérieur a zéro, donc l'investissement a permis de créer plus de valeur et de richesse ; =0 : La richesse n'est pas créée ou détruite ; <0 : La richesse est détruite et l'entreprise est en situation de vente a perte.

[1] جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص:127.

- **المردودية الاقتصاديةTaux de rentabilité économique:**

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة وبالوحدات ما تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول[1]. وذلك كله بغض النظر عن كون الموارد المالية المستخدمة أموال خاصة أو ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل.

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومبان وأراض ومخزون وتعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المؤسسة وتحسن هذه النسبة تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها الإدارة.[2] وبذلك تكون:

$\frac{\text{Excédent brut d'exploitation}}{\text{Ressources stables}}$	$\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$
Interprétations : Il mesure la capacité de l'entreprise à rentabiliser les fonds apportés par les associés et les préteurs. X=0 : La richesse n'est pas créée ou détruite ; X<0 : La richesse est détruite et l'entreprise est en situation de vente à perte ; X>0 : l'entreprise à générée une rentabilité à partir de ses actif totale.	**التحليل :** تقيس هذه النسبة مدى قدرة الجهاز الإنتاجي للمؤسسة ممثلا في الأصول الاقتصادية على توليد الفائض الإجمالي للاستغلال، فإذا كانت هذه النتيجة تساوي X، فإن ذلك يعني أن زيادة الأصول الاقتصادية بوحدة نقدية واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال بـ X وحدة نقدية. X=0تعني هذه النسبة أن الجهاز الإنتاجي للمؤسسة ممثلا في الأصول الاقتصادية لا تحقق مردودية اقتصادية؛ X <0: أن المؤسسة لا تحقق مردودية من استخدام أصولها الاقتصادية ولديها خلل في استخدامها؛ X >0تدل هذه النسبة على أن الجهاز الإنتاجي للمؤسسة ممثلا في الأصول الاقتصادية قادر على توليد فائض الإجمالي للاستغلال.

- **تطورالمبيعاتTaux de croissance du CA HT:**

$\frac{CAn - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$	$\frac{\text{مبيعات سنة حالية- مبيعات سنة سابقة}}{\text{مبيعات سنة سابقة}}$

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص:52.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص:62.

Interprétations : Il mesure l'évolution du chiffre d'affaires, Selon que ce chiffre d'affaires est en forte croissance, en stagnation, en diminution, les problèmes de l'entreprise ne seront pas les mêmes. X>=0 : Cela indique augmentation du volume des ventes et de l'occupation d'une plus grande zone de marché X<0 : Cela indique une diminution du volume des ventes de l'entreprise et la détérioration de sa position sur le marché	**التحليل :** يوضح تطور مبيعات المؤسسة فكلما كانت هذه النسبة موجبة فدل ذلك على ارتفاع حجم المبيعات واحتلال المؤسسة مساحة سوقية اكبر و إذا كان سالب دل ذلك على انخفاض حجم المبيعات المؤسسة وتدهور مكانتها في السوق فعلى مؤسسة زيادة من حجم المبيعات لتغطية العجز الذي خلفته في سوق. X >=0يدل ذلك على ارتفاع حجم المبيعات واحتلال المؤسسة مساحة سوقية أكبر. X <0تدل هذه النسبة على انخفاض حجم المبيعات المؤسسة وتدهور مكانتها في السوق فعلى مؤسسة زيادة من حجم المبيعات لتغطية العجز الذي خلفته في سوق.

- **تطورقيمة مضافةTaux de croissance de la valeur ajoutée:**

$\frac{VAn - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$	القيمة مضافة للسنة الحالية – القيمة مضافة للسنة سابقة القيمة مضافة للسنة السابقة
Interprétations : L'évolution de la valeur ajoutée est également un indicateur de croissance. X>=0 : Ce pourcentage indique le développement de la valeur ajoutée et la croissance de L'entreprise. X<0 : Ce pourcentage indique la détérioration de l'état de L'entreprise et sa diminution de sa valeur ajoutée.	**التحليل:** إذا كانت نسبة موجبة دل ذلك على تطور قيمة مضافة ونمو المؤسسة، وعكس صحيح X >=0: تدل هذه النسبة على تطور القيمة المضافة ونمو المؤسسة. X <0:تدل هذه النسبة على تدهور حال المؤسسة وانخفاض قيمتها المضافة.

- **معدل الاندماج Taux d'intégration :**

$\frac{Valeur\ ajoutée}{chiffre\ d'affaires hors\ taxes}$	القيمة المضافة رقم أعمال

***Interprétations* :** Il mesure le taux d'intégration de l'entreprise dans le processus de production ainsi que le poids des charges externes. X>=0,5 : Ce ratio indique que le montant de la valeur ajoutée obtenue est élevé par rapport à un nombre d'enquêtes et à de faibles couts externes qui servent les intérêts d'une institution ; X<0,5 : Ce ratio indique que la valeur ajoutée obtenue est faible par rapport à un nombre d'enquêtes et à des couts externes élevés qui ne servent pas les intérêts d'une institution.	**التحليل:** يقيس مدى اعتماد المؤسسة على العملية الإنتاجية بما يراعي التكاليف الخارجية؛ يقيس حجم القيمة المضافة الصافية متحصل عليها مقابل رقم أعمال محقق لمعرفة حجم تأثير التكاليف الخارجية المتعلقة بعملية التوزيع. X >=0,5تشير هذه النسبة إلى أن حجم القيمة المضافة متحصل عليها مرتفعة مقابل رقم أعمال محقق ويدل هذا على أن التكاليف الخارجية المتعلقة بعملية التوزيع منخفضة تخدم مصالح المؤسسة؛ X <0,5تشير هذه النسبة إلى أن حجم القيمة المضافة متحصل عليها منخفض مقابل رقم أعمال محقق ويدل هذا على أن التكاليف الخارجية المتعلقة بعملية التوزيع مرتفعة لا تخدم مصالح المؤسسة.

- **part de valeur ajoutée revenant ou personnel نصيب الموظفين من القيمة المضافة (facteur travail):**

$\frac{\text{charges de personnel}}{\text{valeur ajoutée}}$	$\frac{\text{نفقات الموظفين}}{\text{قيمة المضافة}}$
***Interprétations* :** Il mesure la part de richesse qui sert à rémunérer le travail des salariés. Il permet d'apprécier la politique salariale de l'entreprise. X<=0,5 : Ce pourcentage indique que les travailleurs contribuent à la création de valeur ajoutée, Il permet d'apprécier la politique salariale de l'entreprise ; X>0,5 : Ce pourcentage indique que les travailleurs ne contribuent pas à la création de valeur ajoutée, et la politique des salaires d'une entreprise ne sert pas ses intérêts, car les couts	**التحليل:** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة العمال في خلق قيمة مضافة للمؤسسة، ويمكن من خلالها تقييم سياسة رواتب المؤسسة. X <=0,5: تشير هذه النسبة إلى أن العمال يقدمون مساهمة في خلق قيمة مضافة، ويمكننا الحكم على نجاعة سياسة رواتب المؤسسة؛ X >0,5: تشير هذه النسبة إلى أن العمال لا يقدمون مساهمة في خلق قيمة مضافة، ويدل هذا على أن سياسة رواتب المؤسسة لا تخدم مصالحها لأن تكاليف مستخدمين كبيرة مقابل ربح محقق.

des travailleurs sont importants.	

- **نصيب المقرضين من القيمة المضافة part de valeur ajoutée revenant aux prêteurs:**

مصاريف المالية / القيمة المضافة	$\frac{charges\ financières(intérets)}{\text{valeur ajoutée}}$
التحليل: تقيس هذه النسبة نصيب المقرضين من القيمة المضافة مخصصة لهم ويشير إلى درجة مديونية المؤسسة. X <=0,5: تشير هذه النسبة إلى أن درجة مديونية المؤسسة منخفضة مقابل ما تحققه من قيمة مضافة، فإذا أرادت المؤسسة الاقتراض لن يكون هناك مانع من مؤسسات المالية؛ X >0,5: تشير هذه النسبة إلى أن درجة مديونية المؤسسة مرتفعة مقابل ما تحققه من قيمة مضافة وهذا قد يؤثر على استقلاليتها المالية وقدرتها على الاقتراض في الأجل القريب.	***Interprétations* :** Il mesure la part de valeur ajoutée consacrée à la rémunération des prêteurs ; il indique le degré d'endettement de l'entreprise. X<=0,5: Ce ratio indique que la dette de l'entreprise est faible en échange de la valeur ajoutée qu'elle atteint et qu'il n'y aura aucun mal à l'emprunter ; X>0,5 : Ce ratio indique que le degré d'endettement d'une entreprise est élevé en échange de sa valeur ajoutée.

- **عائدات المؤسسة من القيمة المضافة part de valeur ajoutée revenant à l'entreprise:**

التمويل الذاتي / القيمة المضافة	$\frac{Autofinancement}{\text{valeur ajoutée}}$

***Interprétations* :** Il mesure la part de valeur ajoutée qui reste à l'entreprise pour renouveler ou accroitre ses investissements, rembourser ses emprunts et s'assurer une sécurité financière. X>=1 : Ca pourcentage indique qu'une institution a une valeur ajoutée qu'elle peut investir. X<1 : Ca pourcentage indique que le surplus d'une institution de faible valeur ajoutée ne peut pas remplir ses obligations ou ses investissements.	**التحليل :** تقيس هذه النسبة حصة القيمة المضافة المتبقية للشركة لتجديد أو زيادة استثمارها وسداد قروضها، وضمانها الأمن المالي. X >=1تدل هذه النسبة على أن المؤسسة تملك فائض من القيمة المضافة يخولها إمكانية استثمارها أو استعمالها لتخلص من ذمم مالية مستحقة التسديد. X <1تدل هذه النسبة على أن فائض المؤسسة من القيمة المضافة لا يخولها حرية التصرف فيه و الوفاء بالتزاماتها أو إمكانية توسيع نطاقها.

- **part de valeur ajoutée consacrée au facteur capital** : **حصة القيمة المضافة المخصصة لرأس مال العامل**

$\frac{Excédent\ brut\ d'exploitation}{\text{valeur ajoutée}}$	$\frac{\text{فائض التشغيل الإجمالي}}{\text{القيمة المضافة}}$
***Interprétations* :** Il mesure la part de richesse qui sert à rémunérer les apporteurs de capitaux et à renouveler le capital investi. X>=0,5 : Ce pourcentage indique qu'une institution a un surplus de profit, atteint pour lever le capital de l'investisseur. X<0,5 : Ce pourcentage indique qu'une institution n'a pas de surplus qui lui permet, de lever son capital.	**<u>التحليل :</u>** يقيس حصة الثروة المستخدمة المكافأة مقدمي رأس المال وتجديد رأس المال المستثمر. X >=0,5: تدل هذه النسبة على أن المؤسسة تملك فائض من الربح محقق لإعادة استثماره ورفع من رأس مال المستثمر. X <0,5: تدل هذه النسبة على أن المؤسسة لا تملك فائض يمكنها من رفع من رأس مالها المستثمر.

المطلب الخامس: تقييم الأداء النقدي

يتطلب تقييم الأداء النقدي الإجابة على التساؤلات التالية:[1]

ما هو مستوى النقد من العمليات التشغيلية، لماذا تعاني بعض المؤسسات والشركات ذات الربحية من عسر مالي ونقدي؟ كيف تنمو وتتوسع الشركات والمؤسسات في نفس السنة التي تظهر نتائج حسابات نتائجها خسارة؟ ما هي المبالغ التي تستخدم للإقراض والناجمة من المصادر الداخلية؟ ما هو مقدار الأموال المقترضة خلال السنة؟ هل ان التدفق النقدي الصافي أكبر أو أقل من الربح الصافي.

وبغرض فهم الأداء النقدي للمؤسسة نستعين بالنسب المالية التالية:

أ. مؤشرات جودة الأرباح:

- **مؤشر الكفاية النقدية indicateur d'adéquation des espèces:**

$\frac{flux\ de\ trésorerie\ provenant\ des\ activités\ opérationnelles}{flux\ de\ trésorerie\ des\ activités\ opérationnelles}$	$\frac{\text{تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التشغيلية}}{\text{تدفقات نقدية الخارجة من أنشطة التشغيلية}}$
***Interprétations* :** $X \geq 1$: Les flux de trésorerie de l'organisation contribuent à une bonne augmentation de la liquidité, ce qui explique la qualité des bénéfices réalisés ; X<1 : Les flux de trésorerie de l'organisation ne contribuent pas à une augmentation de la liquidité, ce qui explique le manque de qualité des profits réalisés.	**التحليل :** تعتبر هذه النسبة إيجابية عندما تكون أكبر من 1 وهذا يعني أن المؤسسة لديها القدرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجية من أنشطة التشغيلية، أي تطور قدرة المؤسسة في توليد النقدية وبالتالي ارتفاع في نوعية وجودة الأرباح، والعكس صحيح إذا كانت النسبة أقل من 1. $X \geq 1$: التدفقات النقدية للمؤسسة تساهم في زيادة السيولة بشكل جيد ما يفسر جودة الأرباح المحققة؛ X<1: التدفقات النقدية للمؤسسة لا تساهم في زيادة السيولة بشكل جيد ما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة.

- **مؤشر النقدية التشغيلية indice de trésorerie opérationnel:**

$\frac{flux\ de\ trésourerie\ nets\ provenant\ des\ activités\ d'exploitation}{\text{résultat net}}$	$\frac{\text{صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية}}{\text{نتيجة صافية}}$
***Interprétations* :** >1 : les bénéfices sont bien contribués à l'augmentation de la liquidité nette des activités d'exploitation, ce qui explique la	**التحليل :** **1=< X:** الأرباح المحققة تساهم بشكل جيد في زيادة صافي السيولة من الأنشطة التشغيلية، وهذا ما يفسر جودة

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 181.

qualité des profits réalisés ; <1 : les bénéfices ne contribuent pas bien à l'augmentation de la liquidité nette des activités d'exploitation, ce qui explique le manque de qualité des profits réalisés.	الأرباح المحققة . 1> X: الأرباح المحققة لا تساهم بشكل جيد في زيادة صافي السيولة من أنشطة تشغيلية، وهذا ما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة.

- **التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات Flux de trésorerie opérationnels vers les ventes:**

$\frac{flux\ de\ trésorerie\ provenant\ des\ activités\ opérationnelles}{les\ ventes}$	تدفقات النقدية داخلة من أنشطة التشغيلية / المبيعات
***Interprétations* :** X>=0,5 : le montant de la liquidité collectée par l'activité opérationnelle est élevé en ventes totales, ce qui explique la qualité des bénéfices réalisés. X<0,5 : la quantité de la liquidité collectée par l'activité opérationnelle est fable en ventes totales, ce qui explique le manque de bénéfices de qualité obtenus.	**التحليل :** 0,5=< Xحجم السيولة المحصلة من النشاط التشغيلي مرتفع من مجمل المبيعات ما يفسر جودة الأرباح المحققة. 0,5> X : حجم السيولة المحصلة من النشاط التشغيلي منخفض (نسبة ضئيلة) من مجمل المبيعات مما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة .

- **التدفقات النقدية التشغيلية إلى الأصول Flux de trésorerie opérationnels vers les actifs:**

$\frac{flux\ de\ trésourerie\ nets\ provenant\ des\ activités\ d'exploitation}{Total\ des\ actifs}$	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / مجموع الأصول
***Interprétations* :** X>=0,5 : Les actifs de L'entreprise sont en mesure de générer des flux de trésorerie nets provenant d'activités opérationnelles et d'exprimer la capacité de L'entreprise à utiliser ses actifs, ce qui explique la qualité des bénéfices réalisés. X<0,5 : Les actifs de l'organisation n'ont pas la capacité de générer des flux de trésorerie nets provenant d'activités opérationnelles, et expriment également une faiblesse dans l'utilisation de ses actifs, ce qui explique le	**التحليل :** 0,5=< Xأصول المؤسسة قادرة على توليد صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية ،كما تعبر على قدرة المؤسسة على استخدام أصولها ما يفسر جودة الأرباح المحققة. 0,5> Xأصول المؤسسة ليس لدسها القدرة على توليد صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية ،كما تعبر على ضعف في استخدام أصولها ما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة.

manque de qualité des bénéfices réalisés.	

ب. مؤشرات جودة السيولة:

- **تغطية نقدية Couverture de trésorerie:**

$\frac{flux\ de\ trésourerie\ nets\ provenant\ des\ activités\ d'exploitation}{Total\ des\ flux\ de\ trésorerie\ des\ activités\ d'investissement\ et\ de\ financement}$	$\frac{\text{صافي تدفقات نقدية من أنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة استثمارية و التمويلية}}$
***Interprétations* :** $X \geq 1$: Une liquidité nette suffisante d'activités opérationnelles suffisantes pour respecter son engagement de trésorerie, y compris les activités d'investissement et de financement ; $X < 1$: Une liquidité nette suffisante d'activités opérationnelles qui ne sont pas en mesure de faire face à leurs engagements en espèces, y compris les activités d'investissement et de financement.	**التحليل :** $X \geq 1$: إن سيولة الصافية المحققة من أنشطة التشغيلية كافية لمواجهة التزاماتها نقدية من أنشطة استثمارية و التمويلية، بإضافة إلى قوة سياسة التحصيل النقدي والكفاءة في استخدام سياسة الحقوق المثبتة، وهذا ما يفسر جودة السيولة محققة؛ X <1: إن سيولة الصافية المحققة من أنشطة التشغيلية غير قادرة على مواجهة التزاماتها نقدية من أنشطة استثمارية و التمويلية، بإضافة إلى ضعف سياسة التحصيل النقدي والكفاءة في استخدام سياسة الحقوق المثبتة، وهذا ما يفسر عدم جودة السيولة محققة.

- **نسبة تغطية تدفقات نقدية ضرورية :**

$\frac{flux\ de\ trésourerie\ nets\ provenant\ des\ activités\ d'exploitation}{Total\ des\ passif\ a\ en\ cure}$	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع خصوم جارية}}$
***Interprétations* :** $X \geq 1$: L'organisation dispose d'une capacité suffisante pour générer suffisamment de liquidités à partir d'activités clés pour répondre à ses besoins ; $X < 1$: L'organisation n'a pas une capacité suffisante pour produire des liquidités provenant d'activités clés pour répondre à ses besoins.	**التحليل:** $X \geq 1$: المؤسسة لديها القدرة الكافية على إنتاج النقدية من أنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية، وبالتالي انخفاض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا ما يفسر جودة سيولتها محققة؛ X <1: المؤسسة ليس لديها القدرة الكافية على إنتاج النقدية من أنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية، وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا ما يفسر عدم جودة سيولتها محققة.

- **نسبة تغطية فوائد الديون Taux de couverture de la dette :**

$\frac{flux\ de\ trésourerie\ nets\ provenant\ des\ activités\ d'exploitation}{lntérét\ payé}$	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / الفوائد المدفوعة
***Interprétations* :** $1 \geq$: L'organisation dispose d'une capacité suffisante pour contrer ses obligations financières, ce qui explique la qualité de la liquidité atteinte ; $1 <$: L'organisation n'a pas une capacité suffisante pour contrer ses engagements financiers, ce qui explique le manque de qualité de la liquidité atteinte.	**التحليل :** $X \geq 1$: المؤسسة لديها القدرة الكافية لمواجهة التزاماتها من الديون المالية ما يفسر جودة السيولة المحققة؛ $X < 1$: المؤسسة ليس لديها القدرة الكافية لمواجهة التزاماتها من الديون المالية ما يفسر عدم جودة السيولة المحققة.

ج. مؤشرات تقييم السياسة التمويلية:

- **نسبة توزيع النقدية Taux de distribution en espèces:**

$\frac{flux\ de\ trésourerie\ nets\ provenant\ des\ activités\ d'exploitation}{Dividendes\ en\ espèces\ des\ actionnaires}$	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين
***Interprétations* :** $X \geq 1$: La liquidité de la société est nette des activités opérationnelles et elle a la capacité de faire face à ses obligations sous forme de distribution de dividendes, ce qui explique la qualité de sa politique de financement ; $X < 1$: La liquidité de l'organisation est exempte d'activités opérationnelles qui ne sont pas en mesure de faire face à ses engagements de répartition des bénéfices.	**التحليل:** $X \geq 1$: سيولة المؤسسة صافية من أنشطة تشغيلية لديها قدرة الكافية لمواجهة التزاماتها من توزيع الأرباح، وهذا ما يفسر الجودة في سياستها التمويلية؛ $X < 1$: سيولة المؤسسة صافية من أنشطة تشغيلية غير قدرة على مواجهة التزاماتها من توزيع الأرباح، وهذا ما يفسر عدم جودة سياستها التمويلية.

- Le pourcentage de distributions et d'avantages نسبة توزيعات والفوائد المقبوضة reçus:

$\frac{Sommes\ d'intérets\ êt\ distributions\ reçues}{flux\ de\ trésorerie\ provenant\ des\ activités\ opérationnelles}$	متحصلات الفوائد و التوزيعات المقبوضة / تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التشغيلية
***Interprétations* :** $X \geq 0{,}5$: La liquidité d'une institution à partir des collections, l'investissement financier est faible, ce qui signifie qu'il dépend des activités opérationnelles ; $X < 0{,}5$: La liquidité d'une institution de recouvrements, l'investissement financier est élevé, ce qui signifie que ses collections sont doublées d'activités opérationnelles.	**التحليل :** $X \leq 0{,}5$: سيولة المؤسسة من التحصيلات المتأتية من الاستثمار المالي منخفضة وبالتالي تعتمد أكثر على التحصيلات المتأتية من أنشطة التشغيلية. $X > 0{,}5$: سيولة المؤسسة من التحصيلات المتأتية من الاستثمار المالي مرتفعة وبالتالي ضعف التحصيلات المتأتية من أنشطة التشغيلية.

- **Pourcentage de dépenses en capital نسبة إنفاق الرأسمالي**:

$\frac{Flux\ de\ trésorerie\ des\ activités\ d'investissement}{Flux\ de\ trésorerie\ provenant\ des\ activités\ de\ financement}$	تدفقات نقدية خارجة من أنشطة استثمارية / تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التمويلية
***Interprétations* :** $X \geq 0{,}5$: La politique de dépenses de L'entreprise est orientée vers un investissement en actifs, ce qui est un bon indicateur qui explique la qualité de sa politique de financement ; $X < 0{,}5$: La politique de dépenses de L'entreprise est orientée vers un investissement dans ses actifs, et c'est un indicateur faible qui explique le manque de qualité de sa politique de financement.	**التحليل :** $X \geq 0{,}5$ إن سياسة انفاقية للمؤسسة موجهة نحو الاستثمار في الأصول الثابتة، وهذا مؤشر جيد يفسر جودة سياستها التمويلية؛ $X < 0{,}5$ إن سياسة انفاقية للمؤسسة موجهة نحو الاستثمار في أصولها الجارية، وهذا مؤشر ضعيف يفسر عدم جودة سياستها التمويلية.

خلاصـــــة

يعتبر التحليل المالي تحليل يعتمد على تحويل كل المناهج إلى أدوات بحثية و يوظفها جميعا لخدمتها بحيث يقوم باستخدام جميع أدوات البحث و التحليل و الدراسة وفقا للحجة و الهدف ،كما أنه يستفيد من مزايا وجود المعايير المحاسبية الدولية التي تؤثر على طبيعة المعلومات التي يستخدمها و التي تستمد من خلال القوائم المالية ما يدفعنا في الرغبة إلى التعرف على الأساليب الحديثة التي يتبعها .

يمكن أن يستعين تقييم الأداء المالي بأدوات متقدمة ذات البعد النوعي ذلك أنه لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى إلى البحث عما وراء الأرقام من دلالات تساعد في تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة و تنبؤ عن اتجاهاتها المستقبلية.

ينطلق التحليل المالي عن تحليل التغير في القيمة الزمنية للنقود و تأثيرها على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية،حيث أن السبب الرئيسي للتنبؤ بالأداء المالي هو تعرض المؤسسة لحالة الفشل المالي، حيث أنها قد تعاني من عسر فني إلى حقيقي، فهي تنتقل من العجز عن سداد التزاماتها قصيرة الأجل إلى أن تصل إلى عدم قدرتها على مواجهة سداد كامل إلتزاماتها بمجموع قيمتها الكلية، و هذا بسبب عدة عوامل ينبغي التعامل معها لتجنب أثارها السلبية، التنبؤ باحتمال الفشل المالي القائم على إستغلال النسب المالية كعامل مميز للأداء.

قائمة المراجع

كتب:

- أحمد حسين على حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الاشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
- أمين السيد احمد لطفي التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2006الأولى
- بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- بن ربيع حنيفة، حسايني عبد الحميد، صالحي بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
- حمرة محمود الزبيدي التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل الطبعة الثانية الوراق للنشر و التوزيع أردن 2011.
- حمزة الشمّخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- جميل أمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر.
- رمضان زياد أساسيات التحليل المالي طبعة الرابعة دار النشر عمان الأردن 1997.
- زكريا مطلك الدوري، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، الطبعة العربية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ قرارات، الطبعة السادسة، مكتب عين شمس، مصر، 1996.
- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- طارق طه، إدارة الأعمال: منهج حديث معاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2002.
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- عبد الغفار حنفي الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات الطبعة الأولى مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر 2002.
- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

- ✧ عبد الناصر إبراهيم نور، و ليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن2005.
- ✧ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي، الطبعة الأولى،دار هومة، الجزائر،2011.
- ✧ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016.
- ✧ على حسين على،حنا نصر الله، عيد عريفج، سعد غالب ياسين، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال البيئية - الوظائف، الاستراتيجيات-،دار حامد للنشر،عمان، الأردن،1999.
- ✧ كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- ✧ مبارك لسلوس،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.
- ✧ محسن أحمد الخضيري كيف تقرأ الميزانية الطبعة الأولى ايتراك للنشر و التوزيع مصر 1997.
- ✧ محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1999.
- ✧ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- ✧ محمد مطر اتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني الطبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن 2003.
- ✧ محمد يونس خان، هشام صالح غرايبة، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، الطباعة العربية، عمان، الأردن، 1995.
- ✧ محمود عبد الحليم الخلايلة التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية الطبعة السادسة دار وائل الأردن 2014
- ✧ نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في: التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1998.
- ✧ وليد ناجي الحيالي محمد عثمان البطمة التحليل المالي الطبعة الأولى دار حزين للنشر و التوزيع عمان الأردن 1996.
- ✧ وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004.

✧ وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007،ص:124، عنوان التحميل: https://ao-academy.org/2007/03/1136.html

تاريخ التحميل: 2023/03/17.

أطروحة دكتورة:

✧ رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية -حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2018،

قرارات:

✧ القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

✧ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، محاسبة، بدون دار وتاريخ نشر، المملكة العربية السعودية.

مجلات وملتقيات:

✧ رحيم حسين، بن فرج زوينة، قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.

✧ جليل كاظم العارضي، حيدر ناصر حسين، إعادة هندسة العمليات وعلاقته في الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، المجلد:الجزء الأول، العدد 40، 2016،كلية الإسلامية الجامعة، النجف، العراق.

مراجع باللغة الفرنسية:

✧ Beatrice et Francis Grandguillot, analyse financière, 14e édition, Gualino lextenso édition, 2010, Paris

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار
وحاضنات الأعمال الجامعية

دليل مشروع



للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة
في إطار القرار الوزاري 1275

ديسمبر
2022

CNCSIIU — MHESR — ALGERIA

بطاقة معلومات

1- فـريـــق الإشـراف:



فريـــق الإشـــــراف	
المشرف الرئيسي (01): باصور رضوان	التخصـــص: مالية ومحاسبة

2- فـريـــق الـعمـــل:



فريق المشـــروع	التخصـــص	الكليـــــة
الطالبـــة: **بن شطاح شافية**	محاسبة	العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الطالبـــة: **بهلول سمية**	محاسبة	العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

المحور الأول: تقديم المشروع..... 68

1. فكرة المشروع (الحل المقترح) 69
2. القيم المقترحة..... 70
3. فريق العمل..... 71
4. أهداف المشروع..... 72
5. جدول زمني لتحقيق المشروع..... 73

المحور الثاني: الجوانب الابتكارية..... 74

1. طبيعة الابتكارات..... 75
2. مجالات الابتكارات..... 75

المحور الثالث: التحليل الاستراتيجي للسوق..... 76

1. عرض القطاع السوقي..... 77
2. قياس شدة المنافسة..... 77
3. الاستراتيجية التسويقية..... 78

المحور الرابع: خطة الإنتاج والتنظيم..... 79

1. عملية الإنتاج..... 80
2. التموين..... 80
3. اليد العاملة..... 81
4. الشراكات الرئيسية..... 81

المحور الخامس: الخطة المالية..... 82

1. التكاليف والأعباء..... 83
2. رقم الأعمال..... 84
3. جدول حسابات النتائج المتوقع..... 85
4. خطة الخزينة..... 86

المحور السادس: النموذج الأولي التجريبي..... 87

1. نموذج **Excel**..... 88
2. تطبيق FIN.Analyse..... 98

تمهيد

قيام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بتقييم وتحليل أدائها المالي عملية متواصلة ومستمرة ومتجددة ولا تستغني عنها بأي حال من الأحوال. وخلال هذه العملية يتم الاستعانة بخبراء ومحللين ماليين اللذين يكونون عادة موظفين لدى المؤسسة أو خارجيين كمستخدمي البنوك أو خبراء محاسبيين أو محافظي الحسابات أو أطراف أخرى لها دراية أو تحكم بمجال التحليل المالي.

تحتاج كل الأطراف إلى التعامل مع كم هائل من البيانات المالية والتي تتطلب تحديثا مستمرا، كما أنه تأخذ فترة منية طويلة، قد لا تخدم رغبة المهتم بالحالة المالية للمؤسسة، مما قد يؤدي إلى ضياع الفرصة، كما أنها قد تدفع إلى اللجوء إلى أطراف خارجية ، وتتحمل تكلفة إضافية حتى ولو كانت من أطراف داخلية لأن ذلك يعني يد عاملة إضافية، هذه وان آراء أولائك قد تخضع لخبرتهم ورأيهم الشخصي، وفي بعض الأحيان لابد أن تكيف مع رأي إدارة المؤسسة، بما يتعارض مع مقتضى على الحالة المحاسبية والمالية، وتبقى الأساليب الممكنة لأدوات التحليل محدودة وتقليدية غالبا.

بناء على ما سبق يتضح أن واقع التحليل المالي يواجه عدة نقائض تتوزع حول:

- كم هائل من البيانات؛
- الوقت؛
- تكلفة إضافية؛
- الرأي الشخصي؛
- طريقة تقليدية؛

بالنسبة إلينا نحن فريق العمل شافية بن شطاح وسمية بهلول، طالبتين بمستوى السنة الثانية ماستر مالية ومحاسبة تخصص محاسبة، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وتحت إشراف الدكتور رضوان باصور، نتصور الحل لكل ما ذكر من مشاكل في**FIN.Analyse**؛

يسعدنا أن نعرفكم على **FIN.Analyse**:

هو مشروع مؤسسة ناشئة وفق القرار 1275، وهو عبارة عن تطبيق لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، بحيث يأخذ مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية خصوصا) ويقوم معاجلة تلك البيانات وفق منهجية التحليل المالي، إذ يستمد البيانات المالية ويربط بينها لخلق المؤشرات ثم قراءة وتفسير تلك المؤشرات بمقارنتها مع المعايير المحددة مسبقا، ثم عرض نتائج كله بأبسط صورة ممكنة.

وهذا كله وفق برمجية يتم تنصيبها على جهاز الكمبيوتر، ومع إمكانية تقديمها في موقع الكتروني تحت مسمى **FIN.Analyse**.

المحور الأول

تقديم المشروع



المحور الأول

تقـــديم المشـــروع

تطبيـق لتحليـــل وتقييـــم الأداء المالـــي

1. فـكـرة الـــمشـــروع

تطبيق حديث (برمجية) للتحليل المالي للبيانات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية موجه للاستخدام من طرف مستخدمي البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المحاسبية وقراءتها قراءة مفيدة حول الأداء المالي للمؤسسة ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات الملائمة لتبين حالة المؤسسة ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات الملائمة لتبين حالة المؤسسة وذلك بصفة متجددة تتماشى مع كل تحديث لتلك البيانات المدخلات

- ✓ بدأت فكرة مشروعنا من خلال دراسات قمنا بها مفادها أن:
  - غالبية المؤسسات تواجه مشكلة في التحليل المالي ومعرفة حقيقة المركز المالي لها؛
  - يتم التحليل حاليا بحساب المؤشرات أولا ببرنامج إكسال ثم القيام بتحليلها بواسطة محلل أو محافظ حسابات أو خبير محاسبي؛
  - التحليل مكلف حاليا فبعض المؤسسات تستعين بمحللين خارجيين وكذا إهدار الوقت؛
  - المعلومات غير دقيقة ولا تعبر عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة وأدائها فبعض المؤسسات لا تقوم بعملية التحليل لتكلفتها رغم أهميتها؛
- ✓ واقتنعنا بضرورة إنجاز برمجية للتحليل المالي تقوم بحساب المؤشرات المالية وتحليلها علما أن:
  - سيكون هذا التحليل عن طريق برمجية إلكترونية حديثة؛
  - يقوم مستخدمها بإدخال البيانات المحاسبية التي سيطلبها البرنامج؛
  - بمجرد إدخال البيانات يقوم البرنامج بحساب وتحليل المعطيات المحاسبية؛
  - في الأخير يقدم لنا البرنامج تحليلا مفصلا ودقيقا عن وضعيتها المالية وبكل سهولة؛
- ✓ برنامجنا يكمل البرامج الموجودة في الميدان "pc compta"و"pc paille"فمخرجات نظام المعلومات المحاس بي هي مدخلات برنامجنا سواء كانت في شكلها الورقي أو في أشكالها الرقمية.

✓ لقد تم الأخذ بعين الاعتبار جميع المؤشرات المدروسة والمعمول بها في المؤسسات والشركات داخل الـ ـن وذلك لتسهيل العمليات المالية.

2. **القيم المقترحة :**

✓ برمجيتنا حديثة على المستوى الوطني تلبي احتياجات المؤسسات في جانب التحليل المالي حيث يعتبر التحليل المالي للشركات مهم لتقديم التقارير والمعلومات وإعطاء رؤية واضحة لاتخاذ القرارات المناسبة حيث تقوم برمجيتنا على تسهيل هذه العمليات على القائمين عليها وتأطيرها بشكل منضم يسهل عملية القراءات المالية واتخاذ القرارات إذا أنه في السابق لا توجد عروض تقوم على تسهيل عملية التحليل المالي في المؤسسات.

✓ كما نسعى أن تكون برمجيتنا عند توقعات العميل من خلال:

- إدراج كل المؤشرات التحليل المالي المستخدمة عادتا في القراءات والتي تهم المتعاملين الاقتصاديين.
- تحليل وحساب المؤشرات المحدد سابقا باللغة العربية واللغة الفرنسية.
- إعطاء تحليل دقيق وواضح يعبر عن الحالة المالية للمؤسسة.

✓ سيتم برمجة برنامجنا مع مراعاة:

- إمكانية تحديث المعلومات من خلال نشاط الشركة.
- القدرة على تلخيص نطاق مجموعات البيانات المالية.
- يتميز برنامجنا بالمرونة والقدرة على التكيف مع جميع التغييرات التي يمكن أن تطرأ على نظام المعلومات المحاسبي.
- التعديل الآني لمدخلات التطبيق ومخرجاته.
- التمتع بالقدرة على تحليل المؤشرات تحليلا سليما بالاعتماد على دراسة جميع الاحتمالات وإتقان نتائجها ومن ثم اختيار أفضل رأي الذي يخدم يعبر عن حالة المالية المؤسسة.
- اكتشاف الأخطاء وتصحيحها بشكل سريع وإجراء التعديلات أفضل في المستقبل.
- توفير الجهد والوقت.
- خفض نسبة الوقوع في الخطأ.

✓ برمجيتنا لا تحتاجها المؤسسات الاقتصادية فقط بل كذلك المتعاملين الاقتصاديين فلكهم بحاجة إلى معلومة مالية دقيقة سهلة الاستخدام وواضحة، تعبر عن توجهات المؤسسة ومسارها مثل: المؤسسات المالية وكذا المستثمرين والعملاء والموردين،

✓ إمكانية إدراج حلول باستخدام الذكاء الاصطناعي لأنه سيوفر مستقبلا خاصية التفكير المنطقي والمعرفة والإدراك القائم على حساب مؤشرات المالية واختيار الحلول والتحليل الصحيح.

✓ سيتم تطوير برنامجنا دائما لضمان المتابعة لجميع التطورات والتغيرات في مجال التحليل المالي والمؤشرات المستخدمة، أو البرامج المتواجدة في نفس المجال.

✓ سيتوفر موقع الإلكتروني سيكون كهمزة وصل بيننا بين العميل، يتم حصول عليه عن طريق اشتراكات سنوية من الموقع الرسمي للبرمجية، وذلك لتسهيل عملية تقديم الخدمة دون الحاجة إلى التنقل لطلبها وذلك بأقل التكاليف.

✓ نسعى دائما إلى خفض تكاليف إنتاجنا من أجل أن يكون سعر البرمجية عند تطلع العميل وقدرته، كذا إعطاءها القدرة على المنافسة في السوق، وذلك لاستقطاب أكبر قدر من الزبائن.

✓ تصميمنا سهل وبسيط ولا يحتاج مستخدمه لدورات تكوينية لتعلم كيفية استعماله، فقط سنقوم بتزويد العملاء بدليل استخدام وفيديو توضيحي حول كيفية استعمال تطبيق لتسهيل عملية استخدامه، فبمجردالقيام بإدخال البيانات وبكبسة زر سيعرض أوتوماتيكيا تحاليل عن الوضعية المالية للمؤسسة بكل سهولة ومرونة.

3. فريق العمل:

سيتم إنجاز هذا البرنامج من طرف طالبتين من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة الثانية ماستر مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، وتحت إشراف الدكتور رضوان باصور؛

- حيث قام فريق العمل بإنجاز الجانب النظري للمشروع المتعلق بالتحليل المالي وكذا صياغة الدليل المنهجي للمشروع وفق المعايير المطلوبة و جمع المعلومات المتعلقة بالتحليل المالي و المؤشرات المالية من أجل إعداد نموذج أولي للتحليل المالي باستعمال برنامج Excel، وكذا تبسط العملية التحليلية و مراحلها من أجل تكيفها لتكون في قالب برمجية،وكل هذا تحت إرشادات أستاذ المشرف؛
- أما الجانب المتعلق بالبرمجة وتصميم البرمجية، فقد تم الاستعانة **بأطراف خارجية** متخصصة في مجال الإعلام الآلي لصياغة التطبيق بما يخدم طبيعة موضوعنا وكيفية سيرها؛
- ويشرف فريق العمل بصفة متواصلة على تعديل التطبيق بما يخدم الغرض من وجوده؛

وتم كل هذا العمل بخطواته ومراحله داخل أسوار جامعة يحي فارس بالمدية وضمن إطار حاضنتها بدوراتها وأيامها التكوينية وتحت إشراف أعضائها.

4. أهداف المشروع:

أهدافنا من البرمجية على المستوى القريب والبعيد تسعا لتحقيق حاجة العملاء للتحليل المالي سهل ودقيق من خلال:

- ✓ توفير الوقت والجهد و التكلفة التي تستغرقها عملية صنع القرارات المالية والإدارية، سواء جيدة بالارتقاء بجودتها أو لتأمين المؤسسات من تكلفة الجهد و الوقت التي تضيع في قرارات غير جيدة أو رديئة أو خاطئة .
- ✓ زيادة درجة الثقة والطمأنينة سواء أن كانت داخلية لدى العاملين في المؤسسة أو خارجية لدى أجهزة الرقابة، والمتابعة الخارجية وكذا المتعاملين الخارجين كمقرضين أو المستثمرين.
- ✓ تقديم تحذيرات مسبقة ومبكرة من أي أخطاء قد تهدد المؤسسة، ومعالجة أوجه القصور والانحراف مبكرا قبل أن تحدث أو من قبل أن تستفحل ومن ثم وقاية المؤسسة من أخطار جسيمة التي تهددها باستمرار.
- ✓ تحقق اليقظة الدائمة والإحاطة الفورية بتطورات عملية التشغيل والتسويق في المؤسسة والإبلاغ عن المستجدات والمتغيرات التي ترصدها عملية تحليل المالي الذكية.
- ✓ تتبع الأحداث والإحداثيات الموجودة ومعرفة تأثيراتها إيجابية والسلبية ومعدل نموها وقياس حجم تطوراتها واتجاهات هذا التطور.
- ✓ تحقيق الإحاطة والمعرفة الفورية لمتخذ القرار من خلال تقديم المعلومات الصادقة والواضحة، الحديثة، المنتظمة والمناسبة للعرض وسهلة الاستيعاب والفهم ومتابعة القرارات للتأكد من سلامتها وكذا فعاليتها واتساقها وعدم تعارضها واقتصاديتها.
- ✓ تحقيق فعالية ديناميكية لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق أو تظهر من خلال التحاليل المالية.
- ✓ يوضح للمؤسسات قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مترتبة عن تسهيلات ائتمانية المختلفة.

5. جدول زمـــني لـتحقيـــق الـمشـــروع :

الجدول رقم(2-1): الجدول الزمني لإنجاز المشروع

		أسبوع 2-1	أسبوع 4-3	أسبوع 6-5	أسبوع 8-7	أسبوع 10-9	أسبوع 12-11	أسبوع 14-13
1	صياغة منهجية إعداد البرمجية	✓						
2	توفير الموارد المالية والمعنوية الخاصة بالعمل	✓	✓					
3	تنصيب البرمجيات المطلوبة للعمل		✓					
4	جمع البيانات خاصة بعمل البرمجية		✓	✓				
5	برمجة البيانات الخاصة بما سبق وفق متطلبات الإعلام الآلي		✓	✓				
6	القيام بتجربة لتحليل الوضعية المالية للشركة صيدال المجمع كدراسة حالة وهذا دون استخدام برمجية فقط باستعمال برنامج "Excel"				✓			
7	استلام البرمجية و إدخال بيانات المرحلة السابقة للمؤسسة محل الدراسة				✓			
8	المقارنة بين النتائج و إجراء التعديلات الممكنة				✓			
9	التأكد من موثوقية نتائج و إجراء تعديلات ممكنة وفق ذلك عن طريق عرضها على مختصين في مجال تحليل				✓	✓		
10	تقديم نسخة تجريبية (مجانية) للشركات لتعريف عن المنتج					✓		
11	إعداد منهجية للتسويق الفردي للمنتج						✓	
12	إعداد منهجية للتسويق المباشر						✓	✓

المصدر: من إعداد الطالبتين

المحور الثاني

الجوانب الابتكارية



المحور الثاني

الجوانب الابتكارية

1. طـبـيـعـة الابـــتـكـــارات :

ينبغي أن يحدد هنا طبيعة الابتكارات المعتمدة في المشروع :

الشكل رقم(2-1): طبيعة الابتكارات



2. مجالات الابتكارات :

✓ يتمثل مشروعنا في برمجية على المستوى الوطني وهي إضافة ذات قيمة في مجال التحليل المالي، نحن نسعى إن تكون برمجيتنا ذات كفاءة عالية بزيادة الموثوقية ومنه زيادة الربحية، وستكون ميزتنا أن برمجيتنا ستتماشى مع أي تغير في البرامج المرتبطة بها لهذا سنتميز بالمرونة عن غيرنا وستكون الفئة المستهدفة واضحة وهي كل جهة مهتمة بالتحليل المالي في المؤسسات، من مؤسسات القرض والمستثمرين وكذا الموردين وغيرهم.

✓ يتميز نموذجنا بأنه مرتبط بالذكاء الاصطناعي لذا سيتمتع بخاصية سرعة المعالجة والدقة، انخفاض نسبة الخطأ ومرونة مع التغيرات.



المحور الثالث

التحليل الاستراتيجي للسوق



المحور الثالث

التحليل الاستراتيجي للسوق

1. عرض القطاع السوقي :

✓ **السوق المحتمل لطلب منتجاتنا هو:**

- كل الأطراف المهتمة بمعرفة الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية.

✓ **الشريحة المستهدفة هي :**

- الإدارة المالية بالمؤسسات الاقتصادية؛
- إدارة المؤسسة الاقتصادية؛
- المؤسسات البنكية؛
- الخبـــراء المحاسبـــين؛
- محافظي الحسابات؛
- مـــلاك المؤسســـة؛
- مستثمرين محتملون؛
- المستشارون الماليون. والجبائيون؛
- المحللون الماليون للمؤسسات؛

✓ **لقد تم اختيار هذا السوق لعدة أسباب منها :**

- عدم وجود برمجية للتحليل المالي
- صعوبة التحليل المالي مع تحمل التكاليف
- استخدام برنامج اكسال فقط لحساب المؤشرات و التحليل يتم بواسطة المحلل
- بعض المؤسسات تتحمل تكاليف جلب محافظي الحسابات او مدققين خارجيين للقيام بتحليل داخل المؤسسات

2. قياس شدة المنافسة :

بالإمكان الاطلاع على عديد من المواقع التي تقدم خدامات التحليل المالي مثل:

✓ **موقع لتحليلات الشؤون المالية المعمقة المدعومة من Zoho Analytics**

ويمكن الاطلاع عليه عبر العنوان التالي:

https://www.zoho.com/ar/analytics/financial-analytics.html

- موقع financesonlines:

ويمكن الاطلاع عليه عبر العنوان التالي:

/https://financesonline.com/home

✓ **من نقاط قوتهم :**

- أنها تقدم خامات شاملة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- كما أنها تعرض خدماتها بشكل متكرر يتكيف وفق احتياجات العميل (المؤسسة),
- أقدميتهم في هذا المجال,

✓ **نقاط ضعفهم:**

- ليست برمجية خاصة بالتحليل المالي.
- تستخدم غالبا برمجية الإكسل.
- تخضع لمنطق متطلبات العميل وليس القائم بعملية التحليل.
- لا يقوم بعملية التحليل الجهة ذاتها التي تحتاج لنتائج التقييم.
- لا تستخدم المزايا التي يقدمها الذكاء الاصطناعي.
- إمكانيات إدراج المؤشرات وتطويرها محدودة.
- غير متاحة للاستغلال في السوق الجزائري.

3. **<u>الاستراتيجيات التسويقية</u>**

نعتمد في تسويق منتجاتنا على إستراتيجية تسويقية بأسعار تنافسية من خلال :

✓ **التسويق الفردي:**

- إعداد فيديو توضيحي (ترويجي) لكيفية الاستفادة من البرمجية.
- تصميم موقع للبرمجية .
- إعداد صفحات للبرمجية على مواقع التواصل الاجتماعي.

✓ **التسويق المباشر:**

- عرض مطويات على المهنيين :

– مكاتب الخبرة المحاسبية و محافظي الحسابات و موظفي خلايا التحليل والحوصلة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية؛

– المكلفين بإعداد التقارير لدى المؤسسات الاقتصادية ؛

– المتخصصين المهتمين المعنيين بالتدريس لدى أقسام المالية و المحاسبة؛

✓ **استغلال وسائط التواصل الاجتماعي** لاستقبال تعليقات العملاء والانتقادات والإضافات، أو الطلبات.

المحور الرابع

خطة الإنتاج والتنظيم



المحور الرابع

خطة الانتـــاج والتنظيـــم

1. عملية الإنتاج :

تمر عملية الإنتاج بعدة مراحل هي :

النشاط 1 صياغة المنهجية (إعداد البرمجية)؛

النشاط 2 توفير الموارد المادية والمعنوية الخاصة بالعمل؛

النشاط 3 برمجة البيانات الخاصة بما سبق وفق متطلبات عمل الإعلام الآلي؛

النشاط 4 القيام بتجربة الوضعية المالية لشركة معينة كدراسة حالة وذلك دون استخدام البرمجية ثم استلام برمجة بإدخال نفس بيانات المرحلة السابقة للمؤسسة مع الدراسة؛

النشاط 5 إجراء تعديلات ومقارنة النتائج؛

النشاط 6 التأكد من موثوقية النتائج المقدمة من طرف البرمجية؛

النشاط 7 الترويج والإشهار؛

2. التموين:

مشروعنا يحتاج إلى نوعين من التموين:

✓ التموين المعنوي:

- مشروعنا يحتاج خدمة الانترنيت؛
- مشروعنا قد يحتاج إلى مساعدة لعمل المختصين في الإعلام الآلي.

✓ ماديا:

- تزويد بأقراص تشغيل من عند المورد؛

- نتعامل في عملية الشراء مع أصحاب المحلات الخاصة أدوات الإعلام الآلي والوسائط الالكترونية؛
- نسعى أن تكون مدة دوران الزبائن تتوافق مع اشتراكاتنا.

3. اليد العاملة :

✓ مشروعنا يخلق مناصب عمل متمثلة في 6 عمال.

✓ طبيعة اليد العاملة التي نحتاجها هي: متخصصة في مجال الإعلام الآلي والتحليل المالي والمتمثلة في: 3 مختصين في الإعلام الآلي و 3 مختصين في التحليل

4. الشراكات الرئيسية :

من أبرز الشراكات في مشروعنا كانت مع:

✓ مخابر البحث العلمي المهتمة بالبحوث المالية والمحاسبية.

✓ مكاتب (شركات) الخبرة المحاسبية.

✓ شركات الاستشارة المالية داخلية وأجنبية.

✓ حاضنة الأعمال على مستوى جامعتنا جامعة يحي فارس وكذا مع أساتذة مختصين في مجال الإعلام الآلي والتحليل المالي.

المحور الخامس

الخطة المالية



المحور الخامس

الخطـــــــــة الماليـــــة

1. الـــتكـــالـــيف و الأعـــبـــاء :

حتى نتمكن من تحديد التكاليف والأعباء، إلى أنه من الضروري توقع الذمة المالية للمشروع، والتي نمثلها من خلا ل ميزانية تتضمن توقعات الأصول والخصوم، كما يلي:

الجدول رقم (2-2): الميزانية المتوقعة لبداية عمل المشروع

الأصول (استخدامات)	المبالغ	الخصوم (الالتزامات)	المبالغ
الأصول الغير جارية:	**485 000**	الأموال الخاصة:	**309 000**
براءة اختراع		رأس المال	309 000
برمجيات	35 000	إعانات التجهيز	-
تجهيزات مكتب	250 000	خصوم الغير جارية:	**200 000**
أجهزة إعلام آلي	200 000	القروض	200 000
الأصول الجارية:	**24 000**	الخصوم الجارية:	**00**
لوازم مكتب	10 000		
لوازم مختلفة	6 000		
صندوق	8 000		
	509 000		**509 000**

المصدر: من إعداد الطالبتين

ونشير إلى وجود توقعات أخرى من خلال الملحق الخاص بالميزانيات ولتحقيق الميزانية السابقة بالإمكان تحمل الأعباء والحصول على المنتوجات التي نلخصها في النقاط التالية:

أولا. **بالنسبة للأعباء**

- كراء المحل .
- أجور .
- اشتراكات الانترنيت والهاتف الكهرباء.
- المصاريف مختلفة أخرى.

ونشير إلى وجود توقعات أخرى من خلال الملحق الخاص بجدول حساب النتائج

ثانيا:طرق الحصول على التموين

- التواصل مع مكاتب دراسات الإعلام الآلي و خدمات الإعلام الآلي ؛
- الاستفادة من مزايا التي تقدمها حاضنة الأعمال.

ثالثا: الإيرادات

الجدول رقم (2-3): الإيرادات المتوقعة

	الإيرادات الأولية (الاشتراكات الأولية)	مقبوضات نهائية (الاشتراكات الأولى)	متوسط الإيرادات سنوية
السنة الأولى	10000 للوحدة	140000 للوحدة	150000 للوحدة
السنة الثانية	10000 للوحدة	140000 للوحدة	150000 للوحدة
السنة الثالثة	10000 للوحدة	140000 للوحدة	150000 للوحدة
السنة الرابعة	10000 للوحدة	140000 للوحدة	150000 للوحدة

2. رقـــم الأعـــمـــال

نقدم فيما يلي توقعات رقم الأعمال بناء على تصورنا لسعر التكلفة وهامش الربح الذي نقبله خلال بداية النشاط، حيث أننا نتوقع تأثير عدة عوامل على تحديد السعر نلخص بعضها في:

- رغبة المستخدمين في اقتناء المنتج الذي نقدمه (التطبيق)؛
- مدى جودة نتائج التحليل التي يقدمها التطبيق، وموثوقيتها؛
- إمكانية تطوير محتوى التطبيق عبر الزمن يدفعنا إلى عدم المبالغة في توقع الطلب عليه؛
- التغيرات الممكنة في التكاليف التي تم ذكرها سابقا، قد تدفع إلى مراجعة سعر المنتج (الخدمة).

الجدول رقم(2-4): رقم الأعمال المتوقع

DETAIL CHIFFRE D'AFFAIRE **STARTUP : FIN.Analyse**

	REALISATION			PREVISION		
Produit A destiné Client	N -2	N -1	N	N+1	N+2	N+3
Quantité produit A	-	-	20	50	100	210
Prix HT produit A	-	-	150 000	150 000	150 000	150 000
Ventes produit A	-	-	20	50	100	210
CHIFFRE D'AFFAIRES GLOBAL	-	-	3 000 000	7 500 000	15 000 000	31 500 000

جدول حســـابـــات الـــنـــتـــائج الـــمـــتـــوقـــع :

جدول رقم(2-5): جدول حساب النتائج المتوقع

رقم الحساب	البيان	المبالغ	المبالغ	المبالغ	المبالغ
70	المبيعات	3 000 000	7 500000	15 000000	31 500000
1	**إنتاج السنة المالية**	**3 000 000**	7 500000	15 000000	31 500000
60	المشتريات المستهلكة	42 000	42 000	42 000	42 000
62+61	خدمات خارجية + خارجية أخري	436 000	436 000	436 000	436 000
2	**استهلاك السنة المالية**	**478 000**	**478 000**	**478 000**	**478 000**
3	**القيمة المضافة**	**2 522 000**	**7 022 000**	**14 522 000**	**31 022 000**
63	مصاريف المستخدمين	1 209 600	1 209 600	1 209 600	1 209 600
4	**إجمالي فائض الاستغلال**	**1 312 400**	**5 812 400**	**13 312 400**	**29 812 400**
68	مخصصات الاهتلاكات	65 000	65 000	65 000	65 000
78	استرجاعات عن مخصصات الاهتلاكات	0	0	0	0
5	**النتيجة العملياتية**	**1 247 400**	**5 747 400**	**13 247 400**	**29 747 400**
6	**النتيجة العادية قبل الضرائب**	**1 247 400**	**5 747 400**	**13 247 400**	**29 747 400**
69	الضرائب	0	0	0	0
7	**النتيجة الصافية للسنة المالية**	**1 247 400**	**5 747 400**	**13 247 400**	**29 747 400**

المصدر: من إعداد الطالبتين

4. خطة الـــخـــزيـــنـة :

من المتوقع ان تعرف التدفقات النقدية تفاوتا بين السنوات الثلاثة الأولى حيث نقدم التنوع في التدفقات كما يلي:

		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
التدفقات التشغيلية	الداخلة	↑	↑	↑
	الخارجة	↓	↓	↓
التدفقات الاستثمارية	الداخلة	↑	↑	↑
	الخارجة	↓	↓	↓

حيث أن التدفقات الاستثمارية الخارجة ستكون مرتفعة في البداية مقارنة بالتدفقات الداخلة منها، ثم تتناقص تدريجا، وهذا نفس الحال بالنسبة للتدفقات التشغيلية، ونقدم من خلال الجدول أدناه توقعنا للتدفقات النقدية من السنة الأولى من النشاط:

الجدول رقم(2-6): حركة تدفقات الخزينة

البيـــان	المبـالغ
تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية مقبوضات من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	**3 000 000** (1209600)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	**1 790 400**
تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية	**(485 000)**
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية	**-485 000**
تدفقات نقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	**(200 000)**
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية	**-200 000**
تغير أموال الخزينة لفترة	**1 105 400**
أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية	**0**
أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية	1 105 400
تغير أموال الخزينة لفترة	**1 105 400**

المحور السادس

النموذج الأولي التجريبي





المحور السادس

النموذج الأولي التجريبي

1- نموذج Excel:

يعتبر التحليل المالي باستخدام الاكسال " **Financial analysis in Excel** " النموذج الأكثر استخداما وشيوعا الذي يمكن الاعتماد عليه للقيام بعمليات تحليل المالي للبيانات المالية (المحاسبية)، على اعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات أولية (خام) المستخرجة من الكشوف المالية وذلك بإستخدام علاقات الرياضية ومن ثم التعليق على تلك النتائج، وهذا ما يتوفر علية برنامج اكسال الذي يعتبر برنامج يستخدم المعادلات الجاهزة (الوظائف)، حيث يقوم باستخدام النسب المالية لتحليل العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معني يستطيع المحلل المالي توضيحها للأطراف المستفيدة.

حاولنا من خلال ما نستوضحه أدناه القيام بإستخدام برنامج **Excel**للقيام بدراسة حالة على بيانات مجمع صيدال الجزائر بغرض القيام بعملية التحليل المالي لها للفترة **(2019- 2020)** .

وسيتم توضيح مراحل عمل وبرمجة النموذج في الخطوات الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة إدخال البيانات:

البيانات في الغالب تستخرج من القوائم المالية وقد قمنا باستخدام في عملنا كل من القوائم التالية :

- الميزانية بشقيها أصول و خصوم [2019- 2020].
- قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة للفترة [2019- 2020] .
- جدول تدفقات الخزينة [2019- 2020].

وقمنا بإدراجها في برنامج "الاكسل " كما يلي:

الشكل رقم (2-2): مدخلات البرنامج من القوائم المالية

معطيات

اسم بالعربية	اسم بالفرنسية	المبالغ
الديون المالية	Dettes financières	12117250424
قدرة التمويل الذاتي	capacité d'autofinancement	2205537947
موارد الخزينة	Ressources du Trésor	5598159219
اجمالي الديون	Total des dettes	17715409642
الأموال خاصة	Capitaux propres	19050990972
أصول جارية	Actif réel net à moins d'un an	14438322189
خصوم جارية	Passif à moins d'un an	5598159219
المخزونات	Disponibilités	5605515297
المتاحات	Disponibilités	3037331704
رقم الاعمال	chiffre d'affaires hors taxes	8680696449
"احتياجات رأس مال العامل الإجمالي"	Besoin en fonds de roulement	6094918086
"شراء بضاعة مخزنة"	stock moyen de marchandises	0
"مخزون أول مدة"	stock initial	0
"مخزون ثاني المدة"	stock final	0
"تكلفة شراء مواد أولية مستهلكة"	stock moyen de matières premières	4153002132
"متوسط تكلفة شراء مواد أولية"	cout d'achat des matières premières	0
"تكلفة إنتاج منتجات المباعة"	stock moyen de produits finis	0
"متوسط تكلفة إنتاج مخزن"	cout de production des produits	1014748377
الزبائن وحسابات دائنة	Créances clients et comptes	3632744864
"أوراق القبض"	en-cours de production	2017376818
"الموردين"	fournisseurs	1334618982
"أوراق الدفع"	comptes rattachés	3658641247
"المشتريات"	consommations en provenance des	4835758029
"النتيجة الإجمالية"	Excédent brut d'exploitation	11165954021
"النتيجة الصافية"	Résultat net	806029107,6
"مجموع الأصول"	Ressources stables	37555429812
"مبيعات سنة حالية"	CAn	8680696449
"مبيعات سنة سابقة"	CAn_1	9627669617
"القيمة مضافة للسنة الحالية"	Van	4481505635
"القيمة مضافة للسنة السابقة"	VAn_1	4678210651
"قيمة مضافة"	Valeur ajoutée	4481505635
" نفقات الموظفين"	charges de personnl	3360530358
"مصاريف المالية"	charges financières	272784886,4
"فائض التشغيل الإجمالي"	Excédent brut d'exploitation	977615545,2
"نفقات نقدية داخلة من أنشطة التمويلية"	flux de trésorerie provenant des	10730702772
"نفقات نقدية الخارجة من أنشطة التشغيلية"	flux de trésorerie des activités	11216895448
صافي تدفقات النقدية من أنشطة"	flux de trésourerie nets provenant	-1022679036
"مجموع الأصول"	Total des actifs	36766400614
"مجموع النفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار و التمويلية"	Total des flux de trésorerie des activités d'investissement et de financement	
"الفوائد المدفوعة"	Intérêt payé	
"التوزيعات النقدية للمساهمين"	Dividendes en espèces des	
"متحصلات الفوائد و التوزيعات المقبوضة"	Sommes d'intérets êt distributions reçues	
"نفقات نقدية خارجة من أنشطة استثمارية"	Flux de trésorerie des activités d'investissement	
"نفقات نقدية داخلة من أنشطة التمويلية"	Flux de trésorerie provenant des activités de fin	

النتيجة الصافية + الاهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة +فوائض القيمة عن التنازل - استرجاعات الاهتلاكات والمؤونات -فوائض القيمة عن التنازل

(استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال)+(استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال)

المصدر: من إعداد الطالبتين

شرح لمحتوى الشكل:

يحتوي الشكل السابق على مدخلات البرنامج تم أخذها مسبقا من القوائم المذكورة أعلاه وجمعها في جدول لتسهيل عملية برمجتها كمدخلات للنظام، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أعمدة:

- يحتوي العمود أول (اسم بالعربية) من جهة اليمين على اسم العناصر المذكور في القوائم باللغة العربية؛
- ويحتوي العمود الثاني (اسم بالفرنسية) على اسم العناصر باللغة الفرنسية؛
- ويحتوي العمود الثالث (المبالغ) على قيمة النقدية المعبرة عن العناصر؛

ونلاحظ في الشكل وجود خانتين اثنتين إضافيتين وهما العلاقة المكونة لقدرة التمويل الذاتي واحتياجات رأس مال العامل الإجمالي وذلك لتسهيل عملية حسابهما لعدم وجودهما في القوائم المالية موضحة كما يلي على التوالي:

- **قدرة التمويل الذاتي** =النتيجة الصافية + الاهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة +فوائض القيمة عن التنازل عن التثبيتات - استرجاعت الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة -نواقص القيمة عن التنازل عن التثبيتات – قسط الإعانات المحول إلى النتيجة
- **احتياجات رأس مال العامل الإجمالي**= (احتياجات رأس مال العامل الاستغلال) + (احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال)
- **احتياجات رأس مال العامل الاستغلال** =استخدامات الاستغلال -موارد الاستغلال
- **احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال**=استخدامات خارج الاستغلال -موارد خارج الاستغلال

المرحلة الثانية: مرحلة معالجة البيانات:

- قمنا باللجوء إلى أسلوب النسب المالية لبناء مؤشرات التحليل المالي وذلك بالرجوع إلى ما تطرقنا إليه سابقا في المحاور الأولى، حيث حددنا النسب المالية التي نحتاجها في الدراسة.
- ترجمة البيانات إلى اللغة الفرنسية وكذلك التعبير عن المؤشرات باللغة الفرنسية.
- صياغة العلاقات الرياضية في شكل معادلات منطقية فيما يسمح بها البرنامج.
- برمجة العلاقات للحصول على النتائج تلقائيا.
- تفريغ القيم (المبالغ الخاصة بالبيانات المأخوذة من الجدول في الشكل السابق).
- الحصول على نتائج المؤشرات بصفة تلقائية وفورية.

وأشكال التالية توضح المرحلة باختصار:

الشكل رقم (2-3): المؤشرات والعلاقات باللغة عربية والفرنسية

المؤشرات							
Le nom	relation	la valeur	les ratios	نسبة	المبلغ	العلاقة	اسم النسبة
pacité de remboursem	Dettes financières	12117250424	5,43401131	5,43401131	12117250424	الديون المالية	القدرة على الوفاء
	capacité d'autofinancement	2205537947			2205537947	قدرة التمويل الذاتي	
Autonomie financière	Capitaux propres	13050390372	1,075390937	1,075390937	13050390372	الأموال خاصة	الاستقلالية المالية
	Total des dettes	17715409642			17715409642	الديون المالية + موارد الخزينة	
Liquidité générale	Actif réel net à moins d'un an	14438322189	2,573113604	2,573113604	14438322189	أصول الخزينة	نسبة السيولة العامة
	Passif à moins d'un an	5538153219			5538153219	خصوم خزينة	
Liquidité restreinte	Actif réel net à moins d'un an-Disponibili	8832806831	1,577805587	1,577805587	8832806831	الأصول الخزينة - المخزونات	نسبة السيولة المختصرة
	Passif à moins d'un an	5538153219			5538153219	الخصوم الخزينة	
Liquidité immédiate	Disponibilités	3037331704	0,542553007	0,542553007	3037331704	المتاحات	نسبة السيولة الحالية
	Passif à moins d'un an	5538153219			5538153219	خصوم خزينة	
évolution du BFRE	Besoin en fonds de roulement d'exp	6034318086	252,7643403	252,7643403	6034318086	"احتياجات رأس مال العامل الإجمالي"	مدة احتياج في رأس المال العامل للاستغلال
	chiffre d'affaires hors taxes	8680636443			8680636443	رقم الاعمال	
Rotation des stocks (Entreprise	stock moyen de marchandises	0	#DIV/0!	#DIV/0!	0	"شراء بضاعة مخزنة"	معدل دوران المخزون مؤسسة تجارية
	(stock initial +stock final)/2	0			0	(مخزون أول المدة +مخزون ثاني مدة)/2	
Rotation des stocks Entreprise industrielle	stock moyen de matières premières	4153002132	#DIV/0!	#DIV/0!	4153002132	"تكلفة شراء مواد أولية مستهلكة"	معدل دوران المخزون مؤسساتصناعية (مواد أولية)
	cout d'achat des matières premières	0			0	"متوسط تكلفة شراء مواد أولية"	
Rotation des stocks Entreprise industrielle	stock moyen de produits finis	0	0	0	0	"تكلفة إنتاج منتجات الصناعة"	معدل دوران المخزون مؤسساتصناعية (إنتاج مخزن)
	cout de production des produits ve	1014748377			1014748377	"متوسط تكلفة إنتاج مخزن"	
Durée moyenne du crédit clients	[illegible]	5650121682	234,3180432	234,3180432	5650121682	الزبائن + أوراق القبض	معدل دوران الزبائن
	chiffre d'affaires hors taxes	8680636443			8680636443	رقم الاعمال	
Durée moyenne du crédit fournisseurs	fournisseurs+comptes rattachés	4393260229	#VALEUR!	#VALEUR!	4393260229	الموردين + أوراق الدفع	معدل دوران للموردين
	consommations en provenance des t					المشتريات	
Taux de marge brute	Excédent brut d'exploitation	377615545,2	0,112619483	0,112619483	377615545,2	"فائض التشغيل الإجمالي"	المر دودية التجارية
	chiffre d'affaires hors taxes	8680636443			8680636443	رقم الاعمال	
Taux de rentabilité financière	Résultat net	806023107,6	0,042309038	0,042309038	806023107,6	"النتيجة الصافية"	المردودية المالية
	Capitaux propres	13050390372			13050390372	الأموال خاصة	
Taux de rentabilité économique	Excédent brut d'exploitation	11165354021	0,297319298	0,297319298	11165354021	"النتيجة الإجمالية"	المر دودية الاقتصادية
	Ressources stables	37555423812			37555423812	"مجموع الأصول"	
Taux de croissance du CA HT	CAn - Can_1	-3463973167,3	-0,038359541	-0,038359541	-3463973167,3	"مبيعات سنة حالية- مبيعات سنة سابقة"	تطور المبيعات
	CAN_1	3627663617			3627663617	"مبيعات سنة سابقة"	
Taux de croissance de la valeur ajoutée	Van - Van_1	-196705015,3	-0,042047063	-0,042047063	-196705015,3	"القيمة المضافة الصافية - القيمة المضافة الصافية السابقة"	تطور قيمة مضافة
	VAN_1	4678210651			4678210651	"القيمة مضافة للسنة السابقة"	
Taux d'intégration	Valeur ajoutée	4481505635	0,51626107	0,51626107	4481505635	"قيمة مضافة"	معدل الاندماج
	chiffre d'affaires hors taxes	8680636443			8680636443	رقم الاعمال	
part de valeur ajoutée revenant ou personnel	charges de personnl	3360530358	0,749866369	0,749866369	3360530358	"نفقات الموظفين"	نصيب الموظفين من القيمة المضافة
	Valeur ajoutée	4481505635			4481505635	"قيمة مضافة"	
part de valeur ajoutée revenant aux prêteurs	charges financières	2727843886,4	0,060863027	0,060863027	2727843886,4	"مصاريف المالية"	نصيب المقرضين من القيمة المضافة
	Valeur ajoutée	4481505635			4481505635	"قيمة مضافة"	
part de valeur ajoutée revenant à l'entreprise	capacité d'autofinancement	2205537947	0,492142179	0,492142179	2205537947	قدرة التمويل الذاتي	عائدات المؤسسة من القيمة المضافة
	Valeur ajoutée	4481505635			4481505635	"قيمة مضافة"	
part de valeur ajoutée consacrée au facteur	Excédent brut d'exploitation	377615545,2	0,218144442	0,218144442	377615545,2	"فائض التشغيل الإجمالي"	حصة القيمة المضافة المخصصة لرأس مال العامل
	Valeur ajoutée	4481505635			4481505635	"قيمة مضافة"	
indicateur d'adéquation des espèces	flux de trésorerie provenant des acti	10730702772	0,956655326	0,956655326	10730702772	"تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التشغيل"	مؤشر الكفاية النقدية
	flux de trésorerie des activités opér	11216835448			11216835448	"تدفقات نقدية الخارجة من أنشطة التشغيل"	
indice de trésorerie opérationnel	flux de trésorerie nets provenant d	-1022679036	-1,26878673	-1,26878673	-1022679036	"صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيل"	مؤشر النقدية التشغيلية
	Résultat net	806023107,6			806023107,6	"النتيجة الصافية"	
Flux de trésorerie opérationnels vers les	flux de trésorerie provenant des acti	10730702772	1,236156895	1,236156895	10730702772	"تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التشغيل"	التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات
	CAn	8680636443			8680636443	"مبيعات سنة حالية"	
Flux de trésorerie opérationnels vers les	flux de trésorerie nets provenant d	-1022679036	-0,027815588	-0,027815588	-1022679036	"صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيل"	التدفقات النقدية التشغيلية إلى الأصول
	Total des actifs	36766400614			36766400614	"مجموع الأصول"	
Couverture de trésorerie	flux de trésorerie nets provenant d	-1022679036	#DIV/0!	#DIV/0!	-1022679036	"صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيل"	تغطية نقدية
	Total des flux de trésorerie des acti	0			0	مع التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة استثمارية و	
Cash flow Coverage ratio	flux de trésorerie nets provenant d	-1022679036	-0,182681306	-0,182681306	-1022679036	"صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيل"	نسبة تغطية تدفقات نقدية ضرورية
	Passif à moins d'un an	5538153219			5538153219	خصوم خزينة	
Taux de couverture de la dette	flux de trésorerie nets provenant d	-1022679036	#DIV/0!	#DIV/0!	-1022679036	"صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيل"	نسبة تغطية فوائد الديون
	Intérêt payé	0			0	"الفوائد المدفوعة"	
Taux de distribution en espèces	flux de trésorerie nets provenant d	-1022679036	#DIV/0!	#DIV/0!	-1022679036	"صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيل"	نسبة توزيع النقدية
	Dividendes en espèces des actionna	0			0	"التوزيعات النقدية للمساهمين"	
Le pourcentage de distributions et	Sommes d'intérêts et distributions r	0	0	0	0	"مدفوعات الفوائد و التوزيعات المدفوعة"	نسبة توزيعات و الفوائد المدفوعة
	flux de trésorerie provenant des acti	10730702772			10730702772	"تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التشغيلية"	
Pourcentage de dépenses en capital	Flux de trésorerie des activités d'inv	0	#DIV/0!	#DIV/0!	0	"تدفقات نقدية خارجة من أنشطة استثمارية"	نسبة انفاق الرأسمالي
	Flux de trésorerie provenant des act	0			0	"تدفقات نقدية داخلة من أنشطة التمويلية"	

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل التالي يوضح عملية برمجة العلاقات الرياضية للنسب في شكل معادلات تسمح ل EXCEL بحسابها، حيث تم برمجته على أخذ المفردات والقيم من الجدول في المرحلة الأولى (الشكل رقم (2-2)) بشكل تلقائي وحسابها وفق العلاقة المبرمج عليها مباشرة عند إدخال القيم.

وقد تم تقسيم الشكل إلى 8 أعمدة أربعة منها بلغة العربية وأربعة باللغة الفرنسية تحتوي أول أربعة على ترتيب من اليمين إلى اليسار على ما يلي:

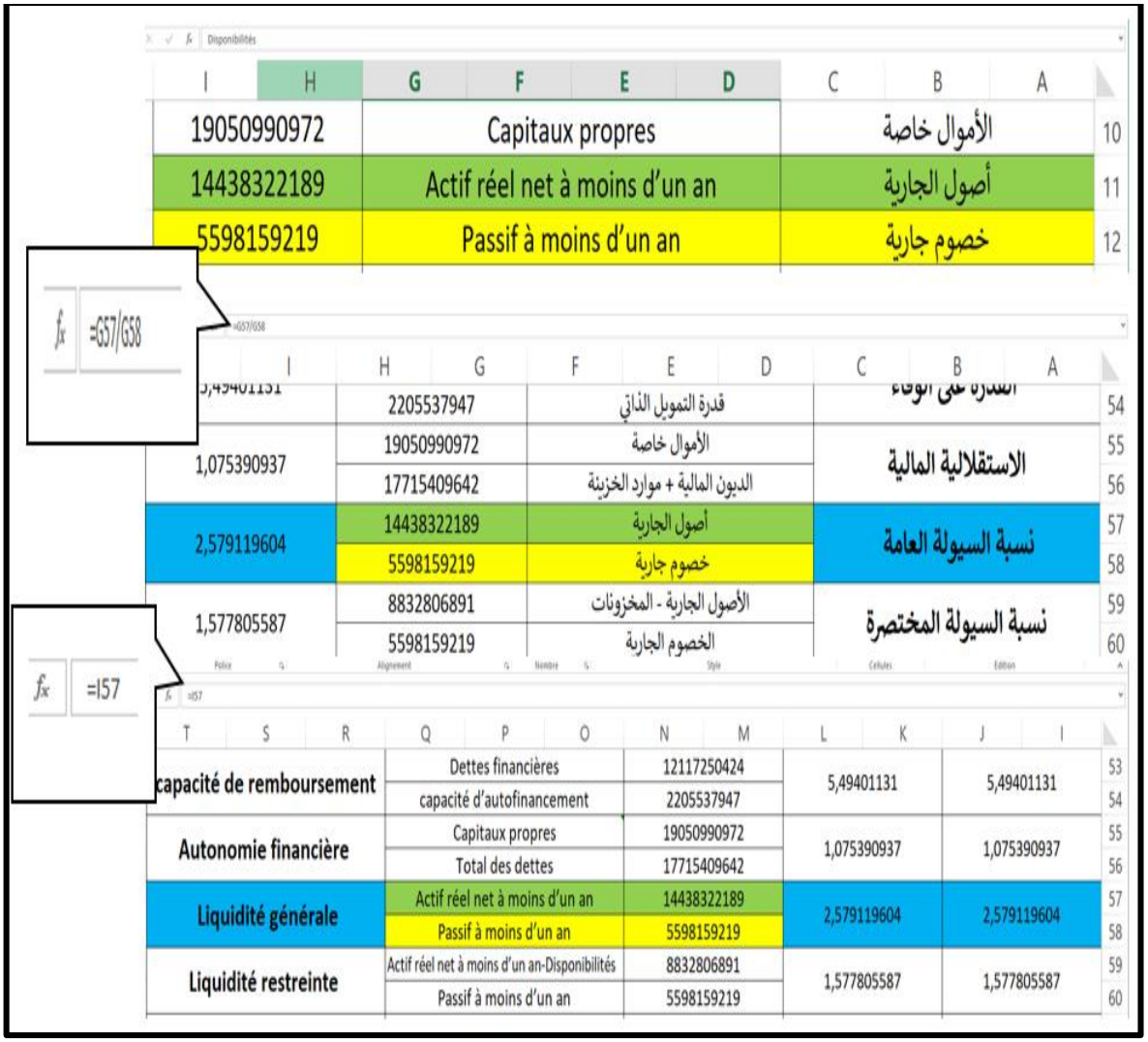
- العمود الأول (اسم النسبة): اسم المؤشر باللغة العربية؛
- ويحتوي العمود الثاني(العلاقة): العلاقة الرياضية التي تسمح بحساب المؤشر؛
- العمود الثالث (المبالغ): التعبير النقدي للعناصر المكونة للعلاقة الرياضية المذكورة في العمود السابق (العمود الثاني) يتم أخذها تلقائيا من الجدول الأول المكون للبرنامج الشكل رقم(2-2).

ويحتوي العمود الرابع (النسبة) على برمجة العلاقة الرياضية وفق ما يسمح به Excel في شكل علاقة منطقية (An=Bn/Cn)؛ حيث: A.B.C هي رمز الأعمدة عموديا؛ و n رقم العمود أفقيا والشكل الموالي رقم (2-4) يوضح ذلك وبالنسبة لآخر أربعة بترتيب من اليسار إلى اليمين كما يلي:

- العمود الأول (Le nom): اسم المؤشر باللغة الفرنسية؛
- العمود الثاني (relation): العلاقة الرياضية التي تسمح بحساب المؤشر باللغة الفرنسية؛
- العمود الثالث (la valeur): التعبير النقدي للعناصر المكونة للعلاقات الرياضية المذكورة في العمود السابق تم أخذها تلقائيا من الجدول في المرحلة الأولى الشكل رقم(2-2)؛
- العمود الرابع (les ratios): برمجة العلاقة الرياضية حسب العمود الرابع من نفس الشكل من جهة اليمين؛

والشكل الموالي يوضح العلاقات والمرجع المأخوذة منه المعلومات:

الشكل رقم (2-4): تحديد العلاقة النسب باللغة العربية والفرنسية بشكل أوضح



19050990972	Capitaux propres	الأموال خاصة
14438322189	Actif réel net à moins d'un an	أصول الجارية
5598159219	Passif à moins d'un an	خصوم جارية

	2205537947	قدرة التمويل الذاتي	القدرة على الوفاء
1,075390937	19050990972	الأموال خاصة	الاستقلالية المالية
	17715409642	الديون المالية + موارد الخزينة	
2,579119604	14438322189	أصول الجارية	نسبة السيولة العامة
	5598159219	خصوم جارية	
1,577805587	8832806891	الأصول الجارية - المخزونات	نسبة السيولة المختصرة
	5598159219	الخصوم الجارية	

capacité de remboursement	Dettes financières	12117250424	5,49401131	5,49401131
	capacité d'autofinancement	2205537947		
Autonomie financière	Capitaux propres	19050990972	1,075390937	1,075390937
	Total des dettes	17715409642		
Liquidité générale	Actif réel net à moins d'un an	14438322189	2,579119604	2,579119604
	Passif à moins d'un an	5598159219		
Liquidité restreinte	Actif réel net à moins d'un an-Disponibilités	8832806891	1,577805587	1,577805587
	Passif à moins d'un an	5598159219		

المصدر: من إعداد الطالبتين

يحتوي الشكل أعلاه على ثلاثة مقاطع، الشطر الأول هو مقطع من الجدول في المرحلة الأولى -
الشكل رقم (2-2) -والشطرين الثاني والثالث مقطع من الجدول في المرحلة الثانية الشكل رقم (2-3) باللغة العربية والفرنسية لنفس النسب مع إظهار العلاقة المكونة لهم ومرجع القيم الموضحة في الشكل رقم (2-3).

لدينا في الشكل السابق لحساب نسبة السيولة العامة، فبطريقة يدوية يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{أصول جارية}}{\text{خصوم جارية}} = \frac{14438322188,52}{5598159218,54} = 2,579119604$$

وعن طريق Excel يتم حسابها عن طريق العلاقات المنطقية الموضحة في الشكل السابق، فنجد في الخانة A57 اسم المؤشر (نسبة السيولة المختصرة)، وفي الخانة D58 و D57مكونات العلاقة (أصول جارية وخصوم جارية) وفي الخانة G57 و G58 القيم النقدية للعناصر سابقة الذكر وكما وضحنا في الشكل فإن تلك القيم مأخوذة من الخانتين H12 (أصول جارية) وH11(خصوم جارية) من جدول في مرحلة أولى شكل رقم(2-2).

و بالفرنسية نفس الشيء فقط فيما يخص الخانة الأخيرة فهي تأخذ نفس قيمة سابقتها.

2,579119604=K57=I57

المرحلة الثالثة: مرحلة استخلاص المعلومات

تعتبر مرحلة استخلاص المعلومات أهم مرحلة في استخدمنا لبرنامج Excel في التحليل المالي حيث قمنا بـ:

- برمجة (تحديد) نسخة كل مؤشر بشكل منفصل وقد اعتمدنا في ذلك على الجزء النظري.
- ترجمة قراءة كل مؤشر إلى اللغة الأجنبية الفرنسية.
- تحديد المعيار المعتمد لقراءة كل مؤشر بما يسمح ببرمجته وفق أكثر من احتمال (الشرط المنطقي"si").
- صياغة العلاقات الممكنة في Excelالتي تسمح بمراعاة الشرط المنطقي.
- التفريغ التلقائي للبيانات المستخلصة من المرحلة السابقة والحصول الفوري على القراءة حيث يكون لكل بيانات مأخوذة في المرحلة الأولى نسب تعبر عن العلاقة، ثم يقابل كل نسبة تحليل وتفسير يتوافق مع الشرط المنطقي (المعيار الموضوع مسبقا).

ملاحظة: كل ما سبق يتم باللغتين العربية والفرنسية.

- تصبح لدينا ورقة عمل Excel بإمكانية تعديل البيانات والحصول على النتائج وفق البرمجية المحددة.

وفيما يلي نماذج توضيحية لكيفية عمل هذه المرحلة:

الشكل رقم(2-5): تحليل نسب تقييم الأداء المالي بلغتين العربية والفرنسية

تحليل نسب تقيم الأداء المالي

les ratios	Valeur	Interprétations	التحليل	القيمة	العلاقة
capacité de remboursement	5,43401131	L'organisation a n'a pas la capacité de rembourser ses dettes financières, en fonction de sa capacité d'autofinancement, cet indicateur	المؤسسة ليست لديها القدرة على سداد ديونها باعتماد على قدرتها التمويلية الذاتية وهذا المؤشر سلبي بغرض المؤسسة إلى خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها على مدى الطويل	5,43401131	القدرة على الوفاء
Autonomie financière	1,075390937	L'institution jouit d'une indépendance financière, elle peut rembourser ses dettes, et elle peut emprunter s'il le souhaite	تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها المؤسسة قادرة التعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الإقراض أو عند سداد الديون	1,075390937	الاستقلالية المالية
Liquidité générale	2,573113604	Ce pourcentage indique un défaut de liquidité de l'institution, à savoir que les utilisations en cours ne couvrent pas toutes les dettes à court	يشير هذه النسبة إلى وجود خلل في سيولة المؤسسة يتمثل في أن الاستخدامات الجارية لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل	2,573113604	نسبة السيولة العامة
Liquidité restreinte	1,577805587	Il indique l'existence de fonds défectueux et l'institution doit l'exploiter afin de ne pas tomber dans le cout de l'opportunité alternative	يشير إلى وجود أموال معطلة و على المؤسسة استغلالها من أجل أن لا تقع في تكلفة الفرصة البديلة	1,577805587	نسبة السيولة المختصرة
Liquidité immédiate	0,542559007	Ce pourcentage indique que l'installation est une liquidité excessive, ce qui affecte négativement la richesse des propriétaires	المؤسسة تفرط في توفير السيولة مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك	0,542559007	نسبة السيولة الحالية
évolution du BFRE	252,7643403	ce taux est quelque peu élevé, ce qui indique le roulement élevé des stocks, le montant de la perception des droits des clients et la réduction	يجب أن يكون هذا المعدل منخفض مقابل المجالات المخطة من السنوات الماضية أو مع المؤسسات من نفس القطاع وهذا المعدل مرتفع نوع ما يدل على ارتفاع مدة دوران المخزون و مدة تحصيل حقوق	252,7643403	مدة احتياج في رأس المال العامل للاستغلال
Rotation des stocks (Entreprise commerciale)	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	معدل دوران المخزون مؤسسة تجارية
Rotation des stocks Entreprise industrielle (matières premières)	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	معدل دوران المخزون مؤسسةصناعية (مواد أولية)
Rotation des stocks Entreprise industrielle (produit vendus)	0	Ce pourcentage indique la vitesse à laquelle la production de la production du magasin doit être rapide	تدل هذه النسبة على مدى سرعة حركة دوران المخزون مؤسسة من إنتاج مخزن من بداية التخزين إلى عملية البيع وهذا يدل على فعالية سياسة التوزيع في المؤسسة ما يؤثر على زيادة أرباحها	0	معدل دوران المخزون مؤسسةصناعية (إنتاج مخزن
Durée moyenne du crédit clients	234,3180432	Ce taux indique l'efficacité de la politique de recouvrement de l'institution face à ses clients et la lenteur de la collecte de ses ventes de	يدل هذا معدل على عدم كفاءة سياسة تحصيل لدى المؤسسة في التعامل مع زبائنها، و تحصيلها المطلوب، لحقوقها من المبيعات الآجلة، فعلى المؤسسة تخفيض من هذه النسبة بتخفيض فترة تسديد زبائنها.	234,3180432	معدل دوران الزبائن
Durée moyenne du crédit fournisseurs	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!	معدل دوران الموردين
Taux de marge brute	0,112613483	L'entreprise à gagnée sur la vente de ses précuits services	تدل هذه النسبة على أن النشاط التجاري للمؤسسة ممثلا في رقم الأعمال قادر على توليد الفائض الإجمالي للاستغلال	0,112613483	المر دونية التجارية
Taux de rentabilité financière	0,042309038	Positive, l'entreprise à générée une rentabilité à partir de fonds apportés par les associés supérieur a zéro,donc l'investissement a	تدل هذه النسبة على أن الأموال الخاصة قادرة على توليد الفائض الناتج الصافية	0,042309038	المردونية المالية
Taux de rentabilité économique	0,237313238	l'entreprise à générée une rentabilité à partir de ses actif totale	النسبة على أن الجهاز الإنتاجي للمؤسسة ممثلا في الأصول الاقتصادية قادر على توليد فائض الإجمالي ل	0,237313238	المر دونية الاقتصادية
Taux de croissance du CA HT	-0,038353541	ugmentation du volume des ventes et de l'occupation d'une plus grande pa	يدل ذلك على ارتفاع حجم المبيعات واحتلال المؤسسة مساحة سوقية أكبر	-0,038353541	تطور المبيعات
Taux de croissance de la valeur ajoutée	-0,042047063	entage indique le développement de la valeur ajoutée et la croissance de l'i	تدل هذه النسبة على تطور القيمة المضافة وتعر المؤسسة	-0,042047063	تطور قيمة مضافة
Taux d'intégration	0,51626107	e obtenue est élevé par rapport à un nombre d'enquêtes et à de faibles cou	مضافة متحصل عليها مرتفعة مقابل رقم أعمال محقق ويدل هذا على أن التكاليف الخارجية المتعلقة بعملية	0,51626107	محل الانسجام
de valeur ajoutée revenant ou personnel (Facteur tr	0,743866369	création de valeur ajoutée, et la politique des salaires d'une entreprise ne se	يعون مساهمة في خلق قيمة مضافة، ويدل هذا على أن سياسة رواتب المؤسسة لا تخدم مصالحها إلى تكاليف	0,743866369	نصيب الموظفين من القيمة المضافة
part de valeur ajoutée revenant aux prêteurs	0,060869027	l'entreprise est faible en échange de la valeur ajoutée qu'elle atteint et qu'il	ة مدينوية المؤسسة منخفضة مقابل ما تحققه من قيمة مضافة، فإذا أرادت المؤسسة الاقتراض لن يكون ها	0,060869027	نصيب المقرضين من القيمة المضافة
part de valeur ajoutée revenant à l'entreprise	0,432142173	pourcentage indique qu'une institution a une valeur ajoutée qu'elle peut inve	ى أن المؤسسة تملك فائض من القيمة المضافة يخولها إمكانية استثمار ها أو استعمالها لتخلص من دعم ما	0,432142173	عائدات المؤسسة من القيمة المضافة
part de valeur ajoutée consacrée au facteur capita	0,218144442	ndique qu'une institution a un surplus de profit, atteint pour lever le capita	ل هذه النسبة على أن المؤسسة تملك فائض من الربح محقق لإعادة استثماره ورفع من رأس مال المستثمر	0,218144442	حصة القيمة المضافة المخصصة لرأس مال العامل
indicateur d'adéquation des espèces	0,956655326	Les flux de trésorerie de l'organisation ne contribuent pas à une augmentation de la liquidité, ce qui explique le manque de qualité des	التدفقات النقدية للمؤسسة لا تساهم في زيادة السيولة بشكل جيد ما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة	0,956655326	مؤشر الكفاية النقدية
indice de trésorerie opérationnel	-1,26878673	les bénéfices ne contribuent pas bien à l'augmentation de la liquidité nette des activités d'exploitation, ce qui explique le manque de qualité	الأرباح المحققة لا تساهم بشكل جيد في زيادة صافي السيولة من أنشطة تشغيلية، وهذا ما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة.	-1,26878673	مؤشر النقدية التشغيلية
Flux de trésorerie opérationnels vers les ventes	1,236156895	le montant de la liquidité collectée par l'activité opérationnelle est élevé en ventes totales, ce qui explique la qualité des bénéfices réalisés.	حجم السيولة المحصلة من النشاط التشغيلي مرتفع من مجمل المبيعات ما يفسر جودة الأرباح المحققة.	1,236156895	التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات
Flux de trésorerie opérationnels vers les actifs	-0,027815588	Les actifs de l'organisation n'ont pas la capacité de générer des flux de trésorerie nets provenant d'activités opérationnelles, et expriment	أصول المؤسسة ليس لديها القدرة على توليد صافي تدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية نكما تعبر على ضعف في استخدام أصولها ما يفسر عدم جودة الأرباح المحققة.	-0,027815588	التدفقات النقدية التشغيلية إلى الأصول
Couverture de trésorerie	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	تغطية نقدية
Cash flow Coverage ratio	-0,182681306	L'organisation n'a pas une capacité suffisante pour produire des liquidités provenant d'activités clés pour répondre à ses besoins.	المؤسسة ليس لديها القدرة الكافية على إنتاج النقدية من أنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية، وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطر المخطة بالسيولة، وهذا ما يفسر عدم جودة	-0,182681306	نسبة تغطية تدفقات نقدية ضرورية
Taux de couverture de la dette	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	نسبة تغطية فوائد الديون
Taux de distribution en espèces	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	نسبة توزيع النقدية
Le pourcentage de distributions et d'avantages	0	La liquidité d'une institution à partir des collections, l'investissement financier est faible, ce qui signifie qu'il dépend des activités	سيولة المؤسسة من التحصيلات النقدية من الاستثمار المالي منخفضة وبالتالي تعتمد أكثر على التحصيلات النقدية من أنشطة التشغيلية.	0	نسبة توزيعات و الفوائد المخوصة
Pourcentage de dépenses en capital	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	نسبة انفاق الرأسمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين

يوضح الشكل كيفية القيام بتحليل مؤشرات التحليل المالي وكيفية إدخال ذلك داخل نظام Excel وبرمجته لتقديم التحليل المناسب للكل نسبة وما يوافق قيمتها، حيث يتضمن على جدول مكون من ستة أعمدة مقسمة إلى ثلاثة أعمدة باللغة العربية وثلاثة باللغة الفرنسية وأول ثلاثة من اليمين إلى اليسار بالترتيب تحتوي على ما يلي:

يحتوي العمود الأول (العلاقة) على اسم المؤشر الذي تم حسابه من قبل في الشكل () من المرحلة الثانية

ويحتوي العمود الثاني (القيمة) على قيمة النسبة المحسوبة سابقا في الشكل () من المرحلة الثانية

ويحتوي العمود الثالث (التحليل) على علاقة الشرط المنطقي Si لتحديد التحليل المناسب لكل مؤشر

ويعمل الشرط المنطقي Si وفق العلاقة التالية:

« ; SI(An<0,5 ; « » ; « » ; « » ;SI(An= تشير هذه النسبة إلى أن الإدارة المالية لن تواجه صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة في الديون قصيرة الأجل.";"تشير هذه النسبة إلى وجود خلل في سيولة المؤسسة يتمثل في أن الاستخدامات الجارية لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل."))

حيث:

Si هي علاقة الشرط المنطقي؛

An هي رقم الخانة الموجود فيه قيمة النسبة المحسوبة مسبقا المراد تحليلها؛

0,5>هو المعيار المحدد مسبقا المعتمد لقراءة كل مؤشر وما يتوافق مع النسبة؛

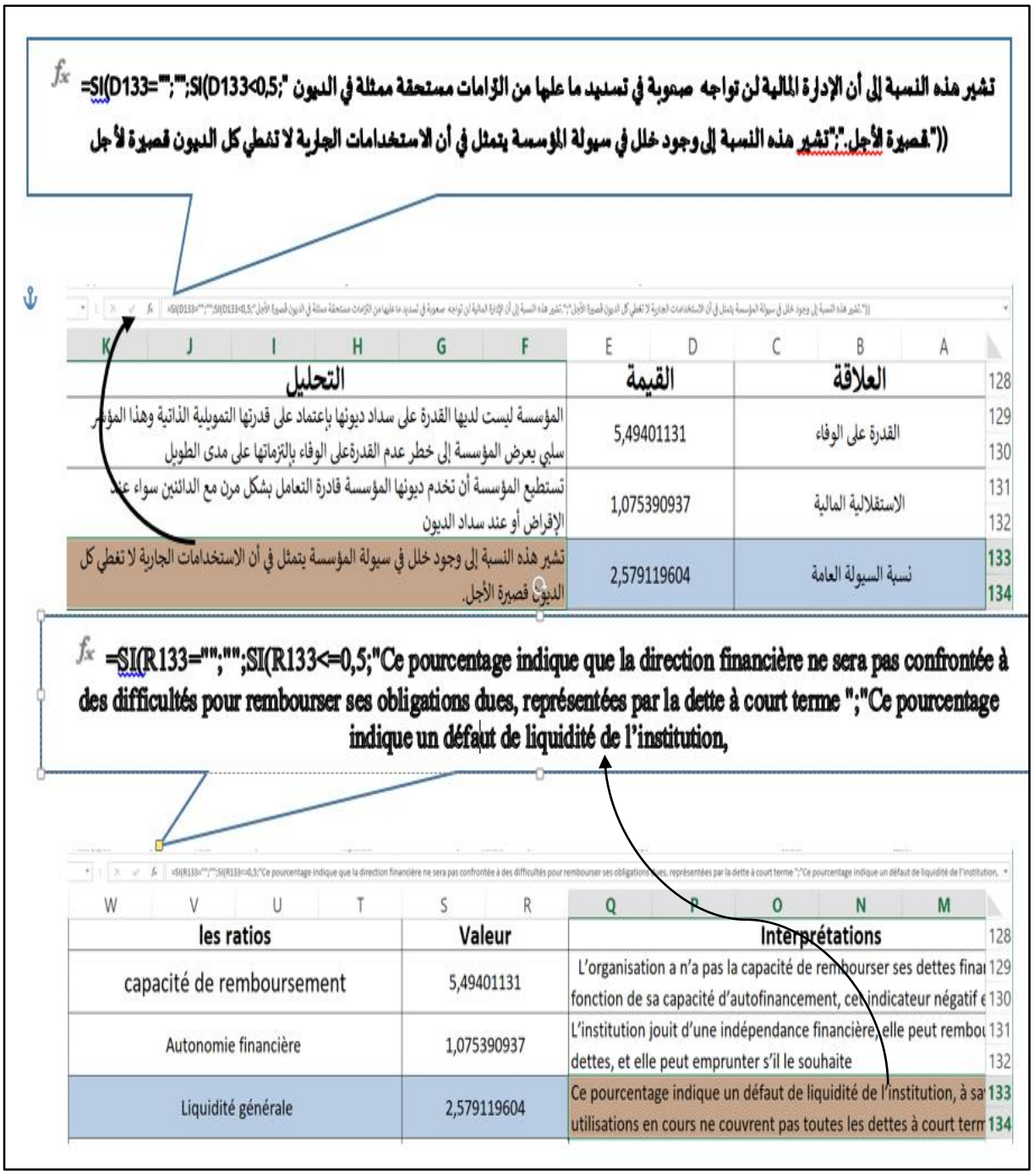
"" ما موجود بين هاتين الشرطتين هوا ما يتم عرضه في الخانة من تحليل حيث تم ضبط هذه العبارات مسبقا من طرف الطالبتين في الجزء النظري؛

; تستخدم هذه العلامة للفصل بين عبارتين لأنه لا يقبل برنامج Excel المساحة الفارغة للفصل بين الجمل والعلامات؛

وبالنسبة لثلاثة الأعمدة من اليسار إلى اليمين بالترتيب تحتوي على ما يلي:

- العمود الأول (les ratios): اسم المؤشر الذي تم حسابه من قبل في الشكل () من المرحلة الثانية باللغة الفرنسية؛
- العمود الثاني (Valeur): قيمة النسبة المحسوبة سابقا في الشكل () من المرحلة الثانية باللغة الفرنسية؛
- العمود الثالث (التحليل): علاقة الشرط المنطقي Si لتحديد التحليل باللغة الفرنسية المناسب لكل مؤشر بما تسمح به عاقة الشرط المنطقي Si وتم توضيح ذلك سابقا.

الشكل رقم (2-6): شرح تفصيلي للعلاقة الشرطية Si باللغتين العربية والفرنسية



المصدر: من إعداد الطالبتين

يوضح الشكل أعلاه علاقة الشرط المنطقي Siوكيفية عملها والعلاقة المكونة لها التي تم برمجتها باللغتين العربية والفرنسية لتتماشى مع قيمة النسبة المراد تحليلها وذلك بمقارنتها وفق المعيار المحدد لذلك فتعمل هذه العلاقة بمقارنة النسبة المتحصل عليها مسبقا من الجدول في المرحلة الثانية مع المعيار (في المثال الموضح في الشكل تأخذ قيمة 0,5) فإذا كان الشرط محقق تظهر عبارة الموجبة (أي النسبة أقل من 0,5) وإذا كانت غير محقق تظهر عبارة السالبة.

مما لا شك فيه أن برنامج "Excel" يسهل عملية حساب مؤشرات التحليل عن الطريقة اليدوية التقليدية إلا أنها تبقى عملية صعبة وطويلة ومتعبة لمن يقوم ببرمجتها، وأيضا تكون غير دقيقة نوعا ما في بعض الحالات لأنها لا تتمتع بخاصية التحين والتعديل في حالة أي تغير لافتقادها للذكاء الاصطناعي فعلى المبرمج في حالة أي تغير العودة إلى البرنامج وإعادة تعديله.

ومن عيوبه:

- صعوبة برمجته لأن يشترط فيمن يبرمجه إتقان الجانبين المحاسبي والإعلام الآلي.
- يكلف الكثير من الجهد والوقت.
- إدخال البيانات يدويا يستغرق وقتا طويلا.
- لا يمكن التحقق من الخطاء البشرية من خلاله وإمكانية إدخال معلومات خاطئة.
- وجود مشكلة مع نمو البيانات وزيادتها مع مرور الوقت.
- نقص الأمان وتأمين الملفات والجهاز.
- سهولة تركيب فيروسات من خلال البرنامج.
- عدم القدرة على اعتماد على نتائجه في عملية اتخاذ القرار.
- عيوب تتعلق بالتعقيد وعدم سهولة الوصول للبيانات بطريقة عالة.
- عيوب التزامن والمشاركة عبر الويب.

2- تطبيق FIN.Analyse:

بعدما تطرقنا إلى مختلف المشاكل والنقائص التي تعاني منها عملية التحليل المالي، قمنا نحن فريق العمل بالسعي نحو تصميم نموذج أولي للتطبيق يقوم بهذه العملية تحت مسمى **FIN.Analyse**، وسنقوم بشرح مختلف مراحل القيام بالعملية التحليلية باستخدام تطبيقنا.

أولا: واجهـــة التطبيـــق

الشكل رقم(2-7): واجهة تطبيق FIN.Analyse

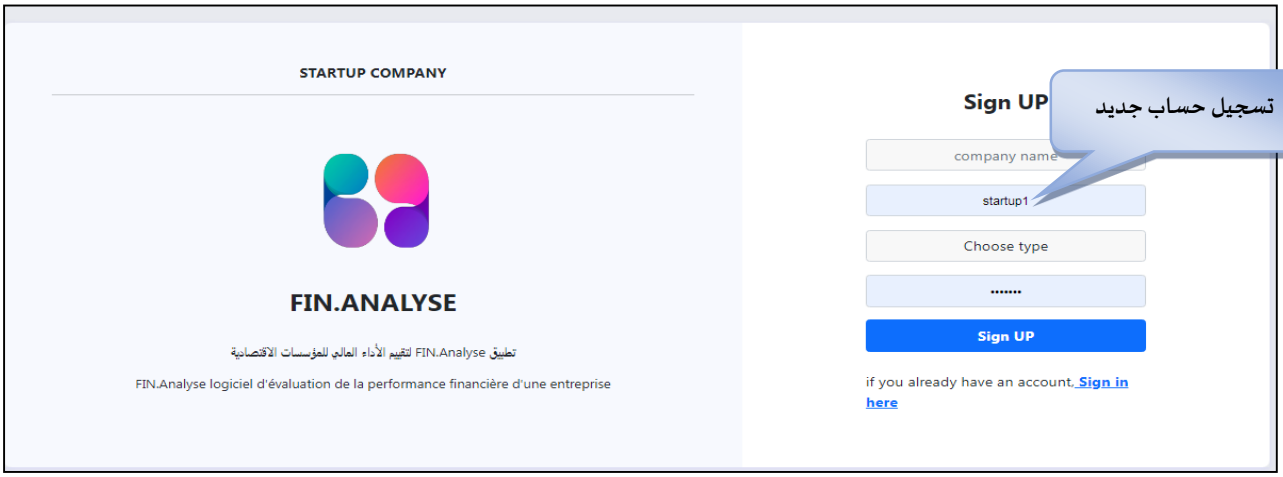


تظهر على واجهة التطبيق للوهلة الأولى شقين اثنين الشق الأول يظهر شعار التطبيق والثاني خاص بالمستخدم من أجل الدخول إلى البرنامج.

- **شعار التطبيق:** يتمثل في شعار أولي للمؤسسة للتعريف بها مع إمكانية التعديل.
- **فتح الحساب:** الخانة المخصصة للمعلومات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية تتمثل في اسم المؤسسة ورقمها السري الذي تكون قد سجلت به أول مرة من أجل الحفاظ على خصوصيتها

ثانيـا: الواجهـــة الفرعيـــة

الشكل رقم (2-8): في حالة التسجيل أول مرة في البرنامج



تظهر الواجهة السابقة المدخل الأساسي لتسجيل حساب جديد، ففي حالة استعمالك لـ FIN.Analyse أول مرة سيطلب منك تسجيل حساب جديد باسم مؤسستك ليفتح لك فضاء خاص بك لدينا، يحث يطلب منك تسجيل اسم الحساب، موقعك، ونوع مؤسستك إذا كانت تجارية أو صناعية، مع إدخال رقمك السري والاحتفاظ به لدخول به كل مرة للتطبيق.

ثالثا: واجهة الخيارات الرئيسية

الشكل رقم (2-9): واجهة الخيارات الأساسية للتطبيق



بعد الولوج على البرمجية يظهر لك واجهة الخيارات السابقة التي تتضمن ما يلي:

- اسم المستخدم: يرحب بك البرنامج باستخدام الاسم الذي سجلت به سابقا.
- **المعلومات الشخصية**: المتمثلة فيما يلي:

- الحساب الشخصي (My Profile): يظهر لك معلوماتك الشخصية مع إمكانية إرفاقها بصورة شخصية أو لوغو (logo) المؤسسة.
- الخروج من تطبيق (Log out).
- مداخل استخدام البرمجية؛ والمتمثلة فيما يلي:

مؤشرات التحليل المالي (Analyse): من هنا يتم تحليل للوضعية المالية لمؤسستك مسبوقة ببعض الخطوات.

المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة (Statistics): يقدم لك إمكانيته الاطلاع على سنوات السابقة لك التي قمت بتحليلها للمقارنة.

الذكاء الاصطناعي(Use Intelligent Artificiel): تقوم هذه الخاصية بتحليل المؤشرات بصفة منطقية هذه الخاصية غير متوفرة حاليا ولكنها في تطلعاتنا المستقبلية.

رابعـــا: اختيار مصدر البيانات

خلال هذه المرحلة الحالية المستخدمة في التطبيق، تحتاج إلى تحديد السنة المعنية بالتحليل.

الشكل رقم(2-10): صفحة اختيار سنة التحليل



وبالنسبة لإدخال مصدر البيانات المالية؛ يوفر لك البرنامج في هذه المرحلة إمكانية اختيار الملف الخاص بالبيانات المحاسبية (القوائم المالية) الخاصة بمؤسستك للسنة المراد تحليلها.

خامسا: المعلومـات الإضافيـة

قد لا تتوفر القوائم المالية على البيانات المالية الضرورية لبعض متطلبات التحليل المالي.

الشكل رقم(2-11): إدخال المعلومات الإضافية التي لا توجد في القوائم المالية

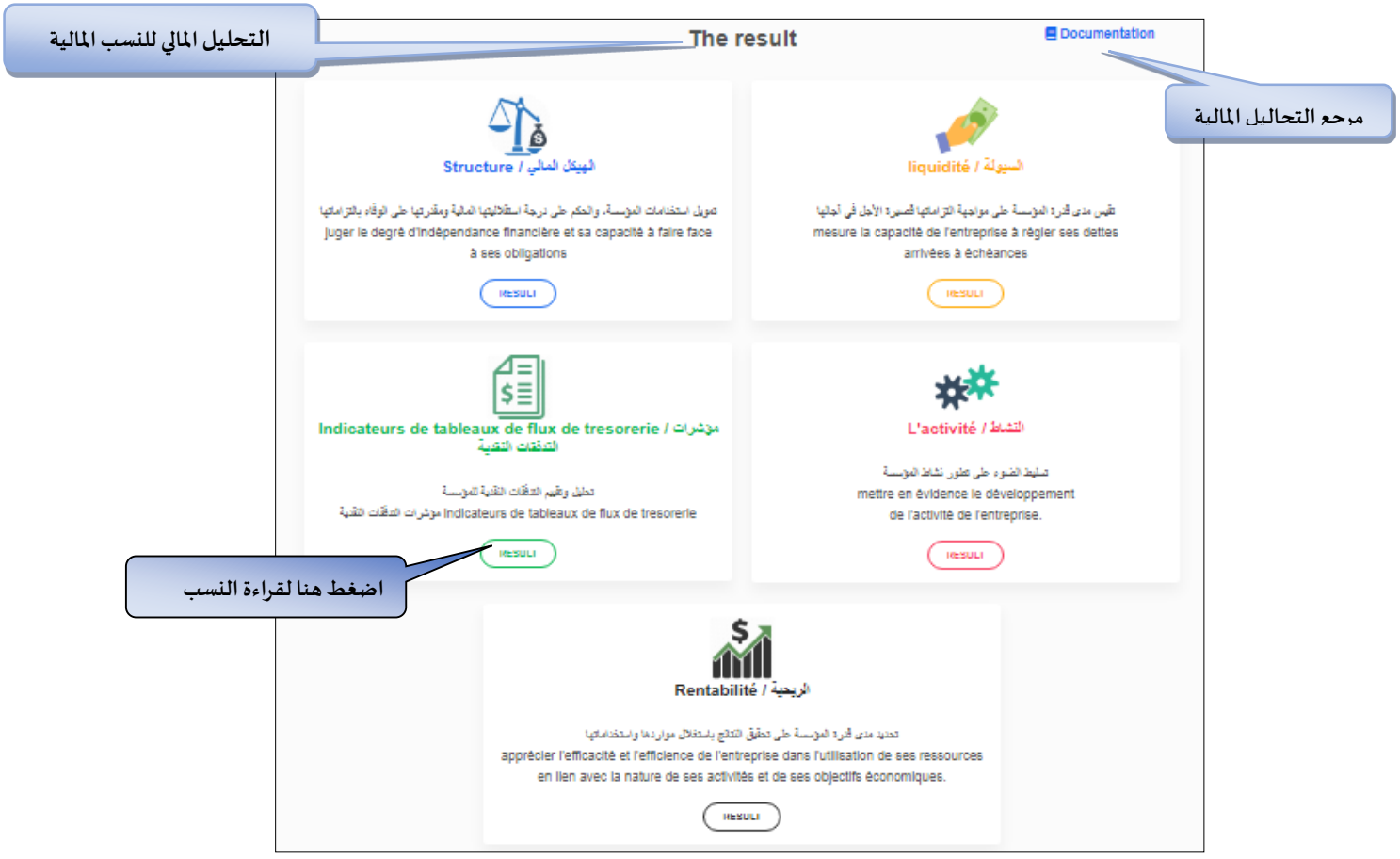


وفي هذه المرحلة يتم إدراج معلومات إضافية يطلبها البرنامج للقيام بعملية التحليل المالي وهي غير متوفرة في القوائم المالية سابقة الذكر.

سادسا: نسب التحليل المالي

وتتعلق بالواجهة التي تمثل التقسيمات الرئيسية للمؤشرات المالية التي تحتاجه عملية التحليل.

الشكل رقم(2_12): مختلف مجموعات نسب التحليل المالي المقترحة

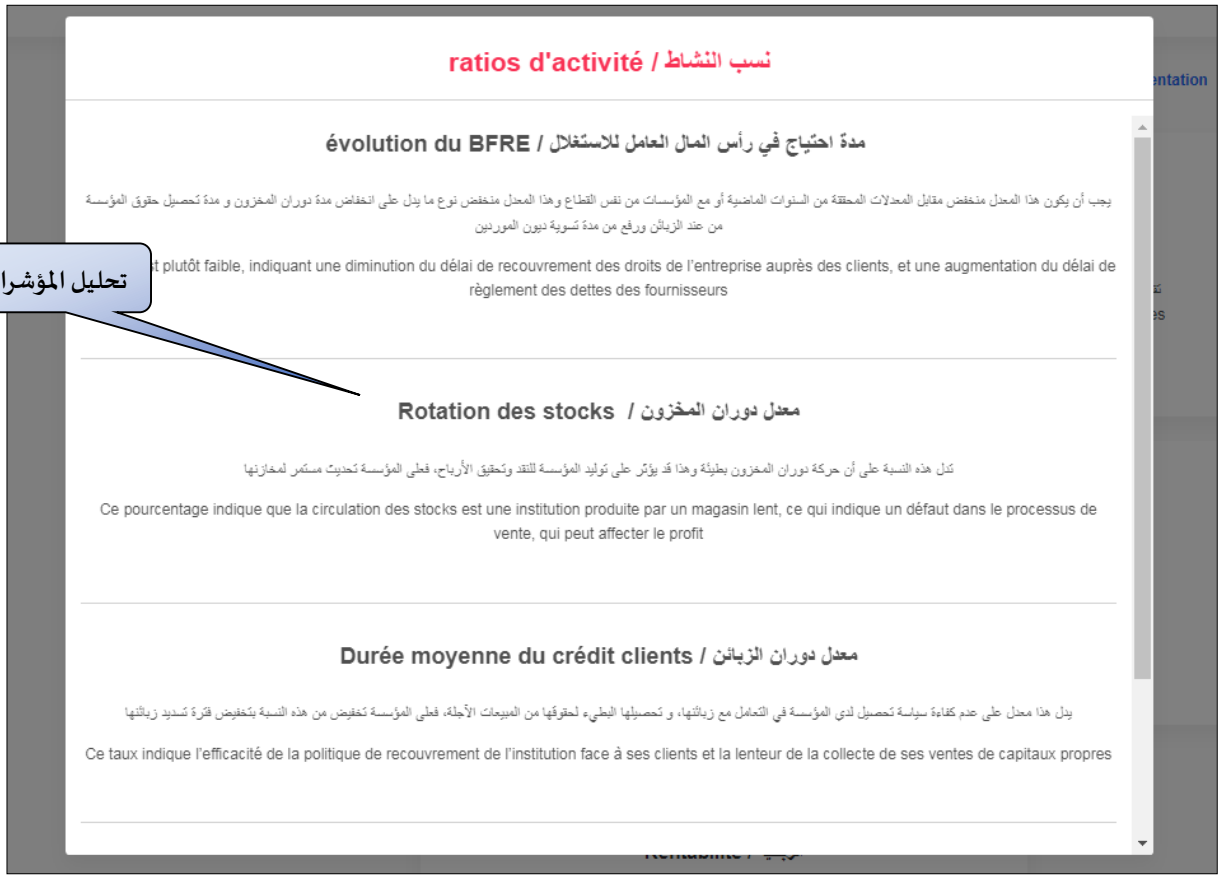


يختار المستخدم من خلال هذه الواجهة تفاصيل التحليل المطلوبة حسب المجموعات السابقة:

- **التحليل المالي للنسب المالية:** يظهر على واجهتنا مجموعة من النسب خاصة بالتحليل المالي، كتجميع لمؤشرات مختلفة لتسهل عملية القراءة المالية.
- **اضغط هنا لقراءة النسب:** عند الضغط على هذه الخانة يظهر لك التحاليل الخاصة بالمؤشرات في كل مجموعة
- **مرجع التحاليل المالية:** من هنا يظهر المرجع المستخدم في التحليل المالية سالف الذكر، في حالة ما إذا أراد المستخدم التعرف أكثر على مصادرنا.

سابعا: تحليـل مؤشــرات

الشكل رقم (2-13): نموذج لتحليل مؤشرات نسب النشاط



يظهر لدينا عند فتح إحدى النسب، كسبيل المثال" نسب النشاط"، كل النسب التي تنتمي إليه مع تقديم تحليل لها بل اللغة العربية والفرنسية، مع إمكانية إدراج قيمة النسبة ليكون لدى المستخدم معرفة بمسار سير مؤسسته.

خـــلاصـة :

تطرقنا من خلال هذا العمل الى انجاز تطبيق لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من انطلاقا من معرفتنا السابقة بحاجة المهتمين بفهم الحالة المالية للمؤسسة إلى أداة سهلة الاستخدام وموثوقية النتائج.

إن ابتكارنا عبارة عن برمجية لتحليل وتقييم الأداء المالي؛ و FIN.Analyse تعمل على تحليل المعلومة المالية انطلاقا من القوائم المالية، وهو أول تطبيق في الجزائر لتحليل الأداء المالي الذي يوفر خاصية الزيادة من نسبة دقة و موثوقية و شفافية النتائج.

نسعى من خلال تطبيقنا إلى استهداف المؤسسات الاقتصادية المهتمة بعملية التحليل المالي وكذا القائمين على هذه العملية داخل المؤسات الاقتصادية أو خارجها من محافظي حسابات، محللين ماليين، الخبراء المحاسبيين وغيرهم، وكون تطبيقنا أول تطبيق في الجزائر لا يوجد منافسين مباشرين أو غير مباشرين، والتسويق لمنتجنا سيكون بأسعار تنافسية بالإضافة إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وكذا الندوات والملتقيات.

وقد مرت عملية برمجة تطبيقنا الأولي على مرحلتين أساسيتين هما: الإلمام بجانب النظري والتطبيقي لعملية التحليل القائمة حاليا ومن ثم برمجتها إلى تطبيق؛ كما نعتمد في تمويلنا على المؤسسات الداعمة وكذا المقرضة والبنوك، محققين3مناصب شغل أولية ومن ثم التوسع في مؤسستنا وتوصلنا إلى إعداد نموذج أولي تجريبي تحت تسمية FIN.Analyse.

قائمة الملاحق



الملحق رقم 01

ميزانية المؤسسة الناشئة

BILANS DE STARTUP : FIN.Analyse

ACTIF	
	REALISATION
En milliers DZD	N
Immobilisation Incorporelles	35 000
Autres Immobilisations Corporelles	450 000
ACTIF NON COURANT	**485 000**
Stocks et encours	16 000
Créances et emplois assimilés	-
Disponibilités et assimilés	-
Trésorerie	8 000
ACTIF COURANT	**24 000**
TOTAL ACTIF	**509 000**
PASSIF	
	REALISATION
En milliers DZD	N
CAPITAUX PROPRES	**309 000**
Capital émis	309 000
CAPITAUX PROPRES	**200 000**
Emprunts et dettes financières	200 000
PASSIFS NON-COURANTS	**-**
PASSIFS COURANTS	**-**
TOTAL PASSIF	**509 000**
Vérification de l'équilibre Actif/Passif	**509 000**

الملحق رقم 02

جدول حسابات النتائج المتوقعة

COMPTE DE RUSULTAT PREVISIONNEL DE STARTUP : FIN.Analyse

En Milliers DZD	N
Vente et produits annexes	3 000000
Production de l'exercice	**3 000000**
Achats consommés	42 000
Services Extérieurs et autres consommations	436 000
Consommation de l'exercice	**478 000**
Valeur ajoutée d'exploitation	**2 522 000**
Charges de personnel	1209600
Excédent Brut d'Exploitation	**1 312 400**
Dotations aux amortissements, Provisions	65 000
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	0
Résultat opérationnel	**1 247 400**
Résultat Ordinaire avant impôt	**1 247 400**
Impôt exigible sur résultat ordinaire	0
Résultat net des activités ordinaires	**1 247 400**
Résultat extraordinaire	00
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 247 400**

الملحق رقم 03

حســـابات الخـــزينة

STARTUP : FIN.Analyse

En Milliers DZD	PREVISION
RUBRIQUES	N
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	-
- Variation des clients et autres créances	3 000 000
- Variation des fournisseurs et autres dettes	(1 209 600)
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	*1 790 400*
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(485 000)
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	-485 000
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement	-
Remboursement des emprunts	(200 000)
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)	- 200 000
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	1 105 400
Trésorerie d'ouverture (Début de la période)	0
Trésorerie de clôture (Fin de la période)	1 105 400
Variation de trésorerie	*1 105 400*

الملحق رقم 03

نموذج العمل التجاري



خاتمة عامة

تتمثل فكرة مشروعنا في تطبيق حديث (برمجية)، "**FIN.Analyse**" للتحليل المالي للبيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية الموجه للإستخدام من طرف مستخدمي البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المحاسبية ،و قراءتها قراءة مفيدة حول الأداء المالي للمؤسسة، و من ثم المساعدة على اتخاذ قرارات الملائمة لتحسين حالة المؤسسة و ذلك بصفة متجددة تتماشى مع كل تحديث لتلك البيانات (المدخلات) ، وسيساعد على التمييز بين القضايا المتعددة بشكل دقيق وتحيين ومرونة مع جميع التغيرات التي يمكن أن تطرأ و كذا سرعة ورد فعل في جميع المواقف، وبالتالي تحليل للمؤشرات سليم اعتمادا على دراسة جميع الإحتمالات واتقان نتائجها ومن ثم اختيار أفضل تحليل الذي يتماشى مع المؤسسة .

وتعود خلفية انجاز عملنا إلى معرفتنا السابقة بحاجة المهتمين بفهم الحالة المالية للمؤسسة إلى أداة سهلة الاستخدام وموثوقية النتائج، لذلك Fin. Analyse تعمل على تحليل المعلومة المالية انطلاقا من القوائم المالية ، و هو أول تطبيق في الجزائر لتحليل الأداء المالي، حيث نسعى من خلال تطبيقنا إلى استهداف المؤسسات الاقتصادية المهتمة بعملية التحليل المالي وكذا القائمين على هذه العملية داخل المؤسسات الاقتصادية أو خارجها من الإدارة المالية للمؤسسات، المستشارون الماليون والجبائيون، محافظي حسابات، خبيري المحاسبيين وغيرهم، وكون تطبيقنا أول تطبيق في الجزائر لا يوجد منافسين مباشرين بل غير مباشرين متمثلين في التطبيقات القائمة على عملية المحاسبة حاليا أو مواقع تقدم خدمة التحليل المالي ولكن بصفة عامة وغير متخصصة. يتم عرض منتجنا بأسعار تنافسية عند تطلعات الزبائن، بالإضافة إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي و كذا الندوات و الملتقيات .و قد مرت عملية برمجة تطبيقنا الأولي على مرحلتين أساسيتين هما: الإلمام بجانب النظري والتطبيقي لعملية التحليل القائمة حاليا و من ثم برمجتها إلى تطبيق . نعتمد في تمويلنا على المؤسسات الداعمة وكذا المقرضة والبنوك، محققين3مناصب شغل أولية و من ثم التوسع في مؤسستنا وتوصلنا إلى إعداد نموذج أولي تجريبي تحت تسمية **FIN.Analyse**.

النتائج :

نلخص فيما يلي ما تم التوصل إليه من خلال مشروعنا:

- **FIN.Analyse** برمجية حديثة على المستوى الوطني تلبي احتياجات المؤسسات في جانب التحليل المالي حيث يعتبر التحليل المالي للشركات مهم لتقديم التقارير والمعلومات وإعطاء رؤية واضحة لاتخاذ القرارات المناسبة حيث تقوم برمجيتنا على تسهيل هذه العمليات على القائمين عليها وتأطيرها بشكل منظم يسهل عملية القراءات المالية واتخاذ القرارات إذا أنه في السابق لا توجد عروض تقوم على تسهيل عملية التحليل المالي في المؤسسات. كما أنها تلبي حاجات العملاء من خلال :
  - ✓ إدراج كل المؤشرات التحليل المالي المستخدمة عادتا في القراءات والتي تهم المتعاملين الاقتصاديين؛
  - ✓ تحليل وحساب المؤشرات المحدد سابقا بالغة العربية واللغة الفرنسية؛
  - ✓ إعطاء تحليل دقيق وواضح يعبر عن الحالة المالية للمؤسسة.
- يتميز برنامجنا بالمرونة والقدرة على التكيف مع جميع التغييرات التي يمكن أن تطرأ على نظام المعلومات المحاسبية؛
- سرعة التماشي مع المتغيرات المالية في المؤسسة حسب جميع المواقف؛
- التمتع بالقدرة على دراسة جميع الاحتمالات وإتقان نتائجها ومن ثم اختيار أفضل تحليل الذي يخدم يعبر عن حالة المالية المؤسسة؛
- اكتشاف الأخطاء وتصحيحها بشكل سريع وإجراء التعديلات أفضل في المستقبل؛
- توفير الجهد والوقت؛
- خفض نسبة الوقوع في الخطأ؛
- برمجيتنا لا تحتاجها المؤسسات الاقتصادية فقط بل كذلك المتعاملين الاقتصاديين فكلهم بحاجة إلى معلومة مالية دقيقة سهلة الاستخدام وواضحة، تعبر عن توجهات المؤسسة ومسارها مثل: المؤسسات المالية وكذا المستثمرين والعملاء والموردين، وشركاء؛
- سيتم تطوير برنامجنا دائما لضمان محاكاة جميع التطورات والتغيرات في مجال التحليل المالي والمؤشرات المستخدمة؛
- من أجل استعمال برنامجنا سنوفر لكم موقع الإلكتروني سيكون كهمزة وصل بيننا بين العميل، يتم حصول عليه عن طريق اشتراكات سنوية من موقع البرمجة، وذلك لتسهيل عملية تقديم الخدمة دون الحاجة إلى التنقل لطلبها وذلك بأقل التكاليف؛

- كما نسعى دائما إلى خفض تكاليف إنتاجنا من أجل أن يكون سعر البرمجية عند تطلع العميل وقدرته، كذا إعطاءها القدرة على المنافسة في السوق، وذلك لاستقطاب أكبر قدر من الزبائن؛
- تصميمنا سهل وبسيط ولا يحتاج مستخدمه لدورات تكوينية لتعلم كيفية استعماله، فقط سنقوم بتزويد العملاء بدليل استخدام وفيديو توضيحي حول كيفية استعمال تطبيق لتسهيل عملية استخدامه، فبمجرد القيام بإدخال البيانات وبكبسة زر سيعرض أوتوماتيكيا تحاليل عن الوضعية المالية للمؤسسة بكل سهولة ومرونة.

آفـــاق الدراسة:

يسمح التمكن من تحقيق هذا المشروع من فتح آفاق جديدة لتطوير التطبيق نذكر منها:

- ✓ إمكانية إدراج الذكاء الاصطناعي في معالجة الكم الكبير من المعلومات؛
- ✓ إضافة خصائص جديدة ومؤشرات جديدة لعملية التقييم.
- ✓ مراعاة احتياجات الزبائن بخصوص اختيار أسلوب التحليل الذي يحتاجونه؛
- ✓ مراعاة خصوصيات قطاع المؤسسة محل التحليل وإضافة المؤشرات الخاصة بكل قطاع.